الاستيطان

سلطة المال وصناعة التاريخ

شهادات وآراء

جمعها : خالد عوض

الكتاب: الاستيطان .. سلطة المال وصناعة التاريخ (شهادات واراء)

جمعها: خالد عوض

الطبعة: 2017

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575

فاكس : 35878373

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

عوض ، خالد

الاستيطان .. سلطة المال و صناعة التاريخ (شهادات واراء)/ خالد عوض – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

.. ص، .. سم.

الترقيم الدولي: 978 -977 -446 – 042 – 5

أ – العنوان رقم الإيداع : 10897

الاستيطان
سلطة المال وصناعة التاريخ

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة:

عملية الاستيطان التى قامت بها – ومازالت – إسرائيل في الأراضي الفلسطينية تعتبر من أخطر الممارسات التي شهدها العالم عبر التاريخ، خاصة ما صاحب ذلك من انتهاكات صريحة وعلنية لحقوق الإنسان الفسلطيني، إضافة إلى القهر المعنوي والجسدي الذي أثار حفيظة العالم العربي والإسلامي، وأشعل انتقاضة الحجارة التي تحدث عنها العالم طويلا باعتبارها حركة متفردة أصابت الإسرائيليين بالذعر، وانعكست سلبا على تحركاتهم الاقتصادية.

وبدأت فكرة الاستيطان كخطوة مباشرة لعملية الاحتلال في أوائل القرن الماضي بشراء الأراضي العربية في فلسطين بكل الأساليب الممكنة، حتى تمكنوا من امتلاك مساحات شاسعة واستقدموا بعدها يهود العالم باعتبارها الأرض الموعودة، وتمكنوا من تغيير الهوية السكانية والجغرافية في المناطق الخاضعة لهم بما فيها القدس الشرقية، وخلال مجريات الأحداث وتفاقهم قضية الاستيطان على المستويين المحلي والعالمي، وما يعانيه الشعب الفلسطيني من تشرد وشتات، أصبحت الظاهرة في مجملها تمثل تهديدا خطيرا لمستقبل السلام في المنطقة، وتحديا سافرا لمشاعر العرب والمسلمين في العالم.

و هذا الكتاب يتناول موضوع الاستيطان بالرصد والتحليل والتوثيق خبراء وكتاب وباحثون عبر ثلاثة أبواب وهي:

الاستيطان نظرة تاريخية – في الاستيطان والأيدلوجية الصهيونية – وأخيرا الاستيطان ومستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث اعتبر هؤلاء الباحثون أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت تمثل قمة العجرفة والسلوك الانتقامي وإهدار حقوق الإنسان الفلسطيني، هذه الظاهرة أدت إلى تفاقم الوضع في الأراضي المحتلة .

الباب الأول:
الاستيطان نظرة تاريخية

الفصل الأول

كيان استيطاني وأركان هشة

المفكر المتخصص في الدراسات اليهودية د .عبد الوهاب المسيري:

في 15 مايو1948 ، قامت "دولة إسرائيل" على أنقاض فلسطين ودخلت 7 دول عربية الحرب ضد العصابات الصهيونية، وعادت بالهزيمة إلى عواصمها وما أشبه الليلة بالبارحة، عدنا إلى نقطة الصفر،

بل عدنا إلى ما تحت الصفر، وتصور لنا إسرائيل كصديق ودولة جارة، وهو ما يلزم معه العودة للأصول، وهناك عبارة تتواتر كثيرا في كتابات هرتزل وكل الصهاينة قبل إصدار وعد بلفور وهي عبارة التي يمكن ترجمتها بعبارة" شركة ذات براءة"، ونحن نزعم أنه لا يمكن فهم النصوص الصهيونية منذ ظهورها حتى الآن، بادراك المعنى الدقيق لهذه العبارة داخل سياقها.

من المعروف أن هرتزل حينما بدأ في تحديث حل المسأله اليهودية كتب إلى عدد من كبار الاستعماريين في العالم "سير سيسل رودس ويتانلي ، ورد عليه دروس عن طريق طرف ثالث قائلا: ضع نقودا في حافظتك" أى أن تنفيذ المشروع الصهويني يتطلب أن يقوم هرتزل بتدبير

مبالغ للاستثمار، ودورس لم يكن ذكيا للغاية في إجباته فهو لم يفهم المشكلة الخاصة بالمشروع الصهيوني، وهي أن المادة البشرية الاستيطانية المستهدفة، التي سيتم توطينها لا تتمتع بعلاقة عضوية مع أي دولة غربية على وجه التحديد، فهم أعضاء شعب عضوي منبوذ، ولذا كان هرتزل حصيفا حينما قرر أن قوة المحفظة مسألة أساسية، ولكنه أوضح أن جمعية اليهود "المنظمة الصهيونية" هدفها النهائي هو الحصول على الضمانات الدولية، كان هرتزل يعرف أن أحد أشكال العلاقة بين جماعات المستوطنين والتشكيل الاستعماري الغربي، هو الشركات الاستعمارية الاستياطنية ذات البراءة، ولذا فحينما طلب قيصر ألمانيا من هرتزل أن يلخص له ما يريده، قال الأخير: شركة ذات ميثاق أو براءة تحت الحماية الألمانية، ومرة أخرى أظهر هرتزل براعته الفائقة وحسه العملية الزائد، فبدلا من أن يقدم إلى القيصر ديباجة طويلة مملة عن حقوق الشعب اليهودي وعن ارتباطه بأرض الميعاد، أو حتى عن بؤس يهود شرق أوربا وما شابه ذلك من شعارات ما كانت لتنطلي على القيصر الذي كان يتحرك في نطاق الصيغة الصهيونية الشاملة ويعرف جيدا مدى فائدة اليهود ونفعهم وضرورة التخلص منهم. وأكد أن الأمور تطورت بأسرع مما تصور الصهيانة.

تم تقسيم الدول العثمانية وصدر وعد بلفور الذي زود الصهاينة بدعم وحماية أكثر مما توفره الشركات ذات البراءة فحل وعد بلفور محل البراءة، وكان الصهاينة يشيرون بالفعل إلى وعد بلفور وإعلان الانتداب على فلسطين باعتبارهما الميثاق أو البراءة، وكان دبلوماسيو الدول

الاستعمارية يسمون" الميثاقون" بالإنجليزية تشار تراتيش، وعلى الرغم من أننا صفنا وعد بلفور على أنه براءة منحتها دولة استعمارية لمجموعة من المستوطنين، فإن ثمة اختلافات بين وعد بلفور والبراءات منحتها دولة استعمارية لمجموعة من المستوطنين، فإن ثمة اختلافات بين وعد بلفور والبراءات الأخرى أو جزها الدكتور جورج جبور فيما يلي:

وأشار إلى أنه على الرعم من أن البراءة كانت بريطانية أساسا، إلا أنه وافق عليها من قبل أهم الدولة الأوروبية، ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أكثر صراحة بكثير من براءات الاستيطان السابقة، ومن جهة ثانية، فإن المستوطنين اليهود لم يأتوا من قطر أوروبي واحد ولا أتوا أساسا من القطر الذي منح البراءة، بل من أقطار أخرى أهمها أوروبا الشرقية، وأخيرا فإن البراءة كانت خاصة باليهود، ولم تكن مفتوحة للميع.

وقال المسيري: لذلك فإن تجربة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، كانت أوسع جفرافيا من جهة إذ تشمل كل الدول الأوروبية وغير الأوروبية في المرحلة اللاحقة(وأضيق في القاعدة الاجتماعية) السكانية "من جهة ثانية"، إذا كانت تقتصر على اليهود ولا تشمل جميع السكان، "كما أن هذه التجربة جاءت نتجية إجماع إيجابي وأوروبي حكومي" إذ إن عددا من الدول الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة أيدت وعد بلفور من جهة ثالثة.

وأوضح أنه بدلا من كل ذلك كان لهر تزل عبارة واحدة تلخص كل شيء، ولكي ندرك مدلول العبارة كما فهمها مصل الصهيونية وممثل الدول الراعية، لابد من وضعها في سياقها التاريخي والحضاري، الكلمة الأساسية هنا هي كلمة تشارتر وهي مستقاة من الكلمة اللاتينية "كارتا" ورقة أو خطاب ومعناها" خطاب أو ترخيص" ينص على حقوق معينة تمنحها حكومة أو حكام لشخص أو سركة" ، وهي نفس الكلمة التي كانت تستخدم في العصور الوسطى في الغرب، للإشارة إلى الإنفاق الموقع بين الجماعة اليهودية كجماعة وظيفية والسلطة الحاكمة.

الاستعمار الاستيطاني

جورج جبور ، الباحث العربي في ظاهرة الاستيطان:

هناك شركات تعد إحدى الوسائل التي ابتدعها الاستعمار الغربي في أواخر القرن التاسع عشر، لظاهرة الاستيطان ، فقد كانت هذه الشركات تقوم بتجنيد الفائض البشري في أوروبا وتؤمن لهم سفرهم، أو تمنحهم بعض المزايا في البدان المكتشفة حديثا مقابل أن يخدموا الشركة وينفذوا سياساتها ويوسعوا نفوذها.

وأشار إلى أن الدول الراعية، مانحة البراءة، تقوم بحماية الشركة من المنافسات الدولية وتنظم العلاقة بين المستوطنين والسكان المحليين، وقد كانت البراءة تمنح الشركة حق أن تكون مشروعا مدنيا يهتم بالشئون

التجارية وحسب، إنما كانت إحدى أدوات الاستعمار في مراحله التمهيدية، وكان مجال نشاطات الشركة واسعا متنوعة.

فمثلا كانت تقوم بشراء وإنشاء المصانع وبناء القلاع والاستيلاء على الأراضي، وسك النقود وإدارة القلاع والدخول في أحلاف سياسية وإعلان الحرب والسلم، ورغم هذه الاستقلالية فإن المشروع ككل كان يقع ضمن الإطار العام لمخططات تلك الإمبراطورية، التي قامت بمنح البراءة والفائدة التي تجنيها الإمبراطورية مانحة الصك من جراء مثل هذا الوضع مضمونة تماما، ففي حالة نجاح الشركة تحقق الإمبراطورية أرباحا كبيرة أما إذا فشلت، فإن هيبة الإمبراطورية لا تتأثر"، وهذا مناسب جدا لعلاقة الحضارة الغربية بالشعب العضوي المنبوذ والدولة الوظيفية، وتبين موسوعة الصهيونية وإسرائيل أن هرتزل حينما كان يستخدم كلمة "تشارتر" فله كان يفكر أساسا في الميثاق أو البراءة التي منحتها الحكومة البريطانية في 20 أكتوبر1889 إلى شركة سيسل رودس، المسماه شركة جنوب أفريقيا البريطانية، وأعطت بموجبها الحكومة البريطانية الشركة المذكورة حكما ذاتيا كاملا في منطقة الزامبيزي التي يقع معظمها ضمن حدود روديسيا أى زمبابوي الآن، وذلك فيما يختص بإدارة المنطقة والنشاط السياسي تجاه السكان المحليين تحت إشراف الحكومة البريطانية، موضحا أن هرتزل إلى أن فكرة الميثاق في المؤتمر الصهيوني الثالث 1889، كما أن مفهوم الميثاق استخدام للإشارة إلى المحاولات الصهوينية الرامية إلى الاستيطان في شرق أفريقيا، والواقع أن هرتزل بذلك، كان يتبع النط الاستعماري الاستيطاني السائد، فالاستيطان يبدأ عادة برحلات

الاستكشاف الجغرافية، أولا ثم يأتي عدد من الجنود والبحارة والمبشرين، بهذا الترتيب أو بغيره ثم تبدأ هجرة المستوطنين، وقامت بهذه النشاطات كل من الصهيونية ذات الديباجة المسيحية والصهيونية التسللية والقنصليات الغربية وأدرك هرتزل أنه قد حان الوقت للحصول على البراءة لدعم مشاريع الاستيطان وهي موافقة مختلفة عن الموافقة التي كانت تمنح عادة للتجار والمستكشفين.

وأضاف: هذا ما كان يفكر فيه هرتزل، وكان تقسمه للمشروع الصهيوني يماثل تقسيم شركة الهد الشرقية التي كانت تشرف عليها لجنة الأربعة وعشرين "جمعية اليهود" التي تقوم بعملية التخطيط والإدارة كما كان يقوم جهاز تنفيذ خاص بالشركة ذاتها بتنفيذ الأعمال التجارية.

تاريخ عنصري

الكاتب الصحفي د فتحي عبد الفتاح:

لو تجاوزنا عمليات الاستيطان التاريخية التي جرت في العصور القديمة والوسيطة، التي أدت إلى نوع من الهجرات أو الغزو مثلما جرى للشعوب التركية، التي جاءت من أوساط آسيا والقوقاز إلى الأناضول أو عمليات الاستطيان المرحلي، التي جرت أثناء الحروب الصليبية في الفترة من 1096 حتى بداية القرن الرابع عشر، وأقيمت فيها مستوطنات أوروبية في القدس وفي بعض المدن على الساحل الشرقي للبحر المتويط في الشام.

الثابت أن الأستيطان بمعناه الحديث ارتبط بعصر الاكتشافات الجغرافية الكبري التي قام بها رجال ومكتشفون وغزاه أيضا من أمثال فاسكو دي جاما 1488 شرق آسيا وجزر الهند الغربية وكريستوفر كولومبس 1494 ، ثم أمير جو فسيبوتش اللذين اكتشفا القارة الأمريكية ثم ماجلان1519 ، الذي دار حول أفريقيا مكتشفا رأس الرجاء الصالح، واتجه إلى الفلبين وأندونسيا ونرموزا وماكاو .. إن هؤلاء المكتشفين العظام الذين نسجت حولهم الأساطير والروايات البطولية لم يكونوا في واقع الأمر سوي مبعوثين رسمين منقبل بعض العروس والأمبراطوريات الأوروبية التي راحت تبحث عن الثروة والتجارة والهيمنة في عصر كانت تباشيرة الجديدة تبدو في تراجع بطيء للنظم والأساليب الإقطاعية التقليدية، وترجح نموا كبيرا لقيم التجارة والورش والصناعات الأولية.

وأشار إلى أن سفن الاستكشاف التي حملت رايات فرنسية وأسبانية وإنجليزية وبرتغالية باسم جلالة الملكة أو الملك كانت تزعم لنفسها نشر القيم المسيحية، وهي في واقعها تقوم بمهمة توسيع ممتلكات وتجارة تلك البلدان في صراع وتناقض ليس فقط مع سكان البلدان الجديدة المكتشفة ،بل وفي أغلب الأحيان في صراع وحروب مع ممالك وإمبراطوريات مسيحية أخرى، وأن نهاية القرن السادس عشر لم تأت إلا وكانت قد أقيمت أعداد من المستعمرات الاستيطانية في أمريكا وكندا وأمريكا الجنوبية، كما كانت أعلام البرتغاليين والهولنديين والأسبان استعمرت بالفعل جزر الهند الغربية والفلبين وإندونيسيا، بينما كانت شركات

الشاي والتوابل والمجوهرات الإنجليزية، تؤكد سيطرتها في الهند وجنوب أفريقيا، ثم تتجه في الجنوب الشرقي لآسيا لتطأ بأقدامها قارة بكرا جديدة هي أستراليا، وكانت كندا تسمي في ذلك الوقت بفرنسا الجديدة كما كانت المستوطنات الإنجليزية في أمريكا الشمالية تطلق عليها أسماء المدن الإنجليزية مثل نيويورك وبلا عوت ونيوهامبشاير، أي أن عمليات الاستيطان الأولية ارتبطت بالكولوتالية التي ارتبطت بدورها بنمو الرأسمالية التجارية في أوروبا، التي عملت بعد تحطيم قيود الاحتكار الإقطاعي للتجارة الداخلية من خلال شعار "دعه يعمل دعه يمر" إلى تطبيق ذلك على التجارة العالمية وخلق شبكة من المصالح الواسعة.

إن عمليات الكوتيالية ارتبطت في مراحلها الأولى بالبحث عن المواد الخام لتنمية الصناعات الأولية ــ التي كانت قد بدأت تتطور إلى شكل من أشكال الورش الكبيرة، كما ارتبطت عمليات الاستيطان في العالم الجديد بازدهار تجارة العبيد، خاصة في الشواطئ الغربية لأفريقيا، حيث ازدهرت هذه التجارة طوال ثلاثة قرون "من القرن السادس عشر وحتى نهاية الثامن عشر"، وذلك لجلب القوى البشرية لمساعدة المتسوطنين الجدد في عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي وبلغ سكان أمريكا الشمالية في 1750 حوالي مليون و 300 ألف، وفقا لتقديرات إدارة الهجرة البريطانية في ذلك الوقت منهم 300 ألف من البيض، 300 ألف من الزنوج وحوالي 700 ألف من السكان الأصليين الهنود الحمر ، أما كندا فقدر عدد سكانها البيض في ذلك الوقت كلهم من أصل فرنسي وهولندي بحوالي 60 ألفا يقيمون في حوالي 30 مستعمرة، بينما لم يكن

هناك اهتمام يحصر السكان الأصليين الذين طردوا وبقسوة ولجأوا إلى أماكن الغابات والبحيرات الشمالية والثلوج.

حركة الاستعمار طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي تطورت إليها حركة الاستكشاف ثم الاستطيان الأولى قد اتخذت شكلين أساسيين، أولهما تمثل في فرض السيطرة والهيمنة الاستعمارية على عدد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك من خلال وجود عسكري قوي يساعد على تنمية وتوسيع التجارة مع تلك البلدان وفي واقع الأمر استتراف المقدرات المالية والبشرية لتلك البلدان لصالح الدولة الكولونالية، وحاولت بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا العالم الثالث تقديم تقدير جزافي وأولي عن النهب والاستتراف الذي جرى لتلك البلدان على أيدى القوي الاستعمارية، فقدرت بما يزيد عن ألف ترليون دولار، أما عن القوى البشرية التي استخدمت، سواء من خلال تجارة العبيد أو من خلال العمل الإجباري بما في ذلك الحروب التي دخلتها القوى الكولوتالية فتقدر بأكثر من مائتي مليون إنسان.

أما الشكل الثاني: فاتخته الحركة الكولونيالية، وهو الأكثر خطورة ومأساوية فهو الاستمعار الاستيطاني، أي إقامة تجمعات للمستوطنين الجدد المدعومين بالطبع عسكريا من جانب الوطن الاتسعماري الأم، وفرض سيطرتهم المطلقة على المستعمرة الجديدة مع مطاردة السكان الأصليين واستئصال أعداد كبيرة منهم، من خلال الحملات العسكرية غير المتكافئة وحصر الباقين في كانتونات وتجمعات خاصة في مناطق

معزولة، وقد حدث ذلك في أمريكا الشكالية وكندا وأستراليا وجنوب أفريقا وجنوب شرف أفريقيا "نامبيا" وروديسيا الشمالية "زيمبابوي" والجزائر إلى حد كبير.

وتابع: وضع آدم سميث مفكر الرأسمالية الأول 1779 الخطوط العريضة للسياسة الاستعمارية الاستيطانية في كتابه "ثروة الأمم" من خلال النطرية التي بلورها، التي أطلق عليها "المرستاليزم"، وتقوم تلك النظرية على أساس أن المستعمرات الاستبطانية تقام من أجل الصالح الاقتصادي للوطن الأم، وأنها جزء من عملية تنكية التجارة والثروة لهذا الوطن ووضع آدم سميث تقسيما للعمل بين الوطن الأم وهذه المستعمرات على أساس أن المركز يقوم بالتصنيع وبيع المنتجات لهذه المستعمرات، بينما تستودر منها المواد الخام.

وأشار إلى أنه بالنظر إلى هذه التقسيم الجائر للعمل، والذي نادي به آدم سيمث لتنظيم العلاقة بين المركز والأطراف التابعة له منذ أكثر من مائتي عام مازال قائما وبأشكال مختلفة في العلاقة بين الشمال والجنوب.

ولعل هذا التقسيم الجائر للعمل في ذلك الوقت هو الذي دفع المستعمرات الاستيطانية في أمريكا الشمالية وأستراليا وجنوب أفريقيا للثورة على الوطن الأم والاستقلال عن المركز.

كان شعار جورج واشنطن الذي قاد حركة ثم حرب الاستقلال الأمريكية والذي كان من أصل بريطاني هو "أننا لسنا ضد أرض

الأجداد، يقصد إنجلترا، ولكننا ضد قوانينهم الجائرة وضرائبهم الباهظة كذلك فإن الأمريكين والذين هم من أصل هولندي وإنجليزي، هم الذين قادوا في الفترة الأولى الثورة ضد الحكم البريطاني في جنوب أفريقيا، وكان الجنرال سمطسي الذي قاد حرب البوير في جنوب أفريقيا وأعلن الجمهورية المستقلة لجنوب أفريقيا تحت زعامة الأقلية البيضاء المسيطرة يردد دائما أن عليهم في الشمال "يقصد إنجلترا" أن يدركوا أننا لم نعد مجرد مبعوثين لجلالة الملك، بل أصبحت لنا أراضا ومصالح وتطلعات خاصة.

وشدد على أن ما قاله "سمطسي" وما ردده قلبه جورج واشنطن، وهو نفسه ما ردده حنرالات الكولون الفرنسيون في الجزائر ضد الرئيس الفرنسي شارل ديجول حين حاول الدخول مع شعب الجزائر في مفاوضات، من أجل الاستقلال يعبر عن الواقع الحزين والمؤلم للدور الذي لعبة الاستعمار الاستيطاني، الذي خلق وعيا جديدا من المستعمرين تدخل في معارك بلا هوادة على جبهتين جبهة الوطن الاستمعاري الأم وجبهة الشعوب الأصلية صاحبة الحق التاريخي في الأرض التي عاشوا الآف السنين.

ويمكن القول أن جميع حركات الاستيطان المعاصرة ويعني هنا بالمعاصرة هي تلك الحركات التي جرت في القرون الثلاثة الماضية، قد انتهت جميعا فيما عدا حركة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين إلى حل واحد وأن اختلفت الدرة وفقا لظروف التاريخية، التي جرى فيها الحل أو

وفقا لطبيعة الحركة الاستيطانية نفسها والتنوع الأثني والعرقي داخلها، فقد كانت نهاية الحركة الاستيطانية – هو خلق المجتمع المفتوح الذي يجمع المستوطنين والسكان الأصليين في دولة واحدة تساوي في الحقوق والواجبات بينهم، لقد تمت هذه العملية على مدى قرنين من الزمان في كندا وأمريكا الشمالية وأستراليا منخلال صراعات ومعاناة شديدة بين السكان مازالت بعض آثارها قائمة حتى الآن، لعل الولايات المتحدة تقدم نموذجا مجسدا لهذا النمط من المجتمعات التي لم تنجح إلا في أواسط الستينيات لإصدار القوانين المدنية التي تساوي في الحقوق والواجبات بين السكان المعاصرين سواء كانوا من "المستوطنين الأوائل" أو من الهنود الحمر "السكان الأصليين" أو من السود الذين جلبوا إلى تلك الأراضي كعبيد.

وأضاف: في جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي والجزائر إلى حد ما استطاع السكان الأصليون بعد معاناة وحروب طويلة ومريرة أن تكون لهم الغلبة، مع الحفاظ على المستوطنين القدامي كمواطنين داخل الدولة الجديدة المستقلة، ولكن مشكلة الاستيطان الإسرائيلي فما زالت منذ أن بدأت بشكل مجدد في أواخر القرن التاسع عشر تمثل مشكلة جادة ليس فقط مع الشعب الفلسطيني صاحب الحق التاريخي في الأرض التي قامت عليها المستعمرات اليهودي، ثم الدولة الإسرائيلية بعد ذلك ومشروعاتها التوسعية، بل أيضا مع الدول العربية في المنطقة.

وأشار إلى أن قضية الحرب والسلام بين العرب وإسرائيل التي امتدت حتى الآن لأكثر من نصف قرن هي في حقيقتها انعكاس لمحاولات البحث عن حلول لقضية الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية وطموحاته التوسعية وأخطر ما في هذا الاستيطان، هو أنه يعتمد على اعاءات دينية وميقولوجية وهي ادعاءات بلا سقف أو حدود لا ترتبط بمرحلة معينة، فمازال الأساس الديني المقدم للاستيطان اليهودي في فلسطين يقوم على دعوة حق كل يهود العالم في الإقامة في أراضيهم التاريخية المزعومة "أرض الميعاد"، هو الأمر الذي يجعل نظرية الاستيطان الإسرائيلية بشكالها الدينية الفجة تقدم أخطر شكل من أشكال الاستيطان المعروف تاريخيا.

وأضاف عبد الفتاح: لقد كان الاستيطان ومازال بجميع أشكاله التاريخية والمعاصرة مثارا لخلافات بل ومشاكل كثيرة ليس فقط في الميادين العملية بل وأيضا في المجالات الفكرية والثقافية، وأن مفكرا كبيرا مثل كارل ماركس كان يرى في إحدى رسائله التي بعثها من منفاه في لندن إلى صديقه وزميله فردريك انجلز 1881 ، إن حركة الاستيطان والكولوتيالية قد تكون في بعض جوانبها مفيدة لتحضير وتمدين شعوب أمريكا وآسيا وإخراجها من التخلف المفروض عليها، حيث كان ماركس معجبا بما فعلته الكولونيالية في إيجاد مجتمع حديث مثل الولايات المتحدة، كما أنه لم يكن يرى فائدة من مساندة باشوات الأتراك في مصر أو مهراجات الهند على حد قوله، ورد أنجلز بخطاب ملتهب فيه ماركس بأنه

متحمس أكثر من اللازم لتلك العمليات الاستعمارية، التي تخفي وراءها أغراضا استغلالية بشعة.

الفصل الثاني:

نابليون المؤسس الأول لدولة اليهود

د .جسن نافعة ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة:

في عام 1902 قابل هرتزل روتشليد في مكتبه وعرض عليه التدخل لدى بريطانيا لتقديم المساعدة لليهود لتأسيس مستعمرة لهم تحت اشرافها، وعرض عليه روتشلد أوغنده، ولما كان هناك آخرون في الغرفة لم يرد تزل أن يفصح عن حقيقة نواياه أمامهم، فكتب إلى روتشليد قصاصة ورق سلمها إليه، وقرأ روتشلد فيها ما يلي:

"إن ما نريده هو شبه جزيرة سيناء وفلسطين العربية وقبرص – هل توافق على هذا؟ وبعد تفكير قليل ابتسم" روتشليد"، وهو ينظر إلى هرتزل وقال: "جدا"، هكذا بمنتهى البساطة!!

وأكد أن هرتزل كان يريد سيناء وبرص كنقطة وثوب إلى فلسطين التي رفض الباب العالي منحهما إياه حينما تحين الفرصة المناسبة، وفي تلك الفترة من محاولاته اعتمد اعتمادا كليا على ورتشلي،د وكعادتاه كان عليه أن يجد مبررا لإغراء بريطانيا بالاهتمام بمشروعية فتوطين اليهود في منطقة تلقي فيها مصالح بريطانيا في مصر والهند والخليج الفارسي كفيل بالحفاظ على مصالحها في شرق البحر المتوسط وفي 1902 / 10 / 20

قابل وتشمبرلين وزير المستعمرات البريطاني، وطالبه في صراحة تامة بإعطائهم قبرص، إذا أين يذهب سكانها من المسلمين واليونانيين؟

أما عن العشرين وسيناء فإن تشمبرلين علق موافقته عليهما على موافقة "اللورد كرومر" المعتمد البريطاني في القاهرة، إلا أن "هرتزل"، لم يقنع بردود تشمبرلين وأخذ يلح عليه في قبول طلباته، وأن الشركة اليهودية الشرقية التي ستتكون برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه لتنفيذ عملية الاستيطان في سيناء والعريش سوف تجعل لعاب القبارصة يسيل، وهم يرون هذه الأمطار الذهبية تتساقط في أرض غير أرضهم، وها يرحل المسلمون واليونانيون في هدوء تحت إغراء المال في ثينا وكريت بعد أن كونوا قد باعوا ممتلكاتهم وأراضيهم للشركة، وتحت هذا الإلحاح وافق تشمبرلين على إقامة مستمعرة يهودية في سيناء، ولكنه علق ذلك على ضرورة حصول "هرتزل" على موافقة كل من اللورد "لانسدون"، وزير الخارجية البريطانية واللورد كرومر المعتمد البريطاني في القاهرة، وتقابل "هرتزل" واللورد لانسدون فطلب هذا منه مذكرة تابية بطلباته لعرضها على مجلس الوزراء البريطاني ونصحه بأن يقوم بنفسه بإقناع اللورد كرومر بأهدافه عارضها عليه خطاب توصية "لكرومر"، ووافق هرتزل على إرسال "جرينبرج" أحد مساعديه إلى القاهرة في محاولة منه للحصول على موافقة كروم.

وأشار إلى "هرتزل" تقدم بمذكرته الكتابية إلى اللورد لانسدون وجاء فيها ما يلي "أن حل المسألة اليهودية بالصورة المعروضة يخدم مصالح

بريطانيا، فالممتلكات البريطانية في جنوب شرق البحر المتوسط – المنطقة الساحلية في العريش وسيناء – مناطق جرداء خالية من السكان تشع على إقامة وطن قومي لليهود فيها، أنني أنوي في الوقت نفسه أن أواصل اتصالاتي مع السطان من أجل الحصول على فلسطين، أنني أتصور أن تنفيذ مشورع الاستطان سوف يبدأ بمبادرة الحكومة البريطانية بإعطائنا امتيازا للاستيطان في المقاطعات المطلوبة مع تحديد قيمة الضرائب التي ستدفعها المستعمرة اليهودية اللامبراطورية البريطانية في مقابل ذلك".

وأشار إلى أن "جرينبرج" سافر إلى مصر في أواخر عام **1902** وحينما عاد من رحلته قدم تقريرا بنتيجة مباحثاته في القاهرة علق عليه "هرتزل" في مذكراته" عاد جرينبرج من القاهرة بنصر مهم لقد نجح في استمالة اللورد كرومر وبطرس غالي لقضيتنا".

وتابع وفي **1902 / 12 / 21** تلقى هرتزل رسالة من الخارجية البرطانية مفادها أن اللورد كرومر يرى إمكانية تحقيق مشروع شبه جزيرة سيناء إذا سمحت الظروف بذلك وحينذ ستقصر طلبات الحكومة المصرية على ضرورة تجنس اليهود الذين يصلون إلى سيناء بالجنسية العثمانية مع دفع مبالغ سنوية للحكومة المصرية، لمواجهة نفقاتها لحفظ النظام في الداخل والخارج.

وفي الحال بدأ "هرتزل" يضع مخططه العام للتنفيذ الذي تلخص فيه إرسال بعثة فنية إلى سيناء لإجراء الدراسات التفصيلية، وأنه في مقابل تجنس اليهود في سيناء بالجنسية العثمانية يكون لهم الحق في انتخابات

حاكم مقاطعتهم الجديد، وعلى الخديوي إقرار ذلك علاوة على ضرورة حصوله على جزء من فلسطين من السطان، وأن تروى سيناء من مياه النيل إما عن طريق خط أنانبيب بنقل المياه لشرق أو عن طريق ضخ المياه عبر القناة وكان يفضل الطريقة الثانية طالبا في النهاية ضرورة الحصول على تصريح كتابي بالموافقة على مشروع سيناء من الحكومة المصرية عن طريق "اللورد كرومر".

وأضاف هويدي: أنه في **20 /1/1903** أرسل "هرتزل" البعثة الفنية إلى مصر وأسند رئاستها إلى المهندس كسلر، وكان على الحملة أن تخرج من الإسماعيلية إلى بحيرة البروديل حيث تقيم أول معسكر لها هناك، وحدد "هرتزل"، واجب الحملة تحديدا قاطعا في الرسالة التي أرسلها إلى كسلر التي نصها "أوكلنا إليك دراسة إمكانية الاستيطان في القسم الشمالي من سيناء، عليك أن تقرر بمساعدة رجال الحملة إمكانية استثمار المدن في المنطقة الواقعة على البحر المتوسط من قناة السويس حتى الحدود التركية، ويمكنك أن تتجه شرقا حتى مستودعات البترول قرب السويس على كل عضو من أعضاء اللجنة أن يوقع التعهد التالي "نحن – الموقعين –أدناه أعضاء الحملة المنظمة وكلفت الحملة بواجب خاص علاوة على ذلك هو دراسة إمكانية تجفيف بحيرة البروديل وإنشاء ميناء هناك وتكونت الحملة من كل من كسلر رئيس البعثة وأمين الصندوق وخبير التربة، وجرينرج المكلف تجميع كل التقارير العملية التي تضعها البعثة، وهو الشخص الذي أجرى الاتصالات الأولية مع كرومر، وأسكار المنوط به دراسة نظام الري في مصر للاستعانة به في ضوع نظام الري في

سيناء وستفنس المسئول عن كل المشاكل المادية مثل إقامة الميناء والقنوات وحفر الآباء وإقامة السدود، إضافة إلى عدد من خبراء الزراعة والري.

وأوضح أن اللجنة بدأت عملها في سيناء إلا أن الأخبار السيئة بدأت تصل إليه.

فقد وصله من جرينبرج أن بطرس غالي رئيس الوزراء المصري أرسل إليه رسالة يثير فيها تحفظات قوية رافضا بطريقة قاطعة منح الامتياز المطلوب، ولم يطق صبرا، فقرر السفر إلى القاهرة بنفسه فوصلها يوم 23 1903 / 3 / وقابل كرومر بعد وصوله بيومين، وكان كرومر متعاليا وصلفا متحفظا في المقابلة، أذا علق البت في الموضوع حتى يصله التقرير الفن عن إمكانية توفير المياه من النيل لرى سيناء، وهنا أوضح "هرتزل" بأنهم لا يطلبون من المياه إلا الكمية الزائدة التي تصب سنويا في البحر.

ولم يعلق كرومر وفي نهاية المقابلة نصحة مبقابلة بطرس غالي رئيس الوزراء"، وبالفعل تحت مقابلته لبطرس غالي الذي رفض أن يعده بشيء وعلق هرتزل على هذه المقابلة في مذاكراته بقوله: "وزارة مصرية.. وبالرغم من ذلك لا حول للمصريين فيها ولا قوة، خدم كثيرون يستكعون في الردهات الواسعة"، مشيرا إلى أنه عاد أدراجه صفر اليدين، فلم سحصل على ما كان يريد سواء من كرومر أو من بطرس غالي.

وما لبث البرقية الحاسمة أن وصلته من جولد سمر أن الحكومة المصرية ترفض .

وأضاف: أن جولد سمر اتبع برقيته برسالة أسلها إليه يوضح فيها أسباب رفض الحكومة المصرية أن "السير وليام جاستون"، خبير الري يرى أننا سنحتاج إلى خمسة أضعاف كمية المياه التي طلبناها، وعلاوة على ذلك فإن وضع المضخات في قناة السويس يؤدي إلى إيقاف سير السفن فيها لعدة أسابيع وكتب هرتزل لورتشليد بعد لك يقول: انهارات خطة سيناء بالكامل كان كل شيء متوقفا على كلمة من السير "وليام جاستون" عن كمية المياه التي نحتاجها من النيل، رفض جاتسون أن يأخذ بتقرير مهندسا ستفنعن كمية المياه المطلوبة مؤكدا أننا سنحتاج إلى خمسة أضعافها، الأمر الذي لا يمكن لمصر تدبيره، بذلك انهار المشروع لقد أضعنا كثيرا من الوقت والجهد والمال ولكنني لم أفقد الأمل ،وبذلك أخفق مشروع سناء ويرجع الفضل في ذلك إلى اللورد كرومر وبطرس غالي باشا.

كان ذلك عام !! **1903** وبالرغم من طول الزمن الذي فات فإن أحلام إسرائيل لا تموت أبدا خاصة في وقت يتهافت فيه الكثيرون على التطبيع الاقتصادي والثقافي قبل التطبيع السياسي !!

وكلماة أخيرة توجهها إلى من يهمهم الأمر تتعلق بهذه المصالح المشتركة، فهي حافز لإسرائيل على أن تطالب بتأمينها في المستقبل، سواء بترتيبات مشتركة أو بترتيبات تنفرد بها إذ أنها لا تتهاون أبدا في

الموضوعات التي تخص أمنها على أساس الأمن المطلق لها وليس على أساس الأمن المتبادل مع الجيران.

تشريع مزيف

الخبير القانوني و المحامي إبراهيم أبو رحمة:

لقد أصدرت إسرائيل "رزما" من الأوامر العسكرية على صورة تشريعات أى أنظمة قانونية عسكرية ألغت أو عدلت أو أضافت على التشريعات التي كانت سارية على الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الخامس من حريزان عام **1967** بما يتلاءم وأهدافها في الاستيلاء على الأراضي والمياه والسيطرة على التطور الاقتصادي بإلحاقها الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، تمهيدا لضم الجزء المتبقي من فلسطين لكيانها.

يمكننا أن نصنف الأوامر العسكرية التي صدرتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ صدور الأمر العسكري الأول في تاريخ**7/6/1967** ، الذي أعلنت فيه دخول لجيش الإسرائيلي إلى المناطق المحتلة، وتولى قائد المنطقة العسكرية السطلتا الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وحتى إصدراها الأمر العسكري الذي أعلنت فيه حل الإدارة المدنية الإسرائيلية وانسحاب الحاكم العسكري والجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا ودخول الشرطة الفلسطينية إليهما، تنفيذا لأحكام المادة الثالثة من اتفاق القاهرة، بخمسة أصناف، عالج كل صنف مرحلة من مراحل الاحتلال، وتمزيت الأوامر العسكرية التي صدرت في المرحلة الأولى التي

بدأت في السابع من جزيران "يونيو" عام 1967 وحتى الخروج النهائي للمقاومة الفلسطينية من الأدرن عام1971 ، بأهمية خاصة بأنها وضعت الأساس القانوني للاحتلال، لشمولها مختلف جوانب الحياة في الأراضي المحتلة ووضعها القواعد القانونية التي حكت العلاقات بين المناطق المحتلة وإسرائيل، فوسعت صلاحيات المحاكم العسكرية الإسرائيلية لتشمل القضايا الحقوقية والجزائية التي تختص بنظرها المحاكم المدنية واقتصار المحاكمة على درجة واحدة لئلا تخضع قرارات المحاكم الإسرائيلية للاستئناف أو النقض وخولت الحاكم العسكري السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ومنحته الصلاحيات الكاملة للسيطرة على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، كما خولت الصلاحيات الكاملة على الاقتصاد من خلال السيطرة على المهن بإعطائه حق الامتناع عن إصدار رخص المهن الخاصة لإنشاء المصارف والشركات ومؤسسات الاستيراد والتصدير والآلات والمنتوجات الزراعية كما مكنته من السيطرة على المجالس البلدية والقروية.

الأوامر العسكرية التي صدرت في المرحلة الثانية التي تلت المرحلة الأولى، وامتدت حتى إبرام اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية في كامب ديفيد عام 1978 تميزت بتكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة بعدما استولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على % 40 وسيطرت على % 20 من أراضي الضفة الغربية، واستولت على 30% وسيطرت على 10% من أراضي قطاع غزة بفعل الأوامر العسكرية التي أصدرتها في المرحلة الأولى، ومع انتشار المستوطنات أنشات المجالس

الإقليمية اليهودية في المناطق المحتلة، كما تميزت الأوامر العسكرية التي صدرت في المرحلة الثالثة التي امتدت حتى خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982 ، بإنشاء الإدارة المدنية ومنحها جزءا من صلاحيات الحاكم العسكري، بإحكام الروابط بين الإسرائيلين بتطبيقها للقوانين الإسرائيلية على المستوطنين في الأراضي المحتلة، وتنظيم إدارة المستوطنات لتتوافق وأحكام الإدارة المحلية السارية داخل إسرائيل.

وأكد أنه في المرحلة الرابعة تميزت الأوامر العسكرية التي امتدت حتى انطلاق الانتفاضة عام 1987 بتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة والاستمرار في تعديل القوانين المتعلقة بالأمور المالية خاصة قانون ضريبة الدخل الأردني، وأصدرت أمرا عسكريا بفرض ضريبة القيمة المضافة، وكذلك أحكام السيطرة على دخول الأموال إلى الهيئات والجميعات الخيرية، وأما المرحلة الخامسة من الأوامر العسكرية التي امتدت طوال سنوات الانتفاضة وحتى اتفاق أوسلو اهتمت بمعالجة ما نجم عن الانتفاضة الشاملة للعشب الفلسطيني في الراضي المحتلة، فأجازت استخدام الوسائل القمعية كافة لوقف الانتفاضة، ابتداء من تشديد عقوبة السجن مع الغرامة، إلى معاقبة ذوي أطفال الانتفاضة، وإغلاق البيوت وهدمها، وانتهاء بعدم مسئولية الجندي الإسرائيلي عن القتل إن شعر بأن حياته في خطر محدق، وفسرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية قذف الحجر أو الزجاجة الفارغة بأنها خطر محدق يبرر للجندي إطلاق النار على من يهم في إلقاء حجر عليه.

كما طبقت قانون الدفاع "الطوارئ" الفلسطيني لعام 1945 الذي سنه الانتداب البريطاني على رغم انتهاء العمل به منذ انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948 على الضفة الغربية وقطاع غزة، وطبقت قانون الدفاع الأردني لسنة 1935 على الضفة الغربية بحكم سريانه عليها بموجب وحدة الضفتين حاصة ما ورد في القانون من أحكام تتعلق بالإقامة الجبرية والاعتقال والإبعاد "النفي"، مشيرا إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من خلال الأوامر العسكرية استخدمت وسائل عدة للاستيلاء على الأراضي والمياه، وللسيطرة على الاقتصاد في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة أهمها الاستيلاء على أراضي الحكومة المعادية، حيث أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي الأمر العسكري رقم 43 لسنة 1967 ، أمرا بشأن أملاك الحكومة المصرية في قطاع غزة، والأمر العسكري رقم 43 لسنة 1967 أمرا بشأن أملاك الحكومة المصرية في قطاع غزة، وعرفت أملاك الحكومة في هذين الأمرين بأنها الأملاك التي كانت في تاريخ 7/6/1967 عائد للدولة المعادية أو إلى أية هيئة حكومية تمتلك الدولة المعادية أى حق فيها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وساء كان هذا الحق ينطوي على سيطرة أم لا، كذلك الأملاك التي كانت الحكومة المعادية شريكة فيها والأراضي والعقارات التي استملكها الحكومة المعادية للمنفعة العامة.

واعتبر هذا الأمر كل الأراضي غير المسجلة بأسماء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ملكا للحكومة، مما مكنها من السيطرة على الأراضي بأسماء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ملكا للحكومة، مما مكنها من

السيطرة على الأراضي الأميرية كافة، وأوجب هذا الأمر على الحاكم العسكري تعيين قيم للأراف وإدارة هذه الأملاك والتصرف فيها، مما ممكن القيم من تسليم هذه الأراضي للمستوطنين بعقود إجارة مدتها 49 عاما، ثم السعي وراء الاستيلاء على الممتلكات الخاصة – المتروكة، وذلك عندما أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي الأمر رقم 58 لسنة 1967أمرا بشأن الأموال المتروكة – الممتلكات الخاصة في الضفة الغربية، والأمر العسكري رقم 43 لسنة 1967 في قطاع غزة .

وقال عرفت الأموال المتركة في الأمرين المذكورين بأنها المال الذي يكون صاحبه القانوني أو المتصرف به حسب الأصول غادر المنطقة قبل تاريخ 7 /6/1967 أو بعد التاريخ المذكور، وترك المال في المنطقة وأوجب هذا الأمر على الحاكم العسكري الإسرائيلي تعيين ضابط يشرف على هذا المال، بما فيه الأموال غير المنقولة "الأرض" نيابة عن الغائب لحين عودته، ومنح ها الأمر صلاحيات واسعه للمسئول، واعتبره شخصية قضائية يجوز له أن يرتبط بعقود، وأن يتصرف في الأموال التي يديرها أو يؤجرها لمدة لا تزيد على 49 عاما، وأن يشتري المنقولات أو يبيعها، كما أجيز له تعيين مراقبين للأموال المتروكة واحالة أى صلاحية من صلاحياته باستثناء صلاحية تعيين مراقبين، على كل منهم وكذلك تعيين وكلاء لإدارة تلك الأموال أو تعيين موظفين ومستخدمين آخرين، على أن تدفع أجورهم من ريع الأموال المتروكة.

وعالج هذا الأمر عودة أصحاب تلك الأملاك التي تصرف المسئول فيها بعدم إعادة أملاكهم إليهم ويبقي حقهم محصورا في التعويض عن أملاكهم.

وأضاف: استنبط هذا الأمر أحكامه من قانون أموال الغائبين الإسرائيلين رقم 28 لسنة 5710 عرية الموافق 1950 ميلادية الذي شرع لمعالجة أملاك الفلسطينين الذين هاجروا عام 1948 ، وكذلك تم الاستيلاء على الأراضي لأغراض عسكرية، واتبعت هذه الوسيلة للاستيلاء على الأملاك الخاصة من خلال العديد من الأوامر العسكرية التي تحدد فيها موقع الأرض ومساحتها لتتم مصادرتها فورا تحت إعلان الأرض مطلوبة لأغراض عسكرية حيوية وفورية.

وجعل الأمر العسكري رقم 264 لسنة 1969 مجرد إعلان السطات عن الأرض أرضا عسكرية إثباتا كافيا لاعتبارها كذلك وعلى صاحب الأرض إثبات العكس، ثم كان الاستيلاء على الأراضي بإغلاقها للأغراض العسكرية، تلك الوسيلة التي اتبعت على الملكيات الخاصة لدواعي الأمن ولمعسكرات التدريب وحقول الرماية، وأصدر الحاكم العسكري عدة أوامر بهذا الخصوص، وبموجب هذه الأوامر الواردة تحت عنوان مساحات استخدمت في المناطق الحدودية ومن هذه الأمر العسكري رقم 151 لسنة 1967 الذي أعلن فيه منطقة غور الأردن بكاملها مساحة مغلقة.

وذكر أبو رحمة أن السطات الإسرائيلية استولت أيضا على الأراضي الخالية، واستخدمت في ذلك قانون الأراضي العثماني للاستلاء على الأراضي الخالية سندا للمادة 102 من القانون المذكور التي تعتبر الأراضي كافة التي تقع على بعد مسافة من المدن والقرى لا يمكن سماع صوت بشري منها، في أقرب مكان بالسكان أراضي موات "ميتة" وهي ملك للسطان، وكذلك استولت على الأراضي بنزع ملكيتها جبرا من صاحبها، معتمدة في ذلك على قانون الاستملاك الأردني الذي كان ساريا قبل عام 1967 بعد تعديله من أجل نزع الملكية الخاصة للأغراض العامة، خاصة لشق الطرق اللمستوطنات ومنعت البناء على طرفي الطرق الرئسية بحو إلى مائة وخمسين مترا.

وأشار إلى أن إسرائيل عملت على تحويل مياه نهر الأردن قبل حرب حزيران عام 1967 وبعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة اعتبرت مياه الضفة الغربية وقطاع غزة بمثابة غنيمة من غنائم الحرب، وصدرت أوامر عسكرية عدة مكنتها من السيطرة على المياه في المناطق المحتلة ومنها، الأمر العسكري رقم 92 لسنة 1967 في شأن مياة الضفة الغربية والأمر العسكري رقم 498 في شأن مياه قطاع غزة، موضحا أن هذين الأمرين خول الشخص الذي يعنيه القائد العسكري شخصا مسئولا عن كل الصلاحيات المتعلقة بما يلي، جميع الأحكام وتشمل القوانين قبل تاريخ 7 حزيران 67 المتعلقة في المياه، نقلها واستخراجها، توريدها، استهلاكها بيعها، توزيعها، مراقبة ــ استعمال المياه، تقنين المياه، تحديد مناطق لأعمال المياه، إنشاء مشاريع المياه، قياس المياه، منع

تلويث المياه، إجراء دراسات وفحوص على كل ما يتعلق بشؤون المياه وحفر آبار وجميع الإجراءات المتعلقة بذلك، وتحديد مناطق لأعمال مؤسسات وهيئات مختلفة للمياة وإعطاء الرخص والتراخيص المطلوبة التي تتطلب في نطاق الأحكام الآنفة الذكر تحديد واستيفاء الرسوم والضرائب والعوائد فيما يتعلق بالعمليات في الأحكام المذكورة أعلاه، وكل آخر لم يذكر صراحة ويبحث في أى صورة كانت في مواضيع المياه.

وأضاف: أما الأمر العسكري رقم 158 لسنة1967 "بشأن مشاريع الري"، فنص عل منع أى شخص من أن ينشئ أو يركب أو يحوز أو يدبر مؤسسة مياه الا بموجب رخصة من المسئول وفقا لشروط خاصة أنه عملا بهذين الأمرين منحت إسرائيل خمس رخص في الضفة الغربية وثلاث رخص في قطاع غزة لحفر آبار ارتوازية منذ عام 1967 وحتى العام 1975، بينما سمحت لكل مستوطنة زراعية بحفر بئر ارتوازية أو أكثر حسب حاجاتها، كما سمحت للمستوطنين بحفر آبار قرب الآباء الارتوازية العربية مما أدى إلى نضوب المياه فيها، إضافة إلى ذلك أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي الأوامر العسكرية رقم 484 لسنة 1972 ورقم 494 لسنة 1977 ورقم لسنة 1977 سمح بموجبها للشخص المسئول عن المياه بتزويد المستوطنات من مياه الضفة الغربية، وكذلك في قطاع غزو.

وأشار إلى أنه نلاحظ من خلال المراحل الخمسة للتشريع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وأشار إلى أنه نلاحظ من خلال المراحل الخمسة

للتشريع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة باستثناء مرحلة الانتفاضة أن التصاعد في السيطرة الاسرائيلية على الإنسان والأرض في الغربية وقطاع غزة جاء متوازيا ما بين القوة الإسرائيلية المجسدة على أرض الواقع والقوة العربية غير المستغلة في مواجهة إسرائيل وعلى الأصعدة كل في شكل عم، وتعارض فصائل المقاومة الفلسطينية في أسلوب "فن" إدارة الصراع مع إسرائيل بشكل خاص.

وتابع: يضاف إلى ذلك معارضة المجتمع الدولي اللفظية لإجراءات الحكومات الإسرائيلية المخالفة للمعاهدات الدولية، وعدم تنفيذها للقراءات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، كل ذلك أدى بالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى خرق أحكام القانون والأعراف الدولية، وحتى المعاهدات المنظمة لها، باستثناء الأشهر الثلاثة التي تلت حرب حريزان عام**1967** ، فبعدما التزمت الحكومة الإسرائيلية في الأمر العسكري الثالث الصادر في تاريخ**7/6/1967** ، بسريان قوانين الحرب الدولية على الأراضي التي احتلتها بموجب المادة **35**من الأمر المذكور التي نصت على "ينبغي على المحكمة العسكرية تطبيق أحكام معاهدة جنيف المؤرخة في **12** أب**1949** ، بخصوص حماية المدنين أثناء الحرب بصدد كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية، وإذا وجد تناقض بين هذا الأمر وبين المعاهدة المذكورة فتكون الأفضلية لأحكام المعاهدة".

أصدرت في شهر تشرين الأول "أكتوبر" عام 1967 القرار العسكري رقم 144 المعدل للأمر العسكري رقم 3 المذكور، حذفت بموجبه نص المادة 35 المذكورة وفي نهاية عام 1970 أصدرت الأمر العسكري رقم 378 الذي حل محل الأمر العسكري رقم "3" برمته وخلا، وهذا الأمر من الإشارة إلى معاهدة جنيف أو أى حكم من أحكام القانون الدولي.

مخالفات !

وقال إن إسرائيل خالفت المادة 53 من لائحة لاهاي للحرب البرية التي توجب على سلطات الاحتلال إبقاء الأموال العقارية المملوكة للدولة في الإقليم المحتل في حالها ولا يجوز لها سوى حق إدارتها مع الالتزام بالمحافظة على العين، ومراعاة القواعد الخاصة بالاستغلال، كما خالفت المادة 44 من معاهدة جنيف المذكورة التي توجب على سطلات الاحتلال احترام حياة سكان الإقليم المحتل وأملاكهم، وخالفت المادة 33من معاهدة جنيف الرابعة التي لا تجيز معاقبة أى شخص عن جرم لم يقترفه شخصيا، وحظرت العقوبات الجماعية، وخالفت المادة 53 من المعاهدة المذكورة التي تحظر على دولة الاحتلال أن تدمر الممتلكات الخاصة الثابتة أو المنقولة التي تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة.

وتابع: بررت إسرائيل عدم تطبيق المعاهدات الدولية على الضفة الغربية وقطاع غزة بأسباب عدة أهمها أن المعادات لا تطبق إلا إذا حل

المحتل محل الحاكم الشرعي، وأن قطاع غزو لم يكن جزءا من الأراضي المصرية لقطاع غزة حكما بالمعنى القانوني، وكذلك الأمر بالنسبة للضفة الغربية التي لم تكن جزءا من الأراضي الأردنية، كما تكون المملكة الأردنية الهاشمية الحاكم الشرعي للضفة الغربية، نظرا لأن غالبية السكان فيها وقفت ضد الحكم الإردني، وتمثل رفضهم باغتيال الملك عبدالله، وعدم انقطاع تظاهراتهم الرافضة للحكم الأردني منذ أن وضع يده على الضفة الغربية وحتى عام **1976**.

واستطرد: المبرر الثاني أن إسرئيل خاضت حربا دفاعية عام**1967** ، وأن الأراضي التي وضعت يدها عليها تحكمها القاعدة القانونية التي تنص على أن الضرورات تبيح المحظورات، وبالتالي فإن وجود هذه الأراضي تحت يدها يوفر الأمن لسكان إسرائيل، نظرا للتحرض العربي على إبادتها وإلقاء شعبها في البحر، والمبرر الثالث أن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أرض اليهود التاريخية والدينية منحهم إياها الرب وعادوا إليها بعدما شردوا منها، فاحتلالها لها هو احتلال فريد من نوعه، لأنها صاحبة الحق فيها.

لقد جسدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذه المبررات على أرض الواقع، فطبقت على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ما يطبق على وضع المقيم الأجنبي، لأنها لم تعتبر أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي أردنية أو مصرية، ولم تمنح السكان الجنسية الإسرائيلية التي منحتها للمواطنين السوريين عندما ضمت هضبة الجولان، وبالتالي لم توفر

للمواطنين الفلسطينين في الضفة الغربية وقطاع غزة الحماية التي يكفلها القانون الدولي لمن هم تحت الاحتلال، على الرغم من أن الحكومات الإسرائيلية مارست ما يناقض هذه المبررات عندما طبقت القوانين التي سادت الأراضي المحتلة قبل الخامس من حزيران عام **1967** بعد تعديلها بموجب القرارات العسكرية التي أصدرتها .

وأكد أن هذه المبررات مناقضة لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية إذ تمنع الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تهديد سلامة أراضي أى دولة أو استخدام القوة ضدها، وهذه الفقرة تسري على الحروب كل، سواء كانت دفاعية أم لم تكن. كما أن معاهدة جنيف الرابعة تطبق على الدول المنظمة لها كافة والأردن ومصر وسورية إسرائيل منضمة لهذه المعاهدة، وهذا ما توجبه المادة الثانية من المعاهدة المذكورة على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضي الطرف المتعاقد، وعليه فإن الأوامر العسكرية التي قاربت الثلاثة آلاف قرار وضعت خلافا لأحكام القانون الدولية.

الفصل الثالث

أحلام استيطانية قديمة لم تمت

الكاتب الفلسطيني محمد مصباح حمدان:

أن القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتاعقبة بشأن الاستيطان الإسرائيلي جزء من استراتيجية صهيونية بصرف النظر عن الحزب الحكام، أو تحالف الأحزاب الحاكمة، في الكيان الإسرائيلي، ويشكل الاستيطان جوهر الصهيونية والقعدة التي قامت عليها إسرائيل منذ سنة **1948** ،

من خلال المتابعة لمراحل الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، منذ كان عدد اليهود فيها حوالي **1800** نسمة، فالاستيطان هو حقيقة الصهيونية وهو مرتكزها الأول، والاستيطان هو اتخاذ مكان للسكت والاستقرار ثم التعمير، واستطون أى اتخاذ وطن.

والتوطين مثل التمهيد أو التعمير والموطن مثل المشهد من مشاهد قال الله تعالى: "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة" صدق الله العظيم، وفي العمران البشري الاستيلاء على الأرض وبدء تعميرها واتخاذها أوطانا ومستقرا للعيش.

وأشار إلى أن القضية الفلسطينية لها طابع سياسي إلى جانب طابعها العمراني ومدلولات الاستيلاء على الأرض بالقوة وطرد السكان العرب منها وبدء مرحلة جديدة من العمران البشري بواسطة قوم آخرين، هم اليهود القادمون من أقطار الأرض المختلفة وقوميات متعددة في سبيل بناء وطن قومي مشيد في قلب فلسطين بادعاء الأرث التاريخي والعلاقات الدينية وغيرها من الحجج الكاذبة، وهذا يعني قلب القوة البشرية وتغلب النفر الطارئ على قوة السكان العرب الأصليين بواسطة القوة وفرض قانون الاحتلال تماما، كما فعلت أقوام أوروبا من بريطانيا وفرنسا والبرتغال هولندا وإسبانيا حين احتلالها لأمريكا ثم أستراليا ثم جنوب أفريقيا وكثير من بلدان العالم.

نظرية الاستيطان الصهيوني هي نظرية قائمة على حجة مفادها أنهم قوم كانوا يملكون فلسطين في إحدى فترات التاريخ استمرت قرابة سبعين عاما استولوا فيها على جزء من فلسطين، واليوم يريدون العودة لإقامة ملك داود وسليمان وبناء الهيكل من جديد في مكان المسجد الأقصى كهدف ديني أسمي، ثم ليعود بناء الدولة اليهودية الكبرى من ميل مصر إلى الفرات أو النهر الكبير كما يدعونه، وهم بهذه الدعاوى إنما يريدون إرجاع التاريخ إلى الوراء حوالي أربعين قرنا ويزيد، وهي عملية قلب لكل حقائق التاريخ وارتباط بماض لم يثبتوا فيه قدرتهم على إدارة شئون واستمرار ملكهم لعجزهم في البناء الثقافي الصحيح لمقولاتهم ومعتقداتهم، ثم لعجزهم مقوم على إدارة شئونهم الإدارية ومواجهة

الأخطار التي أحدقت بهم لتفكك روابطهم وعدم نفاذ بصيرتهم للمتسقبل.

وأضاف: أيا كانت فحوى هذه الدعاوي فقد فندها التاريخ وكذب أساساتها وعري مدعيها من الحقوق المدعاة فيها، لأنه لو قبل العالم المتمدين هذه الدعاوى لما قبل استمرار وجود الرجل الأبيض في كل من أمريكا شمالها وجنوبها ولا في أستراليا ولا في جنوب أفريقيا ولا في مواقع أخرى من العالم، ولقب العالم بعودة العرب إلى إسبانيا والأتراك إلى البلقان ولعادات الهند إلى ملوك المغول لكن وقائع التاريخ الموجودة الآن هي حقائق قائمة لا يعتريها البهتان لأن التاريخ تطور والأقوام التي سادت في الماضي بادت واضمحلت قواها وقامت قوى أخرى مكانها فسقطت إمبراطورية ودانت أمم وأقوام قوية إلى أمم أخرى عبر هذه القرون الطويلة التي تقترب من الأربعين قرنا.

أذان هذه الدعاوى المختلفة إنما هي اختلافات كاذبة لتغطية الهدف الأسمى للصهيونية، وهو أنها تسعى لإقامة قوة استعمارية مسيطرة تستيطع الهيمنة على الاقليم العربي بما فيه من خيرات غير محدودة القيمة ومنابع هائلة تسعى إليها كل الأجناس البشرية.

وأوضح أن هذه المنافع التي عرفتها الأمم السابقة في الوطن العربي لم تتراجع قيمتها، وإنما زادت بتقدم البشرية كل دقيقة مثل البترول والغاز والخامات المعدنية الهائلة مثل الفوسفات والنحاس والبوتاس والحديد والمنجنيز والكوبالت والكبريت والذهب والبرومين واليورانيوم وغيرها

كثير، فضلا عن المنافع الزراعية الهائلة، مشيرا إلى أن قادة الصهيويه العالمية درسوا وقدروا الأوضاع العامة للتاريخ وأرادوا أن يلحقوا آخر موجة استعمر للرجل الأبيض، ولذلك حين درس هؤلاء ما حل بهم من محاكم التفتيش بعد خروجهم مع العرب من إسبانيا العربية وبدأت أوروبا تضطهدهم مساومة على أموالهم وتسخيرهم لأعمال التجسس أدركوا بأن هذا الاضطهاد سوف يستمر معهم طالما هم يعيشون بين هذه الأقوام ،لذلك رأول كتاب هنري فيشش ،واسمه نداء اليهود عام**1616** ، يمكن أن يكون فيه بارقة أمل رغم أنه لم يحدد موقع إقامة الدولة اليهودية التي نادي بها . ثم جاء بعده موسي هيس الذي كتب عن علاقة اليهود بروما ثم عمل كما عمل هنري فيتش بأن نادى بإقامة دولة يهودية وبعث القومية اليهودية رغم أنه لا توجد قومية يهودية لأنهم تنفي عنهم شروط وجود الجنس البشري الموحد وإنما يتبعون عدة قوميات.

لكن كل ذلك لم يشكل إلا تعبيرا خجولا عن أطماع اليهود انذاك والكلام موصلا لمصباح همدان، وكان أن قام يهودي فرنسي عام **1798** بتوجيه نداء بينما كان الإمبراطور نابلين بونابرت يستعد للحملة الفرنسية على الشرق، وناشد هذا اليهودي أبناء دينه أن يؤلفوا مجلسا أعلى مقره باريس تمثل فيه جميع فروع الطائفة في جميع أنحاء العالم، على أن يرفع هذه المجلس طلبا للحكومة الفرنسية بإرجاع جميع اليهود إلى ما سماه وطنهم واصفا إياه، بأنه القطر الذي نريد أن نحتله يشتمل على مصر السفلي على ملاحة الميت.

وموقع هذا القطر من أنفع المواقع في العالم.. ويمكننا من السيطرة على ملاحه البحر الأحمر، وعلى طريق تجارة الهند وبلاد العرب وأفريقا الشرقية والجنوبية، وكذلك سيسهل لنا تجارة إيران وأسيا، نظرا لقربه من مديني دمشق وحلب كما سيسهل الاتصال بواسطة البحر بالبلاد والأعمال الأوروبية، وهكذا تكون بلادنا بفضل موقعها الممتاز في قلب العالم والمستودع الأكبر للمنتجات العالمية الثمينة.

وتابع : الحقيقة أن نابليون التقط هذا الكتاب وعمل فيه الفكر والتقدير العالم للموقف، لذلك كان من ضمن حملته التي بدأها سنة 1799 على بلاد الشرق بناء كيان يهودي في فلسطين كعرفان للجميل لسببين أولهما، أن اليهود أوحوا له بفكرة استراتيجية عظيمة يوجه من خلالها ضربة قاضية للإمبراطورية البريطانية في بلاد الشرق عن طريق قطع خطوط مواصلاتها عبر مصر وسوريا، وثانيهما، كسبه ود اليهود الذين ساعدوه في حملته على بلاد الشرق وضمنوا له الكثير من المصاريف والتجسس على أسطول بريطانيا، حيث لم ينفع ذلك وتم تدمير الأسطول الفرنساوي في أبي قير على ساحل مصر الشمالي ووقفت عكا أمامه عصبة بعد أن أقام مذابح في يافا للعرب بلغت أعدادهم أكثر من عشرة آلاف إنسان شهيد في يوم واحد لإقامة كيان يهودي في فلسطين وبسبب هذه المذابح تفشى الطاعون في الجند الفرنسيين وفتك بهم.

وكما فشلت ورقة نابليون الإسلامية التي أخرجها بعد أن أخرج النداء إلى المسلمين حين دخوله مصر، زاعما بأنه مسلم فشلت ورقته

اليهودية، وهو يقول في إحدى فقرات ورقته اليهودية: إن مراقب مصائر الشعوب الواعين المحادين، وإن لم تكن لهم مقدرة الأنبياء مضل أشعياء وبوئيل – قد أدركوا ما تنبأ به هؤلاء بإيمانهم الرفيع أن عبيدالله بكلمة إسرائيل في اللغة العبرية تعني أسير الله أو عبدالله سيعودون إلى صهيون وهم ينشدون، وسوف تعمهم السعادة حين يستعيدون مملكتهم دون خوف، ثم يتابع نابليون، أن الجيش الفرنسي الذي أرسلتني العناية الالهية به ويمضي بالنصر أمامه وبالعدل وراءه، قد اختار القدس مقرا لقيادته وخلال بضعه أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة التي استهانت طويلا بمدينة داوود وأذلتها، ورغن عدم نجاح نابليون في اجتياح الشرق إلا أنه أسس أول فصل في بناء الدولة اليهودية المقبلة، لأنه بهذا النداء وخلال حملته العسكرية أيقظ أحلام الإمبراطوريات الاستعمارية مثل بريطانيا التي رأت ما فعله نابليون وما رمى إليه ودرسته دراسة وافية وراقبته مراقبة شديدة مستفيدة من عمق نظته الاستراتيجية ومن أخطائه التكتيكية، مما رتب على ذلك إدراكا بريطانيا عميقا لما يخطط في المشرق العربي.

وقال: بدأت ومن هنا مساعداتها لليهود وبناء علاقات وطيدة مع مسئوليها من أمثال روتشلد مستفيدة من أموالهم وخبراتهم التجسسية ومراقبة الأحوال العامة في العالم مسخرة إياهم لمساعدتها في بناء إمبراطورية شاسعة، وأشار إلى أنه حينما بدأت الحملة الفرنسية على مصر ثم انتقلت إلى فلسطين لم يقطن فلسطين سوى (1800) يهودي فقط لا غير في مدينة القدس 135 فردا، الأمر الذي يؤكد بأن نابليون قد رمس إلى هدفين آخرين هما – التأكيد على حق في خلق واقع جديد، ثم التأكيد

على ضرورة بناء علاقة متقدمة مع مشمولي العالم وهم اليهود في دعم فرسنا بداية في موقفها أمام الإمبراطوريات الأخرى باعتبارها المنفذ لهم والمعيد لهم حقهم التاريخي، ومن ثم السؤال الذي يطرح نفسه هو، كسف كان يستطيع نابليون بناء وطن قومي يهودي إذا كان في فلسطين (1800)نفر فقط؟ والجواب بالطبع هو بالهجرة أو التهجير.

إذن من هنا بدأت عملية الاستيطان، وفق رأي حمدان، في بلاد سوريا أو في أطراف الدولة العثمانية أو في مصر وهي البلد القريب من موقع الهدف القادم.

وهكذا نشط الوعي بقيمة الهجرة إلى فلسطين أو إلى ما جاورها ثم الانتقال إليها حتى يحين الموعد للانقضاض على الهدف.

ومن هنا بدأت أساسيات العمل في إقامة الكيان الصهيوني الذي استمر حتى عام 1948 حينما أصبح عدد اليهود الفرنساوي الموجه إلى نباليون ثم ابتداء نابليون بونابرت بدأ لعمل لبناء وطن قومي، صحيح أن فلسطين لم تكن دائما قلب النظرة اليهودية أو الصهيونية فيما بعد، إلا أن هذين الندائين وضعا الأسس النظرية لبرنامج نظري بعيد المدى – وظلا في وهج العمل اليهودي الدءوب لإقامة كيان صهيوني – إسرائيل في فلسطين – حيث ترتب عليهما صراعات مريرة بين الإمبراطوريات ساعدت على تحقيق حلم إسرائيل ظروف دولية خطيرة برزت من خلال التطور التاريخي اللاحق لحملة نابليون على المشرق العربي خصوصا عمليات التقدير الاستراتيجي الخطير لو أن قوة العرب في كل من مصر

وسوريا اللتين يحتلان موقعهما الفريد ذاك أهم زواية استراتيجية يمكن أن تقاتل الإمبراطوريات بجيوشها لكي تحصل عليها لسبب بسيط، وهو أن التقاء زواية مصر مع الشام على رأس البحر الأحمر ومشرق البحر المتوسط يصنع لهما وضعا فريدا تم تقديره من قبل الإمبراطوريات السابقة.

ويرى الكاتب الفلسطيني أن الذي يتم اليوم يتم تقديره وإعاده تقديره من جديد، مما يخلق رغبة أكيدة في أوروبا لدراسة، وجهة نظر نابليون الاستراتيجية خصوصا أن حسابات هذه الإمبراطوريات اتفقت مع حساباته الاستراتيجية المستقبلية الخطيرة، وهي أنه التقاء مصر والشام يستطيع البلدان أن يصنعا ما صنعاه ضد الصليبين، وأى غزاه جدد للمنطقة في قابل الأيام، لذلك حرصت معظم الإمبراطوريات على تأمين هذه الزواية عملها فراعنة مصر القدماء وعملها الفرس وعملها الرومان، ثم الإسكندر الأكبر ثم العرب فيما بعد ثم الأتراك، وتنبه الاستراتيجيون لأسباب طروحات الإمبراطور نابليون فيما يتعلق بأهمية المنطقة التي ذهب يقاتل فيها لبناء إمبراطورية فرنسية جديدة وراء البحار وتعيد لأوروبا ما خسرته في الحروب الصليبية.

وقال حمدان: ركبت الصهيونية الموجة الاستعمارية البيضاء وبدأ تنشط في مجال التنظير الفلسطيني لمقولة عودة شعب إسرائيل إلى أرض إسرائيل، حتى أنه تم اختراع اسم من أسماء جبال القدس واسمه جبل صهيون وفيه تناول المسيح عيسي بن مريم عليه السلام العشاء الأخير

مستلهمين الاسم لإطلاقه على حركتهم الجديدة، وهو – الصهيونية في أعوام متأخرة من حملة نابليون بأكثر من 85 عاما على يد اليهودي برنوم، حيث أطلقها على حركة عودة اليهود إلى القدس، وأشار إلى أنه في الفترة اللاحقة لفشل غزوة نابليون المشرقية نشطت عدة شخصيات سياسية وفي بريطانيا وفرنسا في سبيل إيجاد حقائق على الأرض، وهو فرض وجود إسرائيلي أو يهودي في أرض الميعاد كما زعموا، ومنذ هذه اللحظة نشطت في الواقع حركة الدعوة إلى ضرورة الهجرة إلى فلسطين وضرورة الاستيطان هناك، مستغلين ما جاءت به الثورة الفرنسية من دعوتها للحريات، ثم ما بدأ به المفكرون الأوروبيون من مناقشات حول القومية وبدء حركة قومية كبيرة وحدت الألمان والطليان، مما جعل المفكرين اليهود يرصدون هذه الطموحات ويصغونها في فكر "يهودي جديد ".

وأشار إلى أن قادة الدول الغربية بذلوا يقتنعون بطروحات نابليون أساسا فكتب مثلا رئيس وزراء بريطانا بالمرستون في 11 أغسطس 1840 إلى سفيرة في إسطنبول اللورد بوشونبي تعليمات جاء فيها : عليك أن تقنع السلطان وحاشيه بأن الحكومة الإنجليزية ترى أن الوقت أصبح مناسبا لفتح أبواب فلسطين، أما هجرة اليهود إليها.

وفوق ذلك سيعتدي السلطان وحاشيته على الوالي محمد على والي مصر، مؤكدا أن طموحات محمد على هي إقامة إمبراطورية تعيد لنا ذكريات الخلافة الأموية في دمشق، طالبا منه أن يقنع السلطان وحاشيته

بأنه يمكن وضع المستعمرات اليهودية تحت حمايته حتى تظل تحذيرا دائما لمحمد على حتى يرتدع عن تهديد الدولة العليا في إسطنبول.

وأضاف: سارع اللورد شافتسبوري من فوره بوضع مشروع بالاستعمار اليهودي عام 1840 اقترح فيه قيام كيان يهودي بضمانات دولية، وتلا ذلك قيام عشرات البعثات الاستكشافية لكل من مصر وسيناء وفلسطين والأردن لمعرفة مدى قدرة كل من سيناء فلسطين والأردن على إعالة جموع المهاجرين إليها من اليهود، منهم اللورد درابلي وكولونيل وولتر كرسيون وجميس فن ولورانس أولغت وغولد سميث سارق خرائط منطقة سيناء شافتسبوري، وراحوا يؤيديون نشر فكرة الصهيونية بالخطب والمؤلفات.

وفي عام 1842 قام الزعيم الصهيوني إبراهام بنيش بتقديم مذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية اقترح فيها قيام مستعمرة يهودية لزيادة النفوذ البريطاني في الشرق، وأكد له أن مثل هذه السمتعمرة ستساعد الإنجليز على استعمار الشرق والتمركز فيه.

وفي عام 1976 تم طبع كتاب اليوت دانيل " براندا" الذي ظهر حول القومية اليهودية والأهدف التي تسعى إليها، ثم تشكلت في فرنسا عام 1860 مؤسسه الاتحاد الإسرائيلي العالمي الاليانس لمساعده مضطهدي اليهود التي كان لها يد طولى في بدء الاستيطان اليهودي في فلسطين مع فرنسا التي حذا حذوها في بريطانيا عام 1871 قيام منظمة

تجمل نفس الاسم، وكان هدف هذه الجميعة محددا في إسكان اليهود في فلسطين.

تطوير المستوطنان

وقال هكذا دخلت بريطانيا بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية على خط الدعوة الصهيونية لقيام دولة يهودية في فلسطين ومشجعة الاستيطان وتملك الأراضي من وراء الدعم المالي والحماية الدبلوماسية لحركة الاستيطان أمام الباب العالي ثم تطوير المستوطنات التي تقوم في أرض فلسطين مشجعة على اليهود على الهجرة والاستيطان هناك، ويبز اللورد شافتسبوري كأحد أعمدة الدعوة إلى حركة الاستيطان في فلسطين من خلال مشروعه الذي صاغه بضرورة استدعاء اليهود للعودة إلى وطنهم، وتبنى هذا المخطط ليس فقط من خلال ما كتبه في رسائله ومذكراته، وإنما من خلال ما كتبه في افتتاحيه صحيفة "التايمز" يوم 24 أغسطس 1840 ثم يعزز ذلك ما كتبه في مذكراته، وما دفعه من معونات لإقامة أول مستوطنة يهودية على حسابة قرب طبريا، ثم على يد موسى مونتفبوري عام 1854 بمساعدة الممول أوموندي روتشيد اليهودي، ثم تم شراء أراضي ريشون لبتسون قرب يافا ثم آخرون يعقوب.

وأشار إلى أن النشاط الاستيطاني، بدأ هكذا وعرض اليهود طريق بناء المستوطنات من وراء دعم وتشجيع الدولة البريطانية، وكانت مستوطنة

ريشيون لصهيون هي المستوطنة التي أقيمت على مساحة 3300 دونم من أراضٍ تم شراؤها على يد جماعة البيلو، وتعني كلمة ريشيون لصهيون –أي الأولى في صهيون، وبهذه المستوطنة تم وضع حركة الاستيطان موقع التنفيذ وجاء المهاجرون اليهود الذين اعتبروا أنفسهم طلائع الحرس فتوزعوا على مستوطنة روشبينا قرب طبريا شمالا وغيرها من المستعمرات في العهد السادس من القرن الماضي، ولم توجد عمليات المنع التي أقامت بها السلطات التركية إذ تم التحايل عليها، وبذلك تم تخطي كل تعليمات الباب العالي في فلسطين منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر فيما يتعلق بعلميات الاستيطان الصهيوني فيها.

وقال في أوروبا نشطت الجميعات المؤسسات من وراء دعم بريطاني رسمي في سبيل الدعوة إلى الهجرة للاستيطان في فلسطين حتى إن رومانيا كان فيها وحدها ما يربو على خمسين جمعي، التي عقدت آمالها على المساعدة البرطيانية وعلى قنصلها في القدس، لكي يذلل عقبات الهجرة أمام الراغبين فيها، وتنادت المنظمات المتعاطفة مع الدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين الغارقة في حب صهيون عام 1884 لقعد مؤتمر عام لحركة إحياء صهيون، وهكذا انقعد مؤتمر في العيد المئوي لميلاد موسى مونتفيري في مدينة كاتوفيتز في عام 1884 بحضور 34 مندوبا عن الجميعات الصهيونية، وفيه تم توحيد جميع الهيئات والمنظمات القائمة تحت سقف واحد فبرز أول اتحاد صهيوني إلى حيز الوجود واطلق عليه اسم– اتحاد منتقيوري لتشجيع الزراعة بين اليهود ودعم المستعمرات اليهودية في فلسطين بنوع خاص.

وقال مصباح حماد: منذ ذلك الوقت أخذت الحركة وتعرف باسم "حركة إحياء صهيون" تنشط حيث عقدت مؤتمرها الثاني، وبعد ذلك عقدت مؤتمرا في أودسيا حيث وافقت السلطات الروسية القيصرية على الترخيص القانوني القانوني لحركة إحياء صهيون وعلى دستورها ونشاطها، وهكذا تم دفع مجموعة كبيرة من المهاجرين إلى فلسطين لتعرف فلسطين ونشاطها، وهكذا تم دفع مجموعة كبيرة من المهاجرين إلى فلسطين لتعرف فلسطين أول وأكبر موجة هجرة من أوروبا الشرقية، وكانت أعداد الهجرة إلى فلسطين تتابع الجدوال المرفقة، وبات في مدينة القدس التي لم يكن بها سوى **135** نفرا يهوديا في إبان الحملة الفرنسية **50000** يهودي وفي يافا **8000** وفي صفد وفي طبرية **6000** وفي جيفا **3000** وفي الخليل **1000** وتضم المستوطنات **8000** نسمة، وبذلك يصعد الإجمالي خلال قرن تقريبا إلى حوالي **86** ألف يهودي لم يكن لديهم زيادة طبيعية في هذه الفترة سوى أقل من عشرة آلاف نسمة.

وأشار إلى أن برنامج الهجرة قد بدأ يتسع ويتشعب في أواخر القرن الماضي كما اتسعت وتشعبت عمليات التمويل خصوصا بعد انتقال تلك العمليات من يد البارون دونشيلد الخيرية إلى البرنامج الصهيوني السياسي الذي أقره مؤتمر بال في سويسرا عام **1897** ، وهكذا بدأت النشاطات منتظمة أكثر من قبل، وقد توليتها بعض المؤسسات التالية المالية اليهودية كصندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، وشركة اجلو ليفاتتين فلسطين المحدودة **1903** ، وشركة أنجلو المصرفية المحدود**1908** ، والصندوق

القومي فلسطين، وشركة تطوير أراضي فلسطين المحدودة، والصندوق الثقافي اليهودي قدم kadem – وذي فيرست لندن اخوزه كومباني، وشركة المكابي للأراضي المحدودة.

وأضاف أن هذه الأجهزة هي كلها تابعة للحركة الصهيونية والعاملة في حقل الاستيطان اليهودي في فلسطين، وأن مؤتمر بال في سويسرا كان أحد أبرز محطات الحركة الصهيونية الذي تزعمه تيودور هيرتزل وهو الصحفي النمساوي، وقد لاحظ هيرتزل انقساما يهوديا ما بين الحاخاميم والحاخامات وما بين القادة السياسيين من زعماء اليهود، فالأولون لم يكونوا متحمسين لعملية الهجرة أما الآخرون فقد كانوا قادة الرأى والتمويل لهذه الهجرة، مما يؤكد بأن نشوة السيطرة لدى هؤلاء كانت أقوى من الآخرين.

وكانوا ينطلقون الحاخامت – من منطلق توراتي يؤكد بأن العودة لا تبدأ إلا بظهور السيد المسيح المخلص الذي يتولى قيادة شعبه إلى أرض الميعاد، وهذا المسيح لم يظهر بعد لذلك، فالعودة مشكوك في صحتها لديهم، ولكن لم يؤخذ برأيهم ووضعت الصهيونية المنظمة برنامجها غير عابئة بما يعتقده الحاخامات آنذاك.

وقال بهذا نشأت الحاجة إلى عقد مؤتمر يحضره زعماء اليهود في العالم وقد كان هذا المؤتمر في مدينة بال بسويسرا 189 ، وكانت قاعدة هذا المؤتمر هي الموافقة على مشروع قيام الدولة اليهودية في فلسطين أو خارج فلسطين، مثل أوغندة، حيث وافق اليهود الفلسطينيون على أن

تكون أوغندا هي موقع الهجرة وليست فلسطين، وفي هذه الآونة كانت عدة مستوطنات كبيرة قامت على يد روتشيلد مثل مستوطنة بتاح تكفا بجوار مدينة يافا على مساحة 2275 فدانا.

وحينما احتلت بريطانيا مصر عام 1882 كان هناك أكثر من عشرين مستوطنة قد تم إنشاؤها فعلا وبذلك استفحل الاستيطان وأصبح خطيرا جدا مما جعل العرب ينتهبون إلى الخطر، ومن يتابع هذه الفترة يلاحظ إرهاصات شديدة الوضوح في المخطط، مثل سيطرة بريطانيا على مصر بدء الاستثمارات اليهودية في مصر وفي كوم أمبو وبالذات، والتوسع الاستثماري اليهودي في إسطنبول نفسها – التوسع اليهودي في عدن، وقيام مجموعة مغامرة بمحاولة السيطرة على الساحل قرب العريش في سيناء لبناء قاعدة استيطان يهودي هناك وتم إحباطها جميعها.

وذكر الكاتب الفلسطيني حمدان أنه في هذا الوقت المحموم بالنشاطات، تم عقد مؤتمر بال الصهيوني الذي خرج بنتائج شكلت منهاج العمل الصهيوني، منذ ذلك الوقت حتى الآن تحت رئاسة هيرتزل، وهو المؤسسة العليا للمنظمة الصهيونية العالمية.

ولعل أبرز ما حققه هو تخطش كل السواتر والعوائق، مؤكدا التصميم في بناء الدولة اليهودية المنتظرة، عن طريق نشره كتبا الدولة اليهودية، متوسلا أيضا كل الوسائل الممكنة لتحقيق خطوات برنامجه سواء عن طريق تيسير الهجرة أو عن طريق رشوة الدولة العثمانية بعشرين مليون

جنيه، ولكن ذلك لم يكن كافيا لإقناع الدول العلية بوجاهة البرنامج الصهيوني.

وقال لذلك رفض البرنامج رفضا تاما خصوصا من قبل السلطان عبد الحميد الذي واجه فيما بعد الانقلاب الذي قاده الضباط الموالون للصهونية ضده لينهوا بذلك وعمليا الخلافة الإسلامية التي أعلن مصطفى أتاتورك عام 1924 نهايتها رسميا وقد ركز المؤتمر على ضرورة العمل على استعمار فلسطين بالعمال الزراعيين – الصناعيين اليهود وفق أسس ملائمة، وتنظيم اليهودية العالمية وربطها بمنظمات محلية ودولية تتلائم مع القواين المتبعة في كل بلد، وتقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي وتغذيتها، وأخيرا اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية.

وأشار إلى أنه قد أصبح هذا المؤتمر من أهم نشاطات الصهيونية، حيث أقر أهم أهداف الصهيونية المعروضة عليه والمعروفة منذ ذلك الوقت حيث وضع حجر الأساس للبيت الذي يسكنه الشعب اليهودي في المستقبل، معلنا أن الصهيونية هي عودة إلى اليهودية قبل العودة إلى بلاد اليهود وقد حدد هيرتزل أيضا مضمون المؤتمر على أنه الجمعية القومية اليهودية، وأقر المؤتمر أهداف الصهيونية برنامج بال الذي حسم موقف الصهيوني من موقع دولتهم المزمع انشاؤها وقرر أن الدولة اليهودية يجب أن تقام في فلسطين فقط ، وتابع من هنا بدأ التركيز على فلسطين بطريقة أشد وأكثر حماسا بغض النظر عما كان من اعتراضات كثرت أم قلت،

وظل المؤتمر يعقد بشكل دوري حتى اليوم، ولكن برنامج بال مازال هو مؤشر العمل والنجاح والفشل في المخطط الصهيوني لأن تحقيق أهدافه هي مقياس هذا النجاح أو الفشل، ومع نهاية موجة الهجرة الصهيونية الثانية التي امتدت حتى بداية الحرب العالمية الأولي وصل عدد اليهود في فلسطين حسب تقديرات المصادر الصهيونية حوالي 85 ألف يهودي ووصلت مساحة الأرض التي ملكها هؤلاء إلى 148 ألف دونم لديهم 44مستعمرة زراعية.

ثم هبط عدد اليهود في فلسطين بسبب هروب الآلاف منهم خصوصا من كان يحتمي بنظام الامتيازات الأجنبية إلى حوالي 55 ألف يهودي ليعود هذا العدد إلى الارتفاع المذهل بعد نهاية الحرب الكونية الأولى.

وبصدور وعد بلفور ووضع فلسطين تحت إدارة الانتداب البريطاني نشط الاستيطان ومنحت حكومة الانتداب برئاسة هيربرت صموئيل الصهيوني العريق المندوب السامي في فلسطين مساحات من الأراضي الأميرية وغيرها كما وفقت، إلى جانب بيع الأراضي لليهود خصوصا من العائلات المالكة للأراضي من خارج فلسطين، وامتدت موجه الهجرة هذه حتى عام 1948 ، عام قيام إسرائيل ليصل عدهم آنذاك مع نهاية الانتداب إلى 625 ألف نسمة.

أما ما يعادل ثلث السكان، ومن أبرز ملامح هذه المرحة إعطاء الرئيس ترومان أمره بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين عام 1946 دفعة واحدة، وهو ما شكل دفقا هائلا من الأعداد القادمة، ووصل عدد

الذين دخلوا فلسطين بين عامي 1948–1944 حوالي 150–120 ألف مهاجر، ويلاحظ زيادة حجم الهجرة ونوعية المهاجيرة لأنهم دخلوا مرحلة تأسيس الوطن القومي بعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتؤكد الإحصائيات المنشورة أنه دخل فلسطين بين أعوام 1919 حتى أيار 1948 ما مجموعة 436.097 نسمة منهم أكثر من 72ألف شخص مهاجرين غير شرعيين أعني لم يدخلوا بتصريح كان إلى فلسطين وإنما دخلوها تهريبا.

وانه بهذه الأعداد وصل عدد اليهود في فلسطين إلى ما يربو على 625 ألف نسمة كانوا قادرين بحسب نوعياتهم وتدريباتهم العسكرية خصوصا الفليق العسكري اليهودي الذي أنشئ في مصر ولحق بالإنجليز، مما شكل قوة عسكرية مدربة مهمة في خوض المعارك مع العرب، وقد أكد ذلك أيفان ويلسون ف مذكرة لوزير الخارجية الأمريكية بأن اليهود يملكون 65 ألف جندي مسلح ومدرب ومستعد للقتال، وبقيام إسرائيل تبدأ مرحلة أخرى من الهجرات الرسمية التي نظمتها إسرائيل ورعتها المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر الصهيوني والمنظمات الرديفة الأخرى كل الوكالات اليهودية، التي فقت الخمسمائة منظمة ما عدا فروعها الكثيرة الأخرى، وبهذا الأعداد الجديدة كم المهاجرين استطاع الوجود اليهودي في فلسطين أن يدعم ويفرض نفسه على الواقع الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني، مستندا في ذلك إلى تصريح بلفور وصك الانتداب، وعليه أخذ الوجود الصهيوني في فلسطين يؤكد ويصر على الاستقلالية عن الادارة البريطانية من حيث إنشاء الحرس الخاص المدرب

لحماية المستوطنات وقيام محاكم خاصة داخل هذه المستوطنات، وقد ارتفع عدد المستوطنات مثلا من 47 مستوطنة عام 1914 إلى 259 مستوطنة عام 1944 ، أى بزيادة سبع مستوطنات سنويا.

وكانت الزيادات الطارئة على عدد اليهود في فلسطين تأتي نتيجة لتصفية الحلفاء لمخيمات اللاجئسن التي أنشئت لليهود إبان الحرب العالمية الثانية وضع الأعداد الغفيرة منهم في فلسطين : ثم تعود ذلك إلى نشاطات الوكالة اليهودية والمنظمات التي تساعدها في هذا المجال لإجبار اليهود على التوجه إلى فلسطين وإلى ما بذله الرئيس الأمريكي هاري ترومان في صالح الصهيونية العالمية، حينما أمر بادخال مائة ألف يهودي دفعة واحدة إلى فلسطين مهددا بريطانيا بوقف مساعدات – مشروع مارشال – وقد فعل ذلك حتى يكسب ود اليهود في حملته الانتخابة المقبلة.

رغم احتياجات العرب على خرق التعهدات الأمريكية لهم التي صدرت عن الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز آل سعود.

وتابع ما إن حل عام 1948 حتى كان اليهود لديهم 65 ألف جندي مدوبين تدريبا ممتازا ومسلحين تسليحيا قويا، وكان لدى اليهود مثل هذا العدد بما يسمونه بحرس المستعمرات وهم يقلون تدريبا عن هؤلاء أى أنه بات لديهم ما يزيد على 130 ألف جندي لديهم 400 دبابة هدية من تشيكو سافلاكيا و 40طائرة حربية وجميع مطارات فلسطين التي وضعتها حكومة الانتداب تحت تصرفهم، هذه الأسلحة

بخلاف ما أخذوه من مخازن الحلفاء في فلسطين وهي كانت مستودع الحرب ليهم طيلة فترة الحرب العالمية الثانية وما وصلت إليه أيديهم من مخلفات معركة شمال أفريقيا بين الألمان والحلفاء وهي كمي هائلة بالقياس لما كان بين أيدي عرب فلسطين، وأشار إلى أنه قد وصل حجم الأموال المصروفه على الاستيطان والنشاطات المساعدة في بلدان العالم إلى أرقام خيالية بحساب ذلك الزمن، حيث قامت منذ نابليون حتى قيام إسرائيل العشرين مليار جنيه، كانت أبرز مصادرها الرأسمالية اليهودية في العالم ثم الأفراد والجميعات والهيئات والهبات والأرث والتبرعات والمعونات ثم الضريبة التي كانت تفرض على اليهود في كل نشاطاتهم آنذاك، وبهذه الطرق السياسية الملتوية التي سخرت الدين والعقائد وزورت التاريخ نجحت في فرض التهجير على اليهود من داخل أوطانهم ليكونوا وقود الإمبراطوريات في سيطرتها على البلدان الأخرى والأمم الأخرى.

وأوضح أنه عند قيام إسرائيل في 14 مايو عام 1947 أخذت الهجرة الصهيونية تتدفق على فلسطين بشكل كبير وتحت غطاء سرعي، هو قيام إسرائيل نفسها ويلاحظ في مرحلة ما قبل قيام إسرائيل عدم توفر الرغبة لدى اليهود كانوا يقيمون في الدول العربية في الهجرة إلى فلسطين، وكان عددهم بحسب التقديرات العامة يربو على سبعمائة ألف يهودي (700.000، أما تقديرات الوكالة اليهودية لعددهم عام 1946 فكان كالتالي :

- لبنان 18 –16 ألف نسمة.

- اليمن وعدن 50 – 45 ألف نسمة.
- العراق 130 – 120 ألف نسمة.
- مصر 80 –70 ألف نسمة.
- تونس 80– 70 ألف نسمة.
- الجزائر – 150 ألف نسمة.
- مراكش الفرنسية 190 – 170 ألف نسمة.
- طنجة 20 ألف نسمة.
- السودان / البحرين 3 آلاف نسمة .

وبسبب توفر هذه الأعداد من اليهود في البلاد العربية ثار بن غوريون عليهم واتهمهم بالتلكؤ في المجيء قائلا وقال: إن ما ينقص إسرائيل هو القوة البشرية وشجب الصهيونيين لإرسالهم المال والنصيحة بدلا من المهاجرين المدربين، وأكد في 5 أغسطس : 1948 أن الأجيال لم تناضل عبثا لاستقدام 800.000 يهودي في البلاد وواجب الجيل الحالي أن يخلص يهود البلاد العربية والأوروبية، موضحا أن هدفهم في بدايته يقوم على جمع شمل اليهود إلى إسرائيل نطلب من الآباء مساعدتنا بإحضار آبنائهم إلى هنا فإن رفضوا المساعدة فنحن سنحضر الشباب إلى إسرائيل .

وقال حمدان: في 5 يوليو 1950 نظمت عملية التجمع، أى العودة بقانون العودة الذي أقره الكنيست في هذا اليون، الذي يجعل الهجرة إلى إسرائيل حقا يهوديا، ثم تم صياغة قانون الجنسية 1952 الذي يعطي كل يهودي حق المجيء إلى إسرائيل للإقامة الدائمة والحصول على الجنسية الإسرائيلية بشكل إلى على أساس كونه يهوديا، وكما سمح في الوقت نفسه بازدواجية الجنسية مؤكدا بن غورويون بأنه يوجد ولاء مزدوج في حياة اليهودي، وحينما فشلت جهود المنظمات الصهيونية في جلب يهود أمريكا قامت هذه المنظمات بتنظيم هجرات يهود البلدان الأخرى، وخصوصا يهود البلاد العربية ثم يهود الدول الشرقية، وهكذا تغيرت نسبة المهاجرين اليهود من العالم العربي وبلاد الشرق الأوسط فأصبحت توازي % 47.35 من مجموع الهجرة للأعوام 1949 حتى بلغت 86,7 عام 1956 بعد أن كانت أقل من 9% قبل قيام إسرائيل، وأرادت إسرائيل بعد حرب يونيو أن تدفع بحولي 113 ألف يهودي عربي للهجرة إلى إسرائيل، وفي 9/6/1968 تم استحداث وزارة جديدة تحت اسم وزارة الهجرة والاستيعاب.

وأضاف: تمت الهجرات من الوطن العربي على مراحل وفي خطط متقنة، ففي عملية البساط السحري لتهجير يهود اليمن 1949– تم نقل 45ألف يهودي بالطائرات، بدوين موافقة السلطات اليمنية، ثم كانت عملية عزرا ونحيميا لتهجير يهود العراق – ثم ذلك بموافقة البرلمان العراقي على سن قانون في شهر أذار 1950 يسمح لليهود بالهجرة، وبموجب ذلك تم وصول 134 ألف يهودي عراقي إلى فلسطين المحتلة،

وكانت هجرة يهود ليبيا من عام 03 1950 – 1949 ألفا تم وصولهم إلى فلسطين المحتلة، ثم هجرة قسم كبير من يهود مصر وشمال أفريقيا إلى فلسطين المحتلة في هذه الفترة، وبهذه الهجرات ارتفعت نسبة اليهود الشرقيين إلى 78% من مجموع عدد الموجودين في فلسطين المحتلة تحت اسم – إسرائيل، حتى عام 1954 ورغم وصول 100 ألف يهودي من بولونيا و 120 ألف يهودي من ورمانيا في نفس الفترة، وفي أعوام 1954 – 1952وصل إسرائيل ما مجموعه حوالي 50 ألف مهاجر، وكان ما نسبته % 80 من المهاجرين من الشباب والطاقات العلمية.

وفي أعوام 1957 – 1955 كانت الحصيلة 160 ألف مهاجر من الوطن العربي على رأسهم المغرب بحوالي 70 ألف شخص وتونس 15 ألفا ومصر 12 ألفا، وفي الفترة الواقعة ما بين 1960 – 1958 بلغ عدد المهاجرين فقط 75 ألف مهاجر، أى أقل من نصف الفترة السابقة ومصادرها هي أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا معظمهم من الوطن العربي، وتميزت الفترة من 1964 – 1961 بوجود دفعة من المغرب وتونس والجزائر أو ما نسبته % 54 من عدد المهاجرين، وحيث كانت الصهيونية تأمل في جلب 120 ألف يهودي جزائري ايل إسرائيل لم تنجح سوى بجلب 7500 فقط حيث توجه الباقي إلى فرنسا وبلاد الغرب.

وذكر أنه في الفترة من 1967 – 1965 بلغت حصيلة الهجرة لهذه الفترة حوالي 54 ألف شخص كانت نسبة اليهود الشرقيين فيها 69%

وعشية حرب حزيران 1967 توسعت إسرائيل، وأملت أن تبدأ في تكوين – إمبراطورية إسرائيل الكبرى – باحتلالها كامل التراب الفلسطيني وكامل سيناء ثم الجولان وبعض أرض الأردن بحسب المنهاج الصهيوني أو البرنامج المعد لقيام إسرائيل الكبرى، وأنه في نهاية عام 1968كان عدد سكان إسرائيل 2.434.832 كان بينهم 702.445من مواليد أوروبا وأمريكا والبقية من آسيا وأفريقيا وإسرائيل نفسها، وكانت نسبة اليهود إلى سكان إسرائيل في عام 1949 86.4% –والبقية للعرب الفلسطينين الذين بقوا فيها، وفي عام 1955 – 88.7%والبقية للعرب الفلسطينين الذين بقوا فيها، وفي عام 1964 – 88.7 % والبقية للعرب الفلسطينين الذين بقوا فيها، أما بالنسبة في عام 1968 فكانت86 ، 4% بدون إضافة نسبة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء إلى نسبة العرب الموجودين أصلا داخل إسرائيل.

وأشار إلى أن عدد اليهود قد ارتفع في الفترة ما بعد حرب حزيران حوالي 250 ألف شخص جاءوا من مختلف الأقطار، حيث أعطت إسرائيل زخما سكانيا كبيرا، ولكن كانت حرب يونيو 1967 أعطت ذلك الزخم فإن حرب أكتوبر قد سلبت منها ذلك الزخم وأورثتها ارتفاعا في معدلات البطالة والتضخم خصوصا بعد عقد اتفاقيات السلام مع مصر وبدء انسحابها من سيناء، حيث ساهمت الحرب في تقليل نسبة الهجرة إليها، ففي الفترة ما بين 1982 – 1972 بلغ عدد سكان

إسرائيل حوالي 3.272.200 نسمة، وفي الفترة ما بين – 1983 1989بلغ عدد سكان إسرائيل حوالي 3.717.100 نسمة.

وأضاف: بسقوط الاتحاد السوفيتي ونشوء اضطرابات في دول الكتلة الشرقية في أعوام ما بعد عام 1989 استطاعت إسرائيل أن تجذب إليها حوالي 482 ألف مهاجر كما استطاعت أن تحضر مجموعة من يهود الفلاشا ويقدر عددهم بحوالي 30 – 25 ألف شخص تحت اسم عملية – موسي– وفي فترة ما بين 1994 – 1990 ارتفع عدد اليهود في إسرائيل إلى 4.449.100 نسمة وتتوقع مصادر الهجرة اليهودية أن يأتي إلى إسرائيل حتى عام 2000 حوالي مليون وربع المليون ليصبح العدد في حدود ستة ملايين يهودي، وإذا أخذنا الرقم أعلاه على أساس أنه هدف صهيوني فنسأل كيف يمكن ترتيب إقامة لهؤلاء المهاجرين؟ وكيف يتم تدبر أحوال معيشتهم من مأكل ومشرب وأين سيكون مجالهم الحيوي! والجواب قطعا سيكون في المنطقة العربية، فالبرنامج الصهيوني لا توقفه اتفاقيات سلام، لأن هذه الاتفاقيات لم تأت على ذكر الهجرة اليهودية قط – ولا على ذكر البرنامج الصهيوني الذي يجب إيقافه لكي لا تصبح إسرائيل خزان طاقات بشرية هائلة تستطيع أن تتحرك في الشرق الأوسط كله، وأن الهجرة كانت هي محرك قيام إسرائيل ومرتكز قوتها، وسوف تبقى كذلك إلى أن تقف سيول الهجرة وتتوقف إسرائيل عن استقبال المهاجرين.

الباب الثاني

الاستيطان والأيديولوجية الصهيونية

الفصل الأول:

أكثر من نصف قرن من الممارسات العنصرية

الكاتب السياسي اللبناني محمد مشموشي:

لا يختلف اثنان على أن أهم وأخطر دولتي استيطان في العصر الحديث هما دولة المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا ودولة المستوطنين اليهود في اسرائيل، وقد انتهت الأولى عمليا،

أو تكاد أوشكت على تسليم المهاجرين البيض بأن الأرض الأفريقية هي في المحصلة ملك لأصحابها وبأن العدل لا يقرره في النهاية لإحجام الهجرة والسيطرة الأوروبية على شعب جنوب أفريقيا ولا حتى إحجام التهجير الذي مورس ضد هذا الشعب، أما الدول الثانية، إسرائيل، فما تزال كما تصفها الأدبيات العربية منذ العام 1948 شوكة خارجية مزروعة في قلب المنطقة العربية، فضلا عن أن تكون على حساب الحقوق المشروعة لسكان فلسطين الأصلين وللعرب عموما، وبالرغم من أن الذريعة المعلنة ليست واحدة في الحالتين، إذ تعتمد في جنوب أفريقيا على نظرية أن العنصر الأبيض قادر على اكتشاف واستغلال الثروات الدفنية في الأرض التي لم يستطع أهل جنوب أفريقيا الأصليون التعامل معها، بينما تعتمد في إسرائيل على ما يقتضي بـــ"الوعد الإلهي" أو"أرض الميعاد" فالحقيقة التي

لا جدال فيها هي أن التمييز العنصري يبقى القاسم المشترك بل القاسم الأوحد، في الحالتين: حالة إنشاء الدولتين وحالة قيام النظامين على حساب، بل وعلى أجساد، أهل الأرض الأصليين.

وأشار إلى أنه بعد حوالي نصف قرن في النكبة، أي منذ سقوط فلسطين في أيدي المستوطنين اليهود، يبدو جليا الآن أن أيديولوجية قامت عليها الدولة الصهيونية ماتزال الأيدولوجية الثابتة الوحيدة في إسرائيل منذ مؤتمر بازل في نهاية القرن التاسع عشر ودعوة ناحوم غولدمان فيه إلى إقامه دولة اليهود في فلسطين، ومنذ زمن حكومة بنيامين نتنياهو، التي اشترك منها غلاة المتطرفين من رجال الدين والمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيني السابق، تؤكد هذه الأيديولجية نفسها من خلال القرارات المتتالية التي تقضي باستئناف الاستيطان العلني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكدت أن حكومة إسحق رابين كانت قد لجأت إلى تجميد الاستيطان في الضفة والقطاع تحت ضغط من دول العالم بهدف المساعدة على إنقاذ عملية التسوية التي اهتزت يومها بعنف وما تزال، كما يؤكدها أيضا واقع أن إلغاء قرار التجميد تم تحت حجة إلغاء التمييز بين الإسرائيليين فيما يختص باستطانهم في أرض إسرائيل كلها، وفق التعبير الذي استخدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، موضحا أن ذلك لا يعني إطلاقا أن حكومة رابين السابقة، أو حتى حكومة شمعون بيريز التي تلتها بعد اغتيال الأول، توقفت عمليا عن سياسة الاستيطان حتى في

الفترة التي تلت قرار التجميد امتثالا للضغوط، فقد بات من المسلمات المعترف بها أنه خلال السنوات الأربع التي كان فيها قرار التجميد معمولا به نظريا ازداد عدد المستوطنين الاسرائيليين في الشفة حوالي أربعين ألف نسمة ليرتفع العدد إلى أكثر من مائة وخمسين ألف مستوطن في حوالي مائة وأربع وأربعين مستوطنة في الضفة .

وذكر أنها الاستيطان هي السياسة التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ العام 1948 من أجل تكريس وتوسيع السيطرة الإسرائيلية على الأراضي العربية انتهاكا لقرار التقسيم في العام 1947 ثم لاحقا لكل القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة وفي مقدمتها القرار أن338,242 ، ذلك أن الاستيطان والهجرة اليهودية من الخارج، وهما المبدءان اللذان قامت عليهما إسرائيل منذ البداية، مثلا في النظرية كما في التطبيق الأيديولوجية الثابتة للكيان الصهيوني في المنطقة، وعملا على الدوام وفي الغالب الأعم بدعم سياسي وعسكري واقتصادي من قوى دولية كبرى في أوروبا والولايات المتحدة على تكريس وجود دولة إسرائيل في المرحلة الأولى ثم المرحلة الثانية على توسيع الرقعة التي تحتلها تحقيقا لحلم حلم "إسرائيل الكبرى" الذي تتحدث عنه بكل صراحة ووضوح أدبيات تكتل "ليكود" الحاكم حاليا في إسرائيل.

وأضاف: أن الناشط حول مدينة القدس منذ سنوات عديدة، وكذلك في الجولان السوري المحتل، ليس إلا الوجه الآخر لسياسة دفع واستدراج

اليهود من مختلف أنحاء العالم الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان الكتلة الاشتراكية الأخرى وصولا إلى الفلاشا الأثيوبيين في المرحلة الأخيرة على طريق ضرب الهوية العربية للأراضي المحتلة وتوفير أكثرية يهودية فيها توازي إن لم تتجاوز الأكثرية العربية في هذه الأراضي، وإذا أضيف إلى ذلك الاضطهاد المستمر للسكان العرب وتشجعيهم على الهجرة إلى الخارج، وبالذات إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، تتضح إذن صورة الأراضي المحتلة كما تريدها إسرائيل في المستقبل، ومن هنا يبدو واضحا، بل وجليا إلى أبعد الحدود، إنه بصرف النظر عن تنوع وتعدد السياسات التي تنتهجها إسرائيل في مواجهة العرب داخل الأراضي المحتلة وفي خارجها، فإن سياسة الاستيطان تشكل العنصر الحاسم من وجهة نظر إسرائيل التسوية المطروحة على العرب، وعلى إسرائيل منذ مؤتمر مدريد في العام 1990 ، ولعل النموذج الأوضح في هذا المجال هو مدينة القدس بالذات، حيث تم طويقها بالمستوطنات اليهودية من كل جانب ثم توسيع دائرة بلديتها لتشمل هذه المستوطنات كلها ومن دون استثناء كان في السنوات القليلة الماضية كما سيكون في السنوات المقبلة أيضا العامل الأساسي في تقرير مصير المدينة المقدسة، سواء لناحية التوحيد أو إعادة التقسيم، وبالتالي العامل الأساسي في تقرير مصير التسوية كلها.

مذابح.. تطهير

الباحثة المصرية سمية عبد الرازق:

عقب قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الخاص بإلغاء قرار تجميد الاستيطان عمليات سريعة واثقة لتوسيع المتسوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية، خاصة في مدينة الخليل والقدس، فإن عمليات الاستيطان الإسرائيلية الجديدة قديمة قدم فكرة الاستيطان نفسها، التي بدأت بخطة فرنسية عام 1798 لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين ثم تبنت إنجلترا الفكرة لحماية مصالحها في بلاد الشام في مواجهة النفوذ الفرنسي على الكاثوليك والروس على الأرثوذكس، والاهتمام اليهودي بفكرة الاستيطان قد بدأ في الثلاثينات من القرن التاسع عشر واقتصر على البرجوازية اليهودية صاحبة المصالح الحيوية المتداخلة مع مصالح الدول الغربية الكبرى، مشيرة إلى أنه ومع تتابع الموجات الخمس من الهجرة اليهودية التي بدأت عم 1882 وانتهت عام 1936 بدأ النجاح للفكرة الاستياطنية في التبلور وساهم عدد المهاجرين في الوصول بعدد المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية إلى 59 مستوطنة وظل منطق الاستيطان يحكم النخبة اليهودية التي تأسست دولة إسرائيل في عام 1948ليصبح الاستيطان عمودا أساسيا في بناء اليهودية.

وأشارت إلى أن عمليات الاستيطان الإسرائيلي كانت قائمة على إجلاء السكان العرب وإحلال يهود العالم مكانهم، وتم ذلك بمصادرة

الأراضي والطرد والتشريد، ففي عام 48 استولت إسرائيل على 92,8 % من الأراضي الفلسطينية بالقوة بعد طرد المواطنين من 256 منطقة منها 14 مدينة و 415قرية و 97 قبيلة ونزح الفلسطينين من 213 بلدا قبل انتهاء الانتداب البريطاني، ونزوح العرب من ديارهم في هذه المرحلة كان نتيجة لعمليات العسكرية المباشرة التي وجهت للأهالي ففي الجولة الأولى لحرب فلسطين 15/5 – إلى 11/6 عام 48 تم طرد أهالي 78 بلدا وفي الجولة الثانية طرد أهالي 83 بلدا وفي الجولة الأخيرة التي بدأت في أكتوبر 48 طرد اهالي 138 بلدا كما تم طرد أهالي 7 قري في الهدنة الأولى، والثانية نتيجة أعمال التطهير التي قام بها اليهود للأراضي التي وقعت تحت سيطرتهم، ونزح سكان 235 بلدا بالقوة العسكرية و 41 قرية بسبب الطرد المباشر لأهلها و 149 قرية بسبب الهجوم العسكري المباشر و 47 قرية نزح سكانها بعد سقوط قرى مجاورة بهم، كما ارتكتب إسرائيل في عام 48 وحدة 19 مذبحة منها 14 مذبحة في الشمال خلال عملية حيرام لاحتلال الجليل في شهر أكتوبر و 3 مذابح في الوسط في القدس والرملة ومذبحتين في الجنوب من الخليل وغزة خلال عملية يواف ضد الجيش المصري، كما حدث 8 مذابح أثناء الانتداب البريطاني أشهرها دير ياسين و 11 مذبحة بعد دخول الجيوش العربية، وكان أكبرها مذبحة الدوايمة وشهدت قرية سعسع مذبحتين، وبذلك فإن أكثر من 85 % من أهالي فلسطين نزحوا من ديارهم نتيجة العمليات العسكري، التي ارتكبت في مدنهم وقراهم والأقلية التي لم تزد

نسبتها على % 13 هي التي نزحت نتيجة الخوف والإرهاب والحروب النفسية الإسرائيلية.

وأكدت أنه من هنا فالاستيطان الإسرائيلي، كان وسيلة للاستيلاء على كامل أرض فلسطين وتغيير الميزان الديمغرافي فيها لإقامة دولة يهودية، وأشارت إلى أن حركة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطيني اندلعت وبلغت في فترة ما قبل حرب 67 حوالي 709 مستوطنات ما بين كيبوتس وموشاف وأخذت السلطات الإسرائيلية على عاتقها تطوير وتنمية هذه المستوطنات مما قلت معه عمليات إنشاء مستوطانت جديدة، وعادت حركة الاستيطان الإسرائيلي للنشاط بعد هزيمة حرب 1967 ، والاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء، وهنا بدأت مرحلة جديدة بأنماط عديدة لعمليات الاستيطان في الأراضي العربية يتمشي كل نمط مع مرحلة معينة.

إن سياسة الاستيطان اليهودية منذ هزيمة 67 حتى يومنا هذا ارتكزت على حماية أمن إسرائيل وعزل المدن والقرى العربية عن محيطها بزرع المستوطنات والمستوطنين، وكان هذا من خلال مشروع الون الذي طرح عام 68 الذي نص على ضرورة أن تكون الحدود الدائمة لإسرائيل قابلة للدفاع عنها من الناحية الاستراتيجية، ويجب أن تركز على مواقع جغرافية دائمة نستطيع الصمود أمام الجيوش البرية الحديثة، ويجب أن تكون هذه الحدود السياسية آمنة، وذلك بضم شريط يبلغ عرضه من 10 إلى 15كيلو مترا عبر وادي الأدرن حتى البحر الميت والمناطق غير

المسكونة من جبال الخليل، وبالفعل شكل طريق آلوان الحد المغربي لمنطقة الاستيطان وتم فصلها عن القدس العربي المأهولة التي تقع على أطراف الصحراء، ونمط الاستيطان في مطلع التسعينيات، وكذلك القدس القديمة التي اتسعت المنطقة اليهودية بها لتزيد على 73 % منها، وتحاول السلطات الإسرائيلية عزل مدينة القدس عن محيطها في الضفة الغربية من خلال إقامتها لأكثر من أربعين مستوطنة منها 14 داخل حدود بلدية المدينة كما صادرت 14 % من مساحة الجزء الشرقي للمدينة.

عملية تهويد القدس تأتي بإتاحة الفرصة لأكثر من 160 ألف مستوطن للإقامة بها، ويجرى استكمال الخطة ببناء خمس أحياء يهودية جديدة في القدس المحتلة بإقامة حي جديد على جبل أبي غنيم ضمن أراضي صو ياهو وأم طوبا، كما تمت الموافقة على بناء 400 وحدة سكنية تربط مستوطنة بسفاق زئيف مع مستوطنة رامات أشكول لتطويق مخيم عنانا واستكمال بناء المنطقة الصناعية جنوبي مطار قلنديا المعروفة باسم عطروت وبناء حي جديد على أرض كفر شمال مطار القدس، مؤكدة أن ذلك بعد استكمالا لتهويد القدس فهناك خطة لتفريغ المدينة من سكانها الأصليين، فهناك خطة بحرمان 82 ألف فلسطيني من حق الإقامة بها وعدم تسجيل المواليد بهدف تصفية الوجود الفلسطيني بها.

وقد اتخذ الاستيطان الأمني كثافة أكبر في مناطق استراتيجية كوادي نهر الأردن والمستوطنات بمرتفعات الجولان التي بدأ إنشاء الأولى منها منذ الأسبوع الأول من يوليو 67 وأطلق عليها اسم ميروم هاجولان، ثم

توالي البناء ووصل عددها الآن 43 مستوطنة يقطنها 20 ألف مستوطن يهودي يستترفون كامل موادرها وبعد طرد اليهود لسكان هضبة الجولان من الدروز ومصادرة الأراضي أقاموا المستوطنات، فهناك مستوطنة بدوخيم غرب الجولان ومستوطنة نمرود على سفوح جبل الشيخ في الشمال ومستوطنة دور هوجلان بالقرب من مستوطنة شاعال ويجرى حاليا توسيع مستوطنة كتسرين لتضم 730 وحدة سكنية إضافية ومستوطنة حسنين لتشمل 150 وحدة سكنية إضافية، وجاءت عمليات استغلال إسرائيل للأراضي السورية مع تصعيد مصادرة الأراضي السورية والاستيلاء على مصادر المياه، وحرمان السكان الأصليين من ضخ مياه الجولان لزراعة أراضيهم في نفس الوقت، الذي تضخ فيه إسرائيل المياه من بحيرة مسعدة الجولان لزراعة أراضيهم في نفس الوقت، الذي تضخ فيه إسرائيل المياه من بحيرة مسعدة ونبع المشرفة وآبار السهلة والبشر الموجود وسط سهل مرج الميعفوري لاستخدامها في زراعتهم، وعرف الاستيطان الإسرائيلي المستوطنات التعويضية وتركزت في القدس الشرقية، لتعويض نقص الوجود اليهودي خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات لطمس الهوية العربية لها.

كما عرف الاستيطان المستوطنات السياسية المدعومة من جانب التيارات الدينية المتشددة، وحدث هذا في مدينة الخليل حين اقترح المحامي العلماني الكيم هقتصاني على الحاخام ليفجر التوجه إلى مدينة الخليل والتمركز في قلبها، وبالفعل انتقلت 38 عائلة يهودية للإقامة هناك في أربع نقاط استيطانية هي بيت هداسا وننجسون وبين شيئورسون

وتل الرميدة وضواحي مبتس أبينا إبراهيم، وفي عام 69 كان قرار الحكومة الاسرائيلية باقامة مستوطنة كريات أربع خارج مدينة الخليل .. وكذلك حدد مشروع دوربلز سياسة الاستيطان على أساس ألا تكون معزولة إذ يجب إقامة مستوطنات أخرى إلى جوار المستوطنات القائمة حتى يمكن تكوين تجمعات إلى أن تقام مستوطنات حضرية منها كريات أربع بمدينة الخليل التي وصل عدد سكانها 4000 ، ولكن حركة جوس أمونيم بدأت تنفيذ استراتيجية الضواحي في مدينة الخليل على مقربة من كريات أربع، وبدأت سلطات الاحتلال عام 79 بالاستيلاء على متاجر وبيوت سكان الخليل واتجهت الخطة الإسرائيلية إلى ربط البؤرة الاستيطانية في الديوبار بالمعبد اليهودي.

وأوضحت أنه منذ أواسط عام 83 تشكلت لجنة توطين الحي اليهودي في المدينة بهدف الاستيلاء على إحياء بكاملها، وفي عام 85 قامت السلطات اليهودية بمصادرة الأراضي إلى نهاية عام 86 ، حيث كانت إسرائيل قد فرغت من إقامة 29 مستوطنة بمنطقة الخليل، ولم تعد القدس وحدها المطلوب تهويدها بل الخليل أيضا.

وإنماط الاستيطان يؤكد على إنفاق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عليها وذلك تجاه تحقيق الهدف وهو الاستيلاء على أرض الميعاد، مشيرة إلى أن ايجال الون هو أول من بدأ خطة الاستيطان المستمرة إلى الآن، إلا أن في عام 77 جاءت خطة الوزير آريل شارون رئيس الوزراء السابق وسميث بمشروع العمود الفقري المزدوج لكونها تقوم على نشر

الاستيطان في خطين متوازين تربط بينهما شبكة طرق، ثم جاء خطة وزارة الدفاع التب تبناها عازرا زيزمان الرئيس الإسرائيلي السابق وتضمنت هذه الخطة تجميع المستعمرات الصغيرة في ست مراكز ثلاث منها حول القدس والأخرى في مواقع شكال الضفة الغربية تتصل جغرافيا بإسرائيل عبر طرق التفافية بجانب المرور بالمدن والقرى العربية.

وأكدت أنه في الفترة من 83 – 79 أعلن عن مشروع لتنمية الاستيطان في اليهودا والسامرة الذي عبر عن الرؤية القومية الإسرئيلية للمستقبل الإسرائيلي الدائم في الضفة الغربية عن طريق إحداث متغيرات إقليمية وسكانية واسعة النطاق لخلق واقع عاجل لاستباق الخيارات، التي لا تقلبها إسرائيل وترتيب المستوطنات يجب أن يكون في التجمعات العربية لا حولها فقط، وأنه من خلال مراقبة حركة السلام الآن للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة وجد أنه زاد بنسبة 39% وأنه في فترة حكم رابين وبعده بيريز تم استكمال 10 آلاف وحدة سكنية كان قد بدأ العمل بها في حكومة شامير عام90 ، وتم إسكان 7000 عائلة يهودية في السنوات الأربع الماضية بالإضافة إلى قيام حكومة رابين ببناء 3942 وحد سكنية حول القدس الشرقية، وزاد عدد المستوطنين منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ عام93 حتى نهاية 95 بنسبة15% ، وخطة الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تثير القلق والخوف على علمية السلام لا تختلف من ناحية الجوهر عن توجهات رابين وبيريز وتأتي في إطار خطط الاستيطان منذ مشروع آلون ومرورا بمشروع شارون، إلا

أن الاختلاف في السكان أنفسهم وكل الدلائل تشير إلى أن المستوطنين الجدد من المنتدينين.

وأضافت: هناك خطة تهدف إلى الحافظ على أراضي إسرائيل بتشجيع المتطرفين على السكن في المستوطنات في أنحاء الضفة الغربية، وتتضمن الخطة إقامة 8 مستوطنات وتحويل وحدات عسكرية إلى مدينة وتهدف هذه الخطة إلى أن يبلغ عدد المستوطنين من نصف مليون يصل إلى مليون عام 2000 ، وتشجيع الأسر على احتلال المنازل والشقق السكنية الخالية، التي يبلغ عددها 2500 وحدة هذا بخلاف المستوطنات القائمة في مستوطة في غور الأردن وشمال البحر الميت و 17مستوطنة في جوش عتسيون و 15 مستوطنة في جبل الخليل و 36 مستوطنة في شمال الضفة و38 مستوطنة وسطها و 16 في قطاع غزة، فهذا هو تاريخ الاستيطان في الأراضي العربية فهل بعد استعراضة تثق في إسرائيل ورغبتها في السلام!!

حبر على ورق

السياسي الفلسطيني محمد بركة عضو الكنيست:

أنه لم يكن قرار رفع الحظر المفروض على بناء المستوطنات الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية السابقة لينهي العمل بقرار التجميد الذي اتخذته الحكومة التي سبقتها سوى تأكيد جديد على منطلقات التحالف، الذي قاد نتنياهو والليكود وقتها إلى سدة السلطة في إسرائيل، وهو التحالف الذي حمل إلى حوار الليكود كل من حركة "شاس" ويهودت هاتوراه" ممثلي الأحزاب الدينية المتطرفة "والحزب القومي اليهودي" المقدال "ممثل اليمين المتشدد" الذي يلتحق بصفوفه كثيرا من الحاخامات الذين يشتركون مع الأحزاب الدينية في توجهها الاتسطاني التوسعي، ويقفون معها على نفس الأرضية المتشددة، وبالرغم من أن وصول كل منهم – عبر هذا التحالف– إلى اقتسام الحقائب الوزارية في الحكومة السابقة إلا أن وصولهم إلى السلطة بفارق ضئيل عن اليسار الإسرائيلي جعل التحالف القائم بينهم هشا إلى درجة جعلت أى خلاف ينشب بينهم يتشكل تهديدا بالغا لديمومة التحالف.

وأكد أنه مثلما بارك الحاخامات إهدار دم رئيس الوزارء الأسبق إسحق رابين حتى وقع اغتياله على يد المتطرف الإسرائيلي ايجال عامير بسبب تخلي رابين عن أرض إسرائيل التورانية للعرب، كان الشق المؤجل من هذه الفتوى هو العمل على استعادة حق الاستبطان في تلك الأرض

التي كان يرغب رابين في التحلي عنها بأي ثمن ... وهنا تحديدا التقط بنيامين نتنيا هو المبادرة للاستحواذ على تأييد القوى في مواجهة خصمه شيمون بيريز مقابل تحقيق التطلعات الصهيونية وإعادة الحياة إلى العملية الاستيطانية، وهو ما تعهد به في برنامجه الانتخابي، حيث كان استئناف باء المستوطنات ومنح مستوطنيها الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في السابق في مقدمة آولوياته وعلى هذا الأساس قام التحالف الذي قاد نتنياهو إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل، ليستمر ذلك الحلف المقدس على حساب الفلسطينين الذين أدركوا من طبيعة الوضع أن نتنياهو قد باع نفسه طوعا إلى تلك الأحزاب المتطرفة من أجل رئاسة الحكومة في إسرائيل، وأنه مقابل ذلك مدينا لها بعدد من الالتزامات كان أول ما كشف منها تأكيده الحاسم على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة في مناطق لحكم الذاتي ليكون مصير المسار الفلسطيني إلى تعثر مستمر بعد أن كانت المفاوضات حول الوضع النهائي طبقا للشق الثالث المعلق من اتفاق"أوسلو" تستأنف في ظل الحكومة السابقة، وبطبيعة الحال فإن سقوط رئيس الوزراء الإسرائيلي في براثن الأحزاب الدينية كان يفرض عليه دائما إظهار الولاء الواضح، وبالتالي الاستمرار في الرضوخ لتوجهاتهم لأنه هو نفسه اختار كثيرا من القناعات التي تحكم تلك التوجهات وقد كان استئناف بناء المستوطبنات هو واحدة من تلك القناعات التي يعتقد اليهود الملتزمون أنه تستكمل تحقيق حلم إسرائيل الكبرى والحفاظ على أرضها التوائية التي كاد حزب العمل أن يتخلى عنها.

الأحزاب الدينية المتطرفة في إسرائيل هي أبرز القوى التي تدافع عن استمرار الاستيطان لأنها تصدر في هذا الدفاع عن بواعث عقائده متشددة تذهب إلى ادعاء الحق في الأرض الواقعة ما بين نهري الفرات والنيل، حيث كانت حدود الدولة في الماضي السحيق – حسب ادعائهم – على نصوص التوارة التي تتحدث عن الأراضي المقدسة لليهود تلك الأرض التي لا يجوز لأحد حسب تلك القوي أن يعرقل زحفهم إليها ... وأشارت إلى ما ذكرة داني روينيشتين الصحفي الإسرائيلي في جريدة"هارتس" فقد نشأ الاستيطان مرتبطا بالجماعات الدينية التي قادت عمليات الاستيطان منذ عام 1949 في أعقاب اتفاقية الهدنة مباشرة في ديسمبر من نفس العام، حيث لم تكتف بالتقسيم الذي منح اليهود القسم الغربي من القدس، بل بدأت شيئا فشيئا تتوغل داخل القسم الشرقي للقدس حيث شرعت في سياسة القضم التدريجي لها.

وذكر بأنه وبحلول عام 1967 حيث وقعت هزيمة يونيو قام الجيش الإسرائيلي باحتلال القدس الشرقية ومضت الدولة العبرية في تغيير معالمها وسحق هويتها عبر ترسانة من القوانين التي تمكنت من فرض الاستيطان الإسرائيلي فوق الأراضي والمناطق السكنية الفلسطينية . وكانت أبرز تلك القوانين ذلك القانون الذي منح الجيش والحكومة الاسرائيلية حق شعور عميق بالافتقاد إلى الجذرية .. لقد استطاع الحاخامات اليهود أن يؤصلوا الأفكار والمبادئ الصهيونية في قلب التوارة ضم شرعوا في حشد الأذهان بها بعد ذلك وقد كان ما أرداه الساسة الإسرائيليون الصهانية، بالإضافة إلى ذلك نتقل الفقرة التالية لا يجال يا

دين أحد قادة الأركان الإسرائيلين السابقين من كتاب الدكتور رشاد عبدالله الشامي عن الشخصية اليهودية لتكشف ما كان يهدف إليه هؤلاء الصهاينة من وراء هذه العلاقة، يقول يادين": لقد أصبح الإيمان بالتاريخ لدى الشباب الإسرائيلي بديلا عن الدين فهم يكتشفون في علم الآثار فيما دينيه، لأنهم يتعلمون أن آباءهم عاشوا في هذه البلاد منذ ثلاثة آلاف عام، وأن هذا ملكهم، وعلى هذا يعيشون وعن هذا يحاربون".

وشدد على التاريخ إذن يمكن أن يعوض دور الدين ما دام يحقق تلك المهمة التجذيرية في قلب المكان ويجعل مواطني هذه الدولة أشد ما يكونون حرصا عليها، تلك هي المعادلة التي فرضت علاقة من ذلك النوع بين زعماء الصهيونية وحاخامات التوراة حاول اليسار الإسرائيلي التحلل منها بمضي الوقت، وكاد في أحين أن يغامر بها لكنه لم يستطيع التخلص منها بعد أن نجحت الأحزاب الدينية في استيعاب عدد غير ضئيل من المهاجرين القادمين إلى الدولة العبرية فحاول أن يحدث نوعا من التوازن بين ما يميله هذا الوضع عليه ومتطلبات استمرار الدولة من إقرار الحالة السلم الإقليمي دون أن نخسر إسرائيل الكثير أو كما قال بيريز لتكسب أكثر من وراء التوصل إلى شرق أوسط جديد تكون فيه الدولة العبرية أكثر قدرة على تحقيق حلم إسرائيل الكبرى، لكن حزب العمل عندما تبنى هذا النهج خسر أصوات القوي الدينية المتطرفة التي تزايد عدد مؤيديها بشكل واضح في السنوات الأخيرة عكسته حصتها من مقاعد الكنيست الحالي، مشيرا إلى أن نتنياهو إذا كان قد نجح فيما فشل بيريز بحكم الحلفية السياسية المشتركة بين اليمين القومي، الذي يمثله

تكتل الليكود والأحزاب الدينية فقد جعل الحلف المقدس الذين توصلوا إليه من ورقة المستوطنات ورقة سياسة تقايض عليها الأحزاب الدينية باستمرار الائتلاف الحاكم أو سقوطه كما سبق لحركة "جيوش ايمنيوم" أن راهنت على ما سماه اسحق رابين "الاستيطان السياسي" في انتخابات 1992حيث ساهمت الحركة في نجاحه بعد أن تعهد بدعم مقنن لاستمرار العمليات الاستيطانية لم يلبث أن تراجع عنه بضغط من الولايات المتحدة بعد أقل من عامين أما "شاس" و"المفدال" حلفاء ليكود في الائتلاف الحاكم فالاستيطان لم يكن مجرد قضية يمكن التفاوض حولها أو تراجع نتنياهو عن تعهداته في شأنها، فبالنسبة لهم في قضية استفتاء على وزنهم السياسي داخل الائتلاف من جهة ودعما لقاعدتهم الانتخابية التي يمثلها غالبية المستوطنين من جهة أخرى.

وأضاف : قفزت قضية الاستيطان إلى صدارة مطالبهم في تلك الفترة التي كان يواجه فيها نتنياهو مواقف بالغة الدقة في الداخل والخارج، نظرا للمناورة التي قام بها ديفيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي سابقا الذي هدد رئيس وزراء الحكومة آنذاك نتنياهو بالاستقالة الفورية، ما لم يقم بإسناد منصب وزاري إلى آريل شارون حليف ليفي داخل تكتل الليكود حسب الاتفاق السري بينهما قبيل الانتخابات، وبالفعل رضخ نتنياهو وقام بإشناء وزارة جديدة ليتولاها شارون هي وزارة البنية التحتية الوطنية، الأمر الذي ازعج حركة شاس بصفة خاصة، حيث بدا أن الليكود يريد السيطرة على الحقائب الوزارية التي كانت ترى أنها الأكثر تحققا لأهدافها وهي وزارتا الشئون الدينية التي يرأسها نتانياهو،

والإسكان التي تقوم بتمويل عمليات البناء وبالتالي المستوطنات أو على الأقل إسناد الحقيبة الوزارية التي آلت إلى شارون لأحد أعضائها حتى تكون أحد روافد التمويل في قبضتها، وهو ما دعا كل من وزير الداخلية آنذاك ايلي سويسا ووزير العمل والشئون الاجتماعية ايلي ايشاعي اللذين ينتميان إلى حركة "شاس" إلى التلويح باستقالتهما ما يم نتنياهو بإسناد وزارة الشئون الدينية إلى أحد أعضائها وتعيين عضو آخر من الحركة نائبا لشارون، وكان انصياع نتانياهو هذه المرة إلى تلبية مطالب "شاس" يهدد الائتلاف بأزمة جديدة يقوم بإثارتها هذه المرة حزب "المقدال" الذي لن يرضى بإسناد وزارة الشئون الدينية إلى "شاس" دون تعويضه عن ذلك.

لهذا كانت الصفقة التي أرضت الجميع هي القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في الثاني من أغسطس **1998** بإلغاء تجميد بناء المستوطنات وإعلان شارون عن شق طرق جديدة لتسهيل عمليات الاستيطان، لتستمر الحكومة الإسرائيلية في التضحية بمستقبل السلام على مذبح الأحزاب الدينية المتطرفة ؟

الفصل الثاني

دولة اغتصاب الحقوق

الكاتب والمحلل السياسي د . محجوب عمر :

وأنت تقرأ هذه – الشهادة – الآن يضاف إلى البنايات الإسرائيلية المحيطة بالقدس قالب آخر من الطوب، ولم يتم حساب ملايين قطع الحجارة التي صفت في عشرات الألوف من البنايات حول هذه المدينة المقدسة منذ عام 1967لتبين أن العدو الإسرئيلي الصهيوني التوسعي لم يضع وقتا منذ يوم 7 من يونيو 1967 عندما احتل المدينة، لتغيير معالمها، حيث كان الزعيم الصهيوني بن جوريون قد صرح يوم 20 من يونيو 1967 في كلمة ألقاها في اجتماع حزبي قائلا: إنه من الضروري هدم سور المدينة القديمة معددا ثلاثة أسباب هي أنه يريد قدسا واحدة لا اثنتان يهودية وعربية، وأن السور – من وجهة نظره – غير يهودي إذا بناه سلطان تركي في القرن الثالث عشر، وأن هدم السور ستكون له قيمة سياسية عالمية إذا عندها سيعرف العالم – كما قال هذا الزعيم الصهيوني: إن هناك قدسا واحدة يمكن أن تعيش فيها أقلية عربية.

مع ذلك فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تهدم السور وأثبتت الأحداث أن أبناء الشيطان أكثر خبثا منه، حيث تصور بن جوريون أن مجرد هدم السور باعتباره محددا لمدينة القدس الشريفة ودليلا أثيرا على

هويتها العربية الإسلامية، سيغيب خذه الهوية ويحولها إلى مدينة يهودية، أما أبناؤة فكانوا يعرفون أن هناك طرقا أخرى أكثر دهاء وخبثا وأقل استفزازا للرأي العام العالمي، لذا بدأوا وعلي الفور في بناء العمائر والمستوطنات وضم مناطق من خارج القدس على أساس إداري وبلدي بحيث تحولت المدينة القديمة إلى بقع متناثرة داخل مدينة كبيرة جديدة قابلة للاتساع والتوسع معماريا وبشريا، وأخذوا يملأوها بالمستوطنين اليهود، حيث انحشرت بين أحيائها جيوب عربية سكانية ومناطق ذات قدسية دينية، تضم المساجد والكنائس مفصولة عن الحياء بطرق وأسوار من البنايات حتى لم يعد زائر القدس يلحظ مكان السور القديم أو ما إذا كان قائما أو أزيل.

وأكد أن هذا المخطط الإسرائيلي الصهيوني التوسعي لا يزال قائما ومستمرا والذين اختاروه راهنوا على أن المجتمع الدولي لا يناقش ما يعتبر قرارات إدارية محلية وداخلية، وإنما هو يناقش القرارات العامة التي تتنهك المقررات السياسية والمواثيق الدولية، ومن ثم أخذوا يلتفون على هذه القرارات العامة .. بإصدار قرارات إدارية لتوسيع نطاق بلدية القدس، فمن ذا الذي سيجهد نفسه ويدعو المجتمع الدولي إلى مناقشة قرار بإضافة حي صغير من الناحية الإدارية إلى مدية مجاورة؟ فعلى سيبل المثال لن يكون ومن حق المجتمع الدولي أن يناقش قرارا بضم حي الجمالية إلى مدينة نصر ووضعهما معا تحت إدراة محلية واحدة.

قد يكون ذلك القرار ضارا أو مفيدا، ولكنه على أية حال سيعتبر قرارا محليا وهو من حق السلطات المحلية، ولكن إذا كان هذا القرار من شأنه تغيير هوية حي الأزهر والحسين وخان الخليلي بما فيه من آثار دينية وغير دينية فإن مؤسسات دولية كاليونيسكو مثلا يمكن أن تناقش الموضوع ويمكنها أن تتدخل حفاظا على التراث الإنساني العالمي، ولكنها لن تتناول قضية السيادة العامة على العاصمة وإنما قد تدافع فقط عن أهمية الطابع الأُثري.

وأضاف لقد تبين العرب أهمية هذه المعركة ولكن بعد سنوات استطاع فيها المحتلون الإسرائيليون فرض الحقائق الواقعية على الأرض، بحيث لم من الممكن بسهولة الفصل بين المناطق القديمة من مدينة القدس والمناطق الجديدة المستحدثة والمضمونة، وعندما أعلنت إسرائيل قرار اعتبار القدس العاصمة الموحدة والأبدية عارض المجتمع الدولي هذا القرار، ولكن الجميعة العامة للأمم المتحدة لم تناقش حقيقة أن القرار الأخير كان مجرد إعلان سياسي لعملية جزئية متراكمة كان من الضروري وقفها منذ البداية.

وقال: بالإضافة إلى البناء ومصادرة الأراضي وصف الحجارة شجعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية اليهود القادمين إلى فلسطين المحتلة والمستوطنين السابقين على امتلاك الشقق والبيوت في الأحياء الاستيطانية الكبيرة، التي أقامتها حول وداخل المدينة القديمة، وأخذت عاما بعد عام تضغط على السكان الفلسطينين بمختلف الوسائل خاصة الضغط

الاقتصادي والضغط السياسي أيضا لترك بيوتهم والهجرة من المدينة ولو داخل الضفة الغربية المحتلة وخلال ربع قرن منذ عام 1967 كان مجموع السكان اليهود في مدينة القدس العربية "شرقي القدس" مساويا تقريبا لمجموع السكان الفلسطينين العرب، وفي عام 1994 كان عدد الفلسطيين القاطنين في شرقي القدس 154 ألفا مساويا لمجموع عدد السكان اليهود تقريبا، فحوالي 30 ألف عربي آخرين يقيمون بدون إذن إقامة أو أوراق هوية في الأحياء الفلسطينية، وأصبح من الواضح أن مقاومة الاستيطان والضم الإسرائيلي للمدينة يعتمد إلى حد كبير على تثبيت وزيادة سكانها العرب الذي واجهوا ويواجهون ضغوطا حياتية بأشكالها بما فيها الضغوط الإدارية التي تحرمهم حتى من ترميم مساكنهم أو توسيعها ناهيكم عن البناء الجديد.

ومع ذلك ورغم كل ما فعلته سلطات الاحتلال الإسرائيلية، فإن الانتفاضة الإسرائيلية الباسلة أوضحت ما كان قائما، ولكنه غائب عن الأنظار والأذهان، ألا وهو أن محاولات السلطات الإسرائيلية لجعل القدس مدينة موحدة لم تنجح قط، ليس فقط بسبب مقاومة السكان العرب، وإنما أيضا بسبب ما فعلته سلطات الاحتلال الإسرائيلية ذاتها بممارستها التمييز العنصري والاجتماعي ضد السكان العرب حتى أصبح هؤلاء كيانا منفصلا لم يندمج قط في كيان المدينة الجديدة، ولا شك في أن الذي ساعد على ذلك هو وجود المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة وكنيسة القيامة وعشرات من المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية، التي تعطي للمدينة هويتها الخاصة التي تجذب لزيارتها الألوف

من العرب الفلسطينين الذين يتبركون بالصلاة في رحابها، ورغم كل الإجراءات الأمنية والحواجز ومنع التصريحات، ذكرت وكالات الأنباء ونقلت صور لألوف المصلين المسلمين في ساحة المسجد الأقصى والصخرة المشرفة قدرتهم بـــ 180 ألف مصل.

كما أدى التمييز العنصري اقتصاديا وسياسيا ضد السكان العرب في المدينة المقدسة كما يرى د .عمر إلى إفشال المخطط الإسرائيلي الصهيوني إلى الحديث عنها كمدينة موحدة، فإن الموفق العنصري للمجالس البلدية المنتخبة إسرائيليا داخل المدينة أدى بدوره إلى إبراز هذا الفصل الواقعي نهارا وليلا، فالزائر للمدينة يدرك دون أن يعرف تقسيماتها مسبقا، أنه وصل المدينة القديمة العربية فور دخول السيارة إلى الطرق الترابية الضيقة أو التي لا تزال بيوتها تتشكل من طابق أو طابقين، وبالتأكيد من وجود الجوامع والكنائس القديمة، بالإضافة إلى مظاهر النقص الشديد في وسائل المحافظة على النظافة العامة كإزالة النفايات وشبكات الصرف المناسبة ناهيكم عن غياب الحدائق والمتنزهات في المقابل بدرك المار في الأحياء الجديدة بصخبها ولهوها وفنادقها وطرقها الواسعة ومظهرها الحديث – الذي يذكر بالمدن الأمريكية – أنه يمر في مستوطنة إسرائيلية، في الليل تبرز هذه المفارقة أكثر فأكثر وعندما يشاهد الزائر المدينة من بعيد فإن في إمكانه على الفور أن يحدد المناطق المعتمة والمظلمة المحاطة من كل جانب بأعمدة الإضاءة العالية الحديث التي تطل عليها من المستوطنات المحيطة وهو مشهد لا يمكن أن تخطئه القاذفات والقنابل

الجوية ولا قواذف الصواريخ البرية، والمرجو ألا تخطئه أنظار المجتمع الدولي.

وأضاف: إن الجمعية العامة للأمم المتحدة وبشكل خاص ألا تخطئه الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأول لعملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية .. ويا حبذا لو تم عمل رحلات لمرشحي الرئاسة في الانتخابات الأمريكية لكي يعرفوا – وعلى الطبيعة – أن القدس ليست ولن تكون مدينة موحدة، وأن أسباب ذلك لا ترجع إلى العناد العربي وإنما إلى العنصرية الصهيونية الإسرائيلية التي تفاقم المواجهة الحضارية على أرض هذه المدينة المقدية، ولا يعني ذلك كله أن يترك مستقبل المدينة لهذه العوامل "العفوية" متسائلا .. هل سيقبل العرب والمسلمون ما تبقى من المدينة القديمة أم أننا سنطالب بكل المينة الجديدة أو ببعض منها بما يوازي نسبة الحضور العربي والإسلامي ؟ وهل ستقبل الأطراف العربية الإسلامية فكرة إعادة التقليص الإداري "البلدي" للمدينة وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل **1967** وعندئذ تجد نفسها محاصرة بقرى وأحياء ومدن يهودية استيطانية معادية دون أى طرق توصل إليها؟ وهل سيسعى الطرف الفلسطيني ومن ورائه القوى العربية والإسلامية إلى تطوير المدينة القديمة وبينتها التحتية لكي يمكن تثبيت سكانها العرب أو زيادتهم على الأقل؟

وشدد على أن هذه الأسئلة كلها وغيرها ستطرحها المرحلة المقبلة التي تحتاج منذ الآن إلى أن نظرح الأسئلة على أنفسنا، وأن نعد لها عشرات

الإجابات التي تضمن عدم التفريط في القدس وعدم وقوف الطرف الفلسطيني وحيدا، التي تضمن تحقيق الهدف المرجو بأن تصبح القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة.

الأصولية الدينية

الخبير الاستراتيجي اللواء محمود خلف:

تدرك إسرائيل منذ قيامها .. أن أسلوب وجودها قام على اغتصاب الأرض من أصحابها، لذلك نجد أن الهاجس الأساسي الذي يشغل بالها ويقلقها حتى يومنا هذا هو أمنها وسلامتها وإحساسها بضرورة امتلاكها لقدرة متفوقة تمكنها من الدفاع عن نفسها، والاحتفاظ بالأرض التي استولت عليها.

ومواجهة الرفض العربي الذي صاحب وجودها، وأنه على مر السنين وتطور الأحداث وتصاعد الأزمات تضخم هاجس الدفاع عن النفس حتى بلغ حدا غير مقبول من "الهوس" ، كقيامها باحتلال أراضي من أربع دول عربية ورفض الانسحاب منها ! ومحاولات ضم أراضي بعض هذه الدول إلى أراضيها وتوجيه ضربات جوية لدول عربية مستقلة تبعد عن أراضيها آلاف الأميال، واجتياح أراضٍ عربية هي لبنان، واغتيال زعماء

سياسيين فلسطنيين في مشارق الأرض ومغاربها، ولعل أكثرها أكثرها ضررا تعقيدا وامتدادا، إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة.

وأضاف، الشاهد الواقع أن المنطق السليم يقول: إن مراهنة إسرائيل على اتخاذ مثل هذه التوجهات العدوانية، تحت ستار "الدفاع عن النفس" وتحقيق الأمن، لا يمكن أن يستند فقط على الإحساس بالقوة المستمدة أساسا من الدعم الغربي المفتوح اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، ذلك لأن السند الخارجي في حد ذاته لا يكفي لإفراز مثل هذه التوجهات العدوانية، أن يمثل عاملا حيويا يساعد على استمرار الصراع، إلا أنه يعتبر في كل الأحوال سندا مؤقتا لا يمكن أن يحمل صفة الدوان بالنسبة لأجيال المستقبل، الأمر إذن لابد أن أكون نابعا من داخل الشخصية اليهودية المشبعة بالعقيدة الصهيونية التي تشكل بعض الاقتناعات المحددة التي تدفع قادة إسرائيل لمثل هذه السلوكيات الغريبة، ومن أمثلة هذه الاقتناعات وهذه القناعة ظلت مهيمنة على الفكر الإسرائيلي حتى سنوات قليلة بأن الشعب الفلسطيي شعب بلا وجود له، حيث كانت الصهيونية تعتبر فلسطين "أرضا بلا شعب" اقتناع آخر بأن السلام مع العرب يمكن أن يفرض وفقا للرؤية الصهيوينة، أنه بمجرد إقامة المستوطنة فوق قطعة من الأرض العربية تفقد هذه الأرض هويتها الأصلية، وتتحول آليا إلى جزء من "أرض إسرائيل".

إن مثل هذا الاعتقاد مازال يميهن على فكر العديد من القادة السياسيين الإسرائيلين الذين يتمسكون بالسلام مع العرب، ولكنهم لا

يستطيعون أن يسقطوا من حساباتهم أهمية بقاء المستوطنات كمطلب أمني ..لكي تشكل مراكز للدفاع والإنذار المبكر، ويقولون ذلك في مجال الحديث عن مستقبل السلام !! أن السبب الأساسي لمثل هذه الخلط أنهم يفكرون في السلام بمنطق الحب، والغريب في الأمر أنه رغم اقتراب معظم هذه الاقتناعات من مستوى الهذيان الفكري، إلا أنها مازالت كامنة في العقل الإسرائيلي، خاصة في الفئات المتطرفة دينيا أو أيديولوجيا، لذلك يرى المراقبون أن الكثير من الإسرائيلين يتصورون أن فكرة التخلي عن الضفة الغربية سوف تسبع في نفوسهم إحساسا بالضياع حتى بين من يطلقون على أنفسهم "الحمائم" أى ضياع يتحدثون عنه والأرض عربية وشعبها مقيم فيها منذ الأزل، فالعقيدة الصهيونية أضرت بالعقل الإسرائيلي، حينما أقنعت الإسرائيليين بأنهم أمه متميزة لها مهمة خاصة أن على هذه الأمة، المحافظة على رؤية الرواد الأوائل من أحباء صهيون، الذين أقاموا الدولة العربية بالدم والنار.

وأوضح أن تلك هي المثالية الصهيونية التي سيطرت على نشأة الدولة واستمرت حوالي عقدين حتى تحولت "الأمة" إلى مجتمع استهلاكي حديث، يتعامل مع الواقع، إلى أن وقعت حرب يونيو **1967** ، واستطاعت إسرائيل أن تستولي على أراض شاسعة في ثلاث دول عربية بلغت مساحتها أكثر من ثلاث أضعاف مساحة إسرائيل، الأمر الذي شكل صدمة للفكر الإسرائيلي وأنعشت الأطماع الصهيونية الكامنة، وعادت للصعود والظهور مرة أخرى حين فوجئ الصهيونيون بما سقط

بين أيديهم من أراض عربية، وأصحبت كل أراضي فلسطين تحت سيطرتهم.

هكذا تجاوزت أبعاد الواقع الحلم الصهيوني في هذه المرحلة وبرزت الأيديولوجية الصهيونية مرة أخرى أقوى ما تكون وتحولت إلى واقع يسعى فوق الأرض العربية، وانتشرت الدعوة للاستيطان في هذه الأراض الجديدة، والادعاء بملكية الضفة الغربية أو يهود وسامرة الوارة في التوراة، بل امتدت الادعاءات إلى شبه جزيرة سيناء.

وشدد المجذوب على أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 وفقا لمفهومين، أولهما ديني متطرف، يعتبر الأرض هي "أرض إسرائيل" أو "أرض الميعاد"، وتبنت هذا الاتجاه الديني الجماعة المتطرفة التي عرفت باسم "جوش أيمونهم" الدينية أى "كتلة الإيمان" ، ثانيهما، مفهوم أمني تولته الحكومة الإسرائيلية تحاول تطبيق ما عرف بـــ"خطة ألوان" ، وهدفها تأمين إسرائيل بإنشاء مستوطنات استراتيجية في مواقع حاكمة بالضفة الغربية..

وفي مناطق الحدود عند ضفة نهر الأدرن لتمنع الهجوم والتسلل، ومن ثم بدأت حكومة حزب العمل في ذلك الوقت، وعلى مدى السنوات العشر التي قضتها في الحكم "1977 – 67" حريصة على عدم الاندفاع في استيطان المناطق المحتلة، إلا وفقا لما تراه لازما لمفهوم الأمن الإسرائيلي، ولذلك فإنه حين تولت كتلة "الليكود" الحكم في إسرائيل برئاسة مناحم بيجن عام 1977 كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية 5 آلاف

يهودي، والواقع أن حكومات إسرائيل لم تلتزم بالمعايير التي وضعتها خطة "ألوان" التي مثلت نقطة الانطلاق لسياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض العربية المحتلة عام 1967 ، حيث خرجت حكومة لعمل عن هذه المعايير بمحاولتها إرضاء مجموعات المتطرفين والمتزمتين بالسماح لهم بإنشاء مستوطنة "كريات أربع" في قلب الخليل "وهي المستوطنة التي خرج منها صاحب مجزرة الحرم الإبراهيمي التي جرت في فبراير1994 ، وحين سمحت لأحد كبار المسئولين فيها بتحقيق نزوة بإقامة مستعمرة "ياميت" التي أقامها في سيناء بالقرب من رفح.

وأضاف: أن الخروج عن قواعد "خطة ألوان" في عهد حكومة العمل في ذلك الوقت يعد بمثزلة قطرات محدودة نسبيا ذلك لأن القطرات التي تحولت إلى طوف في عهد حكومة الليكود التي جاءت إلى الحكم عام 1977، فكان مبدأ الليكود تحت قيادة مناجم بيجن – مهندس إسرائيل الكبرى – أن استيطان اليهود في هذه الأرض، سوف يمنع أى حكومة إسرائيلية من التخلي عنها، بالفعل قد تعالت موجات الطوفان بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر، وتم إخلاء كل مستوطنات ببناء بما فيها مستوطنة "ياميت" التي أقامها ديان ونسفها الإسرائيليون قبل الرحيل تعبيرا عن رفضهم لما يحدث، كذلك تزايد المد الاستيطاني في الضفة الغربية عقب الفشل الإسرائيلي في حرب لبنان عام1982 ، حين أرادت حكومة الليكود أن تسترضي بعض فئات إسرائيلية تضاعفت من زخم الاستيطان في الأراضي المحتلة، ولذلك كله يمكن القول بأنه في إطار الادعاءات التوارتية، شكل اليهود ذوو الميول المتطرفة والنزعات

الأيديوجية المتشددة، عصب حركة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة التي تحولت بعد تولي الليكود السلطة، إلى عملية استيلاء على أراضٍ كانت حتى ذلك الحين مناطق عربية خالصة، فقد أرادت حكومة الليكود أن تطبق عليها شعار "العودة إلى أرض إسرائيل التاريخية".

وقال المجدوب : يقودنا هذا الشعار إلى الحديث عن أصول اليهود، الذين يتخذون من هذا الشعار هدفا يجب تحقيقه "حبا في إسرائيل وتحقيقا للخلاص الشامل إذ لا يعتقد هؤلاء الأصوليون، أن من الممكن التوصل إلى حل شامل للنزاع العربي / الإسرائيلي، وكانت حركتا "كاخ" و"كاهانا حي" المنحلتان حاليا تريان وجوب طرد السكان العرب بالقوة، وتدمير الحرم الإبراهيمي وإعادة بناء الهيكل مكانه، وكانتا تدعوان إلى التنكيل العرب علنا.

أما حركة "جوش ايمونيم" فشكلت النواه الصلبة للأصولية اليهودية في مستوطنات الضفة الغربية وغزة، وهي تؤمن باستمرار الحرب ضد العرب حتى يتم إحياء "مملكة إسرائيل فوق أرض إسرائيل، وترى أن محاولات إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية لا طائل منها.. وأن البديل عنها إنشاء "قوة ردع" متفوقة لتعامل مع الفلسطينين.

وذكر أنه حركة "تسوميت" التي يتزعمها رئيس الأركان الإسرائيلي لسابق الجنرال رفائيل ياتان هي أيضا من أشد المتحمسين لهذه الأفكار المتطرفة المطروحة، وتنضم إليها كذلك حركة "موليدت" التي يتزعمها "رحبعام زئيفي" صاحب فكرة "الترانسفير"، أى إخلاء الضفة الغربية

وغزة من السكان العرب واجلائهم منها، ومعني ذلك وجود شبه إجماع بين الأصوليين سواء متدينين أو غير متدينين، على فكرة أساسية، وهي أن العرب لا يملكون أية حقوق على أية رقعة من أرض إسرائيل.

وبالتالي يرون أن مهمتهم هي بسط السيطرة اليهودية الدائمة على مناطق الضفة الغربية وغزة والجولان، مشيرا إلى أن الحركات الأصولية كانت قد بدأت محاولاتها الاستيطانية منذ عام **1973** فأنشأت نواة استطيان غير شرعية، ما لبث حزب الليكود أن وافق عليه بعد تلسمه السلطة في إسرائيل عام **1977**.

وكانت أهداف الأصوليين في تلك الفترة تتطابق مع أهداف الليكود، فالاثنان يعتبران الأراضي المحتلة جزءا من أرض إسرائيل .. ويرغبان في ضمهما إليها، وخلال فترة حكم الليكود بدأ العمل في تطوير الحي اليهودي في الخليل وإسكانه بعائلات يهودية من أنصار الحاخام موشيه لينفجر زعيم "جوش أيمونهم"، وكذلك تصاعد نشاط الحركات الأصولية ضد السكان العرب، ونشات أجنحة عسكرية سرية مهمتها ترويع السكان العرب وتدمير أماكنهم المقدسة، كام قامت الحكومة بدمج المستوطنين في قوات الجيش "الاحتياطية المكلفة بتأمين الضفة الغربية"، وفي ظل المناخ السياسي المتعاطف مع الأصوليين الذي خلقه آرييل شارون وزير الدفاع ورفائيل ريتان رئيس الأركان في ذلك الوقت وتغاضت عن حملهم السلاح علنا وإنشائهم ميليشيات مهمتها التنكيل بالسكان العرب، تحت سمعه وبصر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بل

والتواطؤ معها، وخلص إلى أن تصاعد النشاط الاستيطاني مر في عهد الليكود على مدى خمسة عشر عاما بمراحل عديدة، راتبطت بالتطورات السياسية التي مر بها الصارع، بدءا من عام **1979** عند توقيع معاهدة السلام مع مصر ثم عام **1982** بعد الغزو الفاشل للبنان، ثم جاءت الانطلاقة الكبري مع بداية مسيرة السلام في المنطفة عام **1991** خاصة بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

الفصل الثالث

الاستيطان الإسرائيلي الجديد

الكاتب الصحفي السوري يوسف البحيري:

ظلت الحدود الشمالية مقلقة لإسرائيل لذلك وضعت المنظمة الصهيونية منذ البدء الحد الأدنى من المطالب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي، ولا داعي للقول إن الصهيونيين لن يقلبوا تحت أى ظروف خط "سايكس بيكو" حتى كأساس للتفاوض، لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع منها منابع المياه التي تزود الأردن والليطاني وحسب، بل يفعل أكثر من ذلك أنه يحرم الوطن القومي بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وحوران، التي يعتمد عليها إلى حد كبير نجاح المشروع بأسره.

وفي إبريل عام **1920** وجه بن غورين مذكرة باسم اتحاد العمل الصهيوني الى حزب العمال البريطاني جاء فيها "أنه من الضروري أن تكون مصادرة المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل، فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألا تنسلخ عنها، ولهذا السلل طالبنا دائما أن تشمل أرض إسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران من منبع اللجاه جنوب دمشق وجميع الأنهار التي تجري في المنطقة من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب، وهذا يفسر أهمية الجليل الأعلى وحوران

للبلاد بمجموعها، أن أهم أنهار أرض إسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك، والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، بالإضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية، أما المرحلة التي تلت قيام إسرائيل فإن الاستراتيجية تجاه الجولان أصبحت تندرج ضمن جملة من الاعتبارات الجعرافية والديمغرافية والدفاعية والأمنية والسياسية والثروة المائية.

يمكن تمييز هذه الاستراتيجية بمرحلتين أولهما مرحلة **1973– 1967** التي تحققت فيها الأطماع الصهيونية التاريخية في الجولان موقعا وأرضا ومصادر مياه، وأحيت نتائج حرب **1967** الأطماع الصهيونية وأسطورة في الفرات إلى النيل – كما تقول صحيفة هيرالد تربيون الأمريكية – التي طالما تغنوا بها ودغدغوا بها أحلام أبناء الصهيونية، فقد وقف أشكول بعد حرب حريزان ليخطب أمام أبناء بعثة أبناء العهد مجددا الحديث عن إسرائيل الكبرى، ويعلن أن هذه المهمة لن تنتهي بضم الأراضي التي احتلت في يونيو**1967** ، في هذه المرحلة انتقلت إسرائيل إلى التجديد العلمي لاستراتيجيتها في الجولان، ولا تعني بهذا التجسيد العلمي السيطرة على مصادر المياه، والاحتلال العسكري وتدمير التحصينات السورية وبناء تحصينات جديدة تهديد سوريا فحسب، بل نعني أيضا: الاستيطان، وهذا ما يعني علميا ضم الجولان إلى إسرائيل بعد غرس المستوطنات فيها "أعمارها" بعناصر سكانية جديدة بعد اضطرار سكانها الأصليين إلى الجلاء.

وأشار إلى بأنه لم يدخل الاستيطان الإسرائيلي في الجولان مراحلة التنفيذية علميا، إلا في نهاية الستينات على وجه التقريب، ففي نهاية عام 1969نشرت تفصيلات المشروع الاستيطاني الأساسي الخاص بالجولان الذي يتضمن خطة لإسكان (50) ألف نسمة وإنشاء مدينة يسكنها 30 ألف نسمة، على أن يتم ذلك في غضون عشر سنوات تنتهي عام 1979 .وحتى بداية السبعينات استطاعت السلطات الإسرائيلية أن تقوم بتمهيد وزراعة (50) ألف دونم، وتمهيد (54) ألف دونم أخرى استعدادا لزراعتها، وكان الاتجاه الرئيسي للمستوطنات القليلة التي تم إنشاؤها حتى بداية السبعينيات هو استغلال مراعي الجولان التي تصل مساحتها إلى قرابة (300) ألف دونم لتربية الأبقار والأغنام، وبمقتضى الخطة التي وضعت لأعوام السبعينيات كان من المقدر أن يصل عدد الأبقار في الهضبة إلى (300) ألف رأس ترعى في مراعٍ تصل مساحتها إلى (800) ألف دونم، أما قطعان الأغنام فيصل عددها إلى (50) ألف رأس أى تحويل المنطقة إلى مورد للحوم الطازجة على حد تعبير صحيفة دافار، ويلاحظ من طريقة توزيع مستوطنات الجولان أهمية العامل العسكري في استراتيجية الاستيطان في الجولان فهذه المستوطنات تتمركز في قطاعين: الأول يمتد على شكل قوس يبدأ من سفوح جبل الشيخ قرب بانياس، ثم يسير بمحاذاة خط وقف إطلاق النار (10/6/1967) على امتداد المحور الرئيسي طريق مسعدة – القنيطرة – الرفيد – الحمة، فيما يتمركز النطاق الثاني في جنوب غرب الجولان " عند حدود" 1967 بمحاذاه الشواطئ الرقية لبحيرة طبريا، كذلك تدل طبيعة تكوين هذه

المستوطنات، حيث معظمها من نوع "ناحال"، وكذلك طبيعة تحصينها واختيار مواقعها على أهمية العالم العسكري في استيطان الجولان ومن أهم المستوطنات التي تم انشاؤها قبل نهاية هذه المرحلة، والتي يغلب عليها جميعا الطابع الزراعي، مستوطنات: كفر شاريت – كيبوتس – ماروم – هجولان – كيبوتس عين زيوان – ناحال العال – ناحال جيشور – ناحال جولان – رمات مجشيميم – وبلغ مجموع عدد المستوطنات في نهاية هذه المرحلة 21 مستوطنة ونواة استيطانية.

وذكر أن المرحلة الثانية هي مرحلة : 1973 كان من الطبيعي أن تترك حرب أكتوبر بصماتها وآثاره بما حققته من نتائج، خاصة حقيقة وصول طلائع القوات السورية في الأيام الأولى للحرب إلى مشارف طبرية، على الاستراتيجية الصهيونية تجاه الجولان وعلى المواقف الإسرائيلية، بصورة أعم تجاه سوريا فعلى الصعيد الأول، صعيد استرايتيجية الاستيطان الصهيوني في الجولان قام في إسرائيل جدل طويل حول أهمية مستوطنات الجولان الاستراتيجية وجدواها الدفاعية على ضوء الأعمال القتالية وسير المعارك في حرب أكتوبر وظهر ما يمكن أن نسميه "نظريتين" حول استيطان الجولان، تقول الأول بعدم التخلي عن الجولان وعدم استيطانه، وذلك بعد أن أعاق وجود الاستيطان والاحتلال معا.

وشدد على أنه من ناحية عسكرية واقعية أن المستوطنات مهما كان وضعها ستعيق عمل الجيش أكثر مما تفيده، ولم نسمع مرة أن ضباط

الجيش يطالبون باستيطان الجولان لخدمة أغراض عكسرية أن ضباط الجيش يعلمو بمبدأ نقل المعركة إلى أرض العدو، وهذا يعني إبعادها بأكبر سرعة ممكنة عن استيطاننا المدني، باختصار : الجولان يجب أن يبقى في أيدينا، ولكن يجب أن يكون بالنسبة لنا منطقة إنذار وقتال وصد، ومنطقة لتنظيم الضربات المعكوسة، في حين أن النظرية الثانية المعاكسة تقول: إن السيطرة على هضبة الجولان كحاجز عسكري وقتالي بدون استيطان معناها التخلي عن الهضبة ودعوة السوريين لأن يعودوا ويجلسوا على رأس مستوطنات الحولة" ، ومما يؤكد كذلك استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية في الجولان، بارتفاع عدد هذه المستوطنات حتى قرابة (30) مستوطنة حتى عام. 1977 ، وأضاف من مجمل ما تقدم يمكن ان نتوصل إلى أن مستوطنات الجولان لم يكن لها أى دور دفاعي يذكر قبل حرب تشرين، ولكنها بنيت لأغراض توسعية، وخلق حقائق جديدة على هذه الأرض المحتلة، إضافة إلى أن إسرائيل قد نبهت، من خلال دروس حرب أكتوبر إلى خطر وضع المستوطنات بالصورة التي كانت عليها قبل حرب أكتوبر.

وأوضح أن المشروع الطموح الذي وضعته السلطات الإسرائيلية عام 1969لاستيطان الجولان، الذي أشرنا إليه، سرعان ما تقلص إلى مجرد مركز بلدي صغير يتألف من (300) وحدة سكنية، وقد شرع في عام 1977، فقط في تنفيذ المرحلة الأولى التي تتضمن مائة وحدة سكنية، وبدأت طلائع المستوطنين تفد اليها بالفعل. وكان عددهم في نهاية

1977حوالي 400 نسمة فقط! بينما كان الرقم المقرر لهذه المدينة هو 30ألف نسمة، كذلك يدل تطور عدد المستوطنات خلال هذه المرحلة على أن إسرائيل لم تحقق سوى تقدم طفيف على هذا الصعيد، إذا لم يزد عدد المستوطنات إلا أربع مستوطنات فقط، وتقدر صحيفة "عمل هممشمار"، ما أنفق على بناء المستوطنات وأعمال التمهيد الزراعية حتى نهاية عام 1977 بحوالي ملياري ليرة إسرائيلية، وهذا المبلغ يشمل ما أنفق على الاستبطان منذ عام1968 ، وفي عام 1978 خصصت حكومة الليكود مبلغ مائة مليون ليرة إسرائيلية لمتابعة مشروع مدينة كتسرين، وأنه على الصعيد الإداري جرى في منتصف عام 1976 تشكيل مجلس إقليمي لمستوطنات الجولان، وهو ما يعتبر في نظر السلطات الصهيونية خطوة على طريق ضم الجولان للكيان الصهيوني، ويوجد في الوقت الحاضر ثلاثة مراكز بلدية أساسية لتقديم الخدمات المتنوعة إلى المستوطنات الصغيرة، وهي كتسرين في الشمال، وخسفين في الوسط وبني يهودا في الجنوب.

ومن الملاحظ أن السلطات الإسرائيلية أخفقت في هذه المرحلة أيضا في استقطاب أعداد كبيرة من المستوطنين لسكان الجولان، وتقدر الطاقة البشرية بعدد لا يزيد على خمسة آلاف نسمة ويستدل من مصادر الصحافة الإسرائيلية على أن الجولان يشهد نزوحا من المستوطنين وعزوفا واسع النطاق من المستوطنين عن الإقامة هناك، أما على الصعيد الإداري أيضا اعتبرت الإدارة "قليم الجولان" امتدادا للمنطقة الشمالية وليس منطقة محتلة، أي أنه اعتبر ودايز "إداريا" من قبل المسؤول عن

المنطقة الشمالية في إسرائيل، ولم تكتف السلطات الإسرائيلية بهذا الإجراء الإداري لتأكيد ضم الجولان إلى البلاد بل تجاوزته إلى إجراء آخر عرضته حكومة بيجن بعد فوزها بالانتخابات عام 1977 يتعلق بعرض الجنسية الإسرائيلية على سكان الجولان العرب، ويتخلص هذا الإجراء كما شرحه بيجنن نفسه بعرض الجنسية الإسرائيلية أو يظل محتفظا بجنسيته الأصلية وهو في الحالة الأولى سيتمتع بجميع حقوق المواطن الإسرائيلي بما في ذلك حق الاقتراع في الكنيست.

وأضاف مما تقدم يتضح أن ثائر الاستيطان في هذه المرحلة رغم الجهود التي بذلت لم تكن عالية كما هي عليه مثلا في الضفة الغربية، حيث تركز إسرائيل معم جهودها في ميدان الاستيطان ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها عزوف المستوطنين عن البقاء في الجولات أو السكن فيها ومنها نقص الطاقة البشرية وغيرها، وأن التركيز على الدور العسكري للمتسوطنات القائمة على ضوء النتائج المستخلصة من حرب أكتوبر وعلى أهمية احتلال الجولان وتحصيته، وكذلك ركزت الاستراتيجية على أهمية احتلال الجولان واعتباره جزءا من إسرائيل من خلال سلسلة من الإجراءات الادارية التي تكرس الضم، مشيرا إلى أن ذلك كله حدث مع أن إسرائيل أعلنت رسميا ضمها للجولان دون إقامة وزن للقوانين الدولية ودون أن تحظى باعتراف بذلك من الأمم المتحدة أو من أى بلد في العالم ومع أن مؤتمر مدريد قد شرع الأبواب لمفاوضات متكافئة بين جميع أطراف النزاع، لكي يحصل كل ذي حق على حقه فإن إسرائيل وحتى

يومنا هذا ترفض رفضا باتا إعادة الجولان المحتل إلى سوريا بذرائع ومقولات مختلفة وتصر على الاحتفاظ بتلك الأراضي المغتصبة.

قطع التواصل

خليل تجي خبير الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس:

السياسة الاستيطانية الإسرائيلية استطاعت أن تخلق واقعا جغرافيا سياسيا بعيد المدى يؤثر تأثيرا مباشرا على المفاوضات الإسرائيلية وعندما بدأت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية قبل قرابة أربعة عقود من الزمن، لم تكن بهذا القدر من التوسع تمكنت إسرائيل من زرع أكثر من 144 متوطنة موجودة في الضفة الغربية، إضافة إلى ما يربو عن 15 مستوطنة في القدس الشرقية، ولذلك إذا تحدثنا عن المجموعات الاستيطانية الإسرائيلية يجب أن نتساءل عن التوزيع الجغرافي لهذه المستوطنات، وفي هذه السياق فإن 80% من المستوطنات الإسرائيلية استطاعت أن تفصل شمال الضفة الغربية عن المنطقة الوسطى للضفة في خلق حاجز بشري استيطانا قسم الضفة إلى قسمين، وإذا انتقلنا إلى المنطقة الوسطى فإن المستوطنات الإسرائيلية استطاعت أن تفصل وسط الضفة عن جنوبها، وهكذا فإن الضفة الغربية جزئت إلى ثلاث مجموعات بشرية فلسطين يحول بينها وبين الجزء الذي يليها مجموعات استطانية أخري، تضم أعدادا ضخمة من المستوطنين إلى درجة أن جنوب غرب منطقة نابلس أصبحت أغلبية يهودية داخل مدن ضخمة أكبرها منطقة "اريائيل" الاستيطانية،

كما أن منطقة "دنيم" التي تضم 20 ألف المستوطنين اسطتاعت أن تشكل نواة لمدينة كبرى للمنطقة الوسطى، والأمر كذلك في المنطقة الجنوبية حيث توجد مجموعة "جونسيون" التي تشكل كتلة ضخمة تفصل مدينة القدس عن منطقة الخليل.

السياسة الاستيطانية الإسرائيلية تستهدف قطع التواصل البشري الفلسطيني، وإذا وضعنا جميع النقاط الاستطانية على الخارطة نستطيع أن نرصد هذا الواقع، وهو ما يطلق عليه الإسرائيليون مشروع شارون ومشروع "ألوان الأول" يقصد به التجمعات الاستيطانية في منطقة غور الأردن، والثاني يقصد به مجموعة التجمعات أو الكانتونات المتصلة أو المنفصلة فيما بينها عن طريق ممرات، وهذ يعني أن إسرائيل استطاعت خلال أربعة عقود أن ترسم الخارطة المستقبلية للضفة الغربية، متسائلا: وماذا عن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس خاصة أن قضية القدس مؤجلة إلى مفاوضات المرحلة النهائية؟

وأشار إلى أنه للإجابة عن هذا التساؤل لابد أولا أن نحدد المقصود بالقدس، هل تعني البلدة القديمة في القدس؟ أم هل تعني حدود بلدية القدس؟ وهل تعني حدود بلدية القدس زمن الفترة الأردنية أم القدس خلال الاحتلال الإسرائيل؟ فإنه بالمفهوم الحالي كانت حدود بلدية القدس عام 1967 م 6,5 كم، وقامت إسرائيل بتوسيع المساحة لتصل إلى 70.5كم، والملاحظ أن العالم آثار ضجة كبيرة للقرار الإسرائيلي الخاص بتجميد قرار مصادرة 53 هتكار من أراضي القدس، فماذا عن

73%من أراضي القدس الشرقية تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، هناك 24 كم صودرت منذ عم1967 إلى عام 1990 بقوانين المصلحة العامة، هذا بالإضافة إلى 40% من أرضي القدس على الخرائط الهيكلية، توجد تحت مسمى المناطق الخضراء، وفي النهاية فإن 60%من مساحة القدس الشرقية الآن تحت السيطرة الإسرائيلية، ونتيجة ما يسمى بفتح الشوارع وصلت المساحة إلى 79%والمصادرة الأخيرة كانت عبارة عن ملأ الفراغ ما بين المناطق الغربية بالمستوطنات إذن هذه هي ثورة الوضع في القدس الشرقية، وأضاف: أن الصورة الواضحة أن هناك 60 ألف مستوطن في القدس الشرقية، وهو ما يمثل 52بالمائة من مجموع السكان، علينا أن نوضح أنه بعد عام 1967 ومصادرة الأراضي من أصحابها العرب، وعندما ذهبوا إلى المحاكم قيل لهم أن هذه الأراضي جزء من دولة اسرائيل، وعندما نتحدث بالأراقام نحن في هذه الحالة نتحدث عن مدن كاملة هناك مستوطنة تضم 35 ألف نسمة، وفقا للقانون الدولي العام فإن هذه الأراضي مصادرة من أصحابها الشرعيين ولكن من منطلق واقعي نحن نعرض شراء هذه المستوطنات فإن لم يوافق الإسرائيليون فعليهم أن يقبلوا بأن يعيش المستوطنات تحت السيادة الفلسطينية.

استيطان جديد

الكاتب السوري على سعيد بدوان:

"بوابة الشرق" هذا هو اسم خطة تطوير الاستيطان اليهودي في مدينة القدس الشرقية وتجديدا في المنطقة القريبة من مخيم شعفاط وعلي مساحة تقترب من 3000 دونم من الأرض التي تعود لمخيم شعفاط والطور وبيت حنينا وتطل على الشارع رقم (1) والشارع رقم (13) والشارع رقم (9) في مدينة القدس، والخطة الاستيطانية الإسرائلية الجديدة تأتي في سياق البرنامج الإسرائيلي المستمر لتهويد مدينة القدس العربية وتهجير أكبر عد ممكن من مواطنيها العرب من مسلمين وللأراضي العربية المحتلة بشكل عام صعود التكتل الليكودي اليميني الصهيوني إلى شدة السلطة في إسرائيل وإعلانه اليومي المتكرر عن استمرار عمليات الاستيطان والتمسك بالقدس عاصمة لدولته، وتاليا الرفض والتهرب من استحقاقات أية عملية سلمية حقيقة وفق قرارات الشرعية الدولية خاصة القراراين 242 ، 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، الأرض العربية المستهدفة في الخطة المسماة بوابة الشرق تبلغ مساحتها 3000 دونما كما تم ذكره، يوقع تحت ملكيه الأهالي والمواطنين العرب 2250 دونما منها، بينما يقع تحت ملكية وإشراف الوقف الإسلامي 55 دونما و 36 دونما الملكية شركة كهرباء القدس، وفقط 273 دونما تقع تحت ملكية أوساط

مختلفة . وهذا يعني بلغة واضحة أن الجزء الأكبر من هذه الأرض يعود للمواطنين العاديين الذي استهدفتهم دوما سهام الاستيطان اليهودي.

وأوضح أن الخطة المذكورة تعهت بتنفيذها بعد مصادرة الأراضي العربية شركة تطوير الأحياء اليهودية بالقدس، من أجل حل ما يسمي بالضائقة السكنية للأزواج الشاب والمهاجريم اليهود الجد، وهي خطة تشمل إقامة حي يهودي كبير على مساحة 495 دونما من الأرض المصادرة، واقامة حديقة تكنولوجية ومصانع) الهاي – تاك "الإلكترونية"، وعلى طول المناطق المصادرة والمطلة على الشارع رقم (13)المؤدي من مفرق التلة الفرنسية إلى إحدى المستوطنات القريبة يتم بناء مناطق تجارية ومجمع مواصلات عامة ومواقف سيارات ومكاتب وذلك على مساحة 160 دونما.

واستمر لهذه المنطقة وعلى مساحة 120 دونما يتم بناء بيوت سكنية إضافية، أما المدخل الثاني للشارع رقم (13) من المنطقة المصادرة وعلي مساحة 200 دونم يتم تكثيف الاستيطان اليهودي لقرب هذه المنطقة من الأرض المصادرة من حي الاستيطان اليهودي المسمى حي فسيجات زئيف.

وكذلك يتطرق مشروع بوابة الشرق الاستيطاني إلى الأراضي المجاورة لموقع في القدس مجاور للمناطق المقترحة عند مفرق معروف في القدس هو مفرق التلى الفرنسية ومساحتها 70 دونما، وفي هذه المنطقة من المقر بناء مجمع تجاري مساحته 10 آلاف متر مربع، وحدات سكنية فاخرة وفندق

كبير بـــ 400 غرفة . كما تطمح الخيطة إلى إقامة موقع استجمام 60 دونم، مجاور للمنطقة السابقة بضم مقاصف وملاعب تنس وبرك سباحة وفندقا خاص بـــ 100 غرفة للمتشددين من غلاة الحاخامية الصهيونية وأحزاب التوراه.

وأكد بدوان أن شركة تطوير الأحياء اليهودية الإسرائيلية في القدس تعمل على وضع الأحياء اليهودية الإسرائيلية في القدس تعمل على وضع الوسائل المناسبة والمطلوبة حتى يمكن إقرار المساعدة الإسرائيلية للأراضي من سكاها ومواطنيها العرب، وذلك بإعطاء تعويضات كما تجدث عاموس أو نغار المدير العام للشركة، وهو الصهيوني المتطرف الذي يقول بأن الأفكار الأولية سرعان ما تتم المصادقة عليه وتتحول إلى حقيقة على الأرض بفعل عامل القوة الإسرائيلي، مشيرا إلى أنه ليس خافيا على أحد ما تم مصادرته حتى الآن من مساحات القدس العربي منذ احتلالها وما تم بناؤه من مستوطنات ترمز وتلف مدينة القدس على شكل كتل استيطانية ضخمة كإنسان التنين تحيط بالمدينة، إضافة إلى الأحياء اليهودية داخل المدينة وفي الجوار القريب.

وذكر أن كل ما سبق يأتي في سياق هدف إسرائيلي صهيوني قديم – جديد لتهويد المدينة ودفع سكانها العرب نحو الخروج منها، كما أن عمليات الاستيطان المستمرة، ومنها ما هو مطروح في هذا الوقت تأتي في سياق استكمال وصل التجمعات الصهيونية اليهودية وخلق جالة تواصل بين أحياء الأستيطان اليهودي في المدينة، ووصلها مع المحيط المكون من

المستوطنات المحيطة بالمدينة، وهي بشكل رئيسي مستوطنات جفعات رئيف وكتل مستوطنات غوش عتسيون وكت أدوميم وغيرها، ولتحويل الأحياء العربية إلى جيبوات صغيرة ومحشورة في البحر السكاني اليهودي، مما يدفع بسكانها على التفكير بالرحيل إلى مناطق الضفة الغربية وحتى إلى الخروج من كل الأرض العربية في فلسطين نحو المهاجر أو البلاد العربية المجاورة، موضحا أنه إذا ما أضفنا شق الطرق الالتفافيه إلى العمليات الاستيطانية اليومية، فان الناتج والتحصيل الواقعي، مما يجرى يؤدي بنا إلى تأكيد كل النوايا الإسرائيلية المعلنة وغير المعلنة في الخطاب السياسي الإسرائيلي، وإمكانية تكتله ووزرائه، وأنه من المفارقات المثيرة للسخرية ادعاء الحكومات الإسرائيلية باستمرار محادثات السلام مع كل الأطراف العربية وتواصل في الوقت ذاته سياسيتها القائمة على النقيض من مبادئ عملية السلام وفي التنكر للقرارات الدولية ذات الصلة ولمبدأ الأرض مقابل السلام.

وتساءل: كيف سيتم حسم موضوع القدس في المفاوضات النهائية في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل لخلق وقائع جديدة تغير من الواقع الديمغرافي للمدينة، كذلك في المواضيع الأخرى على جدول أعمال المفاوضات للحل الدائم كالمياة والحدود واللاجئين.. إلخ؟

وأجاب: من الواضح أن عملية السلام في الشرق الأوسط ستزواح مكانها في حال استمرار حكومة نتيناهو بمواقفها المعادية للسلام، وهذا يتطلب حتى تشق العملية السلمية طريقها في المنطقة وقف عمليات

الاستيطان وتغيير معالم الأرض ووقف كل أشكال العدوان والحصار ضد شعب لبنان وفلسطي والعودة للمرجعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة 242، 338، 425 ومبدأ الأرض مقابل السلام والقرارات الأخرى ذات الصلة ومن الواضح أن السلام والاستيطان ضدان لا يلتقيان.

وأضاف: أن المعلومات المتواردة من الأرض المحتلة تشير إلى قيام سلطات الاحتلال بممارسة أشكال مختلفة من المضايقات على المواطنين المقدسين لدفعهم للرحيل والهجرة، وفي هذا الصدد تم حجز الهويات الزرقاء لآلاف المواطنين من أجل استبدالها بهويات اسرائيلية أو خروجهم من مناطق ومدينة القدس نحو الضفة الغربية، ويضاف إلى ذلك أوامر الهدم اليونية التي يعطيها رئيس بلدية القدس الصهيوني الليكودي يهودا أو لمرت، وهي الأوامر التي تمس وتصيب بشكل رئيسي عمليات بناء المساكن العربية من حيث توبعها أو حتى تجديدها، وكذلك يلاحظ المتابع لشئون الاستيطان الصهيوني في فلسطين والأراضي العربية الأخري المحتلة أن أوامر الهدم ومضايقات إعطاء الرخص لبناء المساكن العربية ازدادت بشكل كبر في الفترة التي تلت اتفاقيات أوسلو.

الفصل الرابع

الهروب الفلسطيني الكبير

سلمان أبو سنة، الخبير الفلسطيني في شئون الاستبطان:

مهما مرت السنين فلا يمكن للمرء أن يعتاد على حجم تلك المأساة الإنسانية التي لا يوجد لها نظير في التاريخ الحديث، وعلى رغم أن الأرقام لا تعطي البعد الإنساني العميق للمأساة إلا أنها تعطي البعد المادي لها،

حيث استولت إسرائيل عام1948 على 20.85.000دونم منها 1.491.699مسجلة لليهود أثناء حكم سلطة الانتداب البريطانية فتكون إسرائيل قد استولت بالقوة على 19.358.300دونم من الأرض العربية قرابة 93% من مساحة إسرائيل، لم تنتقل هذه اللكية إلى أفراد يهود، بل تم تأجيرها إلى مؤسسات يهودية تستغلها بعقود محددة المدة 49 سنة وأهم هذه المؤسسات "الصندوق القومي اليهودي" الذي يستغل معظم تلك الأراضي باعتبارها ملك الشعب اليهودي في كل مكان، لا يمكن انتقاله إلى الغير، وحسب الدراسة الموثوقة فإن عدد اللاجئيين الذين طردوا من بلادهم نتيجة الغزو الإسرائيلي يتجاوز بقليل 4,616,000نسمة كانوا يعيشون في 526 منطقة مقسمة، كالآتي: 14مدينة، 415 قرية، 97 قبيلة، وبتحليل تواريخ نزوح اللاجئين،

نجد أن 213 بلدا حوالي نصف اللاجئين، نزحت قبل انتهاء الانتداب، وهذا النزوح كان نتيجة عملية "دالت" التي كان عرضها احتلال الأراضي العربية قبل خروج الإنجليز، ولما قامت المظاهرات في البلاد العربية احتجاجا على طرد أهالي فلسطين من بلادهم، لم تجد الحكومات العربية بدا من دخول فلسطين ولم يكن لديها الحماس أو الاستعداد لذلك وبعضها دخل لاقتسام فلسطين مع اليهود.

وأكد أنه في الجولة الأولى لحرب فلسطين من15/5 إلى 11/6 1948/ طرد أعالي 78 بلدا، وفي الثانية من8/7 إلى 19 /7/1948 طرد أهالي 83 بلدا وهناك 7 قرى فقط أجليت في الهدنتين الأولى والثانية نتيجة أعمال "التطهير" التي قام بها الإسرائيليين في الأراضي التي وقعت سيطرتهم، والاستقراء الواضح لهذه الأرقام أنه لا توجد قرية نزح أهاليها طوعا بل تزامن نزوحها جميعا مع عمليات عسكرية مباشرة موجهة ضد الأعالي في غياب من يحميهم سواء أكان حكومة الانتداب البريطانية أولا "الجيوش" العربية التي تراوحت بين جيش ينسحب في ظلام الليل من دون أنذار الأهالي، وجيش ينسحب مسرعا بعد معركة هزيلة، ثمة ملاحظة أخرى في الأوقات التي توقف فيها القتال لأي سبب، لم يترح الأهالي عن بلادهم على رغم الأخطار المحدقة بهم من عدو حاقد.

وأشار إلى أن المؤرخ الإسرائيلي بني موريس قام بتحليل أسباب نزوح اللاجيئين، بعد دراسة وثائق الهاغانا والقوات اليهودية الأخرى، ومن

أصل 330 بلدا شملتها الدراسة، وجد أن 235 منها نزح أهلها بالقوة العسكرية أما بسبب الطرد المباشر لأهاليها 41 قرية أو بسبب الهجوم العسكري المباشر عليها 194 قرية وخرج أهالي 47 قرية، بسبب سقوط قرية مجاورة وخوفهم أن دورهم آت، أى أن 85 في المائة في هذه القرى نزحت نتيجة عمل عسكري إسرائيلي مباشر.

وعلى رغم التهديد الصهيوني، وأخبار المذابح المفزعة التي اقترفوها فإن 12 قرية فقط نزحت بسبب الحرب النفسية التي شنها اليهود، إذ يزور مستعرب يهودي مختار القرية وينصحه كصديق أن ينجو بعياله فالمذبحة مقبلة، كما نزح أهالي 31 قرية بسبب الخوف على أرواحهم وأعراضهم، بعد سماع قصص المذابح.

وذكر أن موريس لم يجد أى دليل على تعليمات من القادة العرب، تدعو الأهالي إلى النزوح تمهيدا للقضاء على اليهود هذه الخرافة كانت العماد الأساسي للدعاية الصهيونية على مدي عدة عقود، لكنه وجد أدلة على نزوح 5 قرى، بناء على أوامر قائد عربي محلي لأسباب مختلفة، ولذلك مرة أخرى، نجد أنه على رغم المذابح وبشاعه مجرمي الصهاينة فإن الغالبية العظمي من الأهالي (85%) نزحت بسبب عمل عسكري إسرائيلي مباشرة ضدهم والأقلية (13%) نزحت بسبب الحرب النفسية وكلاهما بفعل إسرائيل، حيث حارب الإسرائيليون الفلسطينين بكل الوسائل : بالمدفع والبندقية، وبالتخويف والترهيب، بخلق نموذج مرعب لمثير المتعلقين بوطنهم والباقين في قراهم، وهذه الوسيلة الأخيرة

تمثلت في عدد من المذابح، أشهرها ير ياسين، وقد لا يعلم كثير من الناس أن اليهود اقترفوا، عام 1948 ، فقط 19 مذبحة، هذه المذابح حدثت في عرب السمنية جيش، عيلبون، مجد الكروم، قضاء عكا الله، وأبو شوشة، قضاء الرملة وبرير قضاء غزة، وخبيزة الطيرة، بلد الشيخ، قضاء حيقا، والخصاص، والصالحة، عين الزيتون صفصف، الحسينية، سعسع، قضاء صفد وناصر الدين، قضاء طبرية، ودير ياسين، قضاء القدس، والدوايمة، قضاء الخليل.

وكان هناك 14 مذبحة في الشمال، معظمها خلال عملية حيرام لاحتلال الجليل في أكتوبر1948 ، و 3 في الوسط في قضية الخليل وغزة، خلال عملية يواف ضد الجيش المصري، وحدثت ثمان من المذباح أثناء الانتداب البريطاني، أشهرها دير ياسين، و 11 منها بعد دخول الجيوش العربية، أكبرها مذبحة الدوايمة التي سقط فيها حوالي 500 شهيد، بل أن بعض القرى، مثل سعسع، تعرضت لمذبحتين، إذا عاد بعض الأهالي إلى قريتهم بعد المذبحة الأولى في15/2/1948 ، ولم يلبثوا أن تعرضوا لمذبحة ثانية في30/10/1948 ، المرعوف أن المعاناة الإنسانية لا تقاس بالأرقام والإحصاءات، ولا تقاس قيمة الوطن بمساحة الأرض وقيمة الممتلكلمات، إلا أن التسجيل والتوثيق هما عماد الحجة، ومستقى دروس التاريخ ومعلم الأجيال، من هذا المنطلق، نشير إلى قيمة الممتلكات الفلسطينية التي وقعت في يد اليهود عام1948 ، كما فصلها سامي هداوي في دراسته القيمة، بلغت قيمة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة 743مليون جنية فلسطيني عام1948 ، أو ما يوازي 130 بليون

دولار (1993) فإذا أضفنا الخسارة في الأرواح يصل الرقم إلى 208 بلايين دولا، وكما طالب اليهود بالتعويض من ألمانيا النازية عن المعاناة الإنسانية، نضيف مبلغا يقابل ذلك، ليصل المجموع إلى 240 بليون دولار (1993) هذا الرقم لا يشمل استغلال أرض فلسطين ومدنها خلال 47 سنة، والقصد من هذه الأرقام هو تصوير الحجم المادي للمأساه، ولا نحسب أنه يوجد فلسطيني، عاش 47 في الشتات والعذاب المادي والنفسي ووطنه يسكن وجدانه، يتنازل عن مقابل 52,000 دولار للفرد.

هذا الوجدان هزيمة في معركة، أو شتات في المنفي، أو اتفاقية سلام أن حق العودة حق مقدس وقانوني، لكن هل هو عملي؟ كان قول قائل: الحق معنا، لكن القوة ضدنا، التاريخ لنا والجغرافيا لهم لدينا الإصرار والشرعية ولديهم جيش الاحتلال، لكن كيف تطبق العدالة؟ نبدأ بالقول أن مبدأ الصهيونية ثبت فشله لمروجية، وتوقف المد الصهيوني خلال الثمانينات لأربعة أسباب، الأول: حرب لبنان عام1982 ، عندما اكتشفت القادرة الصهيونيون من تلاميذ بن غوريون أن إسرائيلي اليوم لا يريدون الدخول في حروب نفد منها وقود الحقد على العرب بحجه الدفاع عن الوجود، والثاني : الانتفاضة بينت أن القضاء على الفلسطينين ليس عملية عسكرية أن الانتفاضة نقلت المعركة إلى قلب إسرائيل وهذا ما تحاشته خلال 6 حروب مع الجيوش العربية النظامية، والثالث انهيار

الاتحاد السوفياتي والدعوة إلى ما يسمى نظام عالمي جديد، لا تحتاج فيه أميركا إلى ابتزاز إسرائيل المستمر، والرابع : الحرب العسكرية بغرض فرض السيطرة، استبدلت بحرب اقتصادية تقضي فيها على خصمك بالميزان التجاري، وليس بميزان القوى.

وشدد على أنه من هنا سعت إسرائيل إلى المفاوضة، إذا أدركت أن الوسيلة الوحيدة الباقية لسلب حقوق الشعب الفلسطيني، هي في الحصول على تناول هذا الشعب عن حقه عن طريق المفاوضات، فهذا التنازل هو الوسيلة الوحيدة الباقية لإلغاء كل القارات الدولية التي صدرت في صالحه، لكن هذا المستحيل، وها نحن نرى الأمور تتكسف اليوم للقلة الذين ظنوا أن في اتفاقيه السلام الخطوة الأولى نحو العودة إلى الوطن، وإذا أرادت إسرائيل وحليفتها إلى حل سلمي شامل وعادل وكفت عن المناورات السياسية الفاشلة، فلا مفر من تحقيق العدل والديمومة لذلك الحل، وهذا ألا يتأتي إلا بحق العودة كحد أدنى، يقول دعاة إسرائيل الموصوفون بالاعتدال، أنه حتى لو سلمنا جدلا للفلسطنين حقا في العودة فهل هذا ممكن عمليا لقد زرعت المستعمرات في كل مكان وتغيرت المعالم وجلب الملايين من اليهود من أنحاء العالم فأين يذهبون؟

واضاف أن نظرة فاحصة إلى ديمغرافية السكان في اسرائيل تعطينا تصويرا واضحا لمغالطة هذه المقولة، وبالتالي جسامة الجريمة التي وقعت على الفلسطينيين تبين الخريطة المناطق التي يعيش فيها اليهود وعددهم

4,420,000عام 1994 ، شاملا المستوطنين في المناطق المحتلة، يتركز وجود 80 في المئة منهم في مساحة صغيرة لا تجتاوز 2,500,000 دوم فقط وهي منطقة تل أبيب والمركز والقدس وحينا وهذه المساحة لا تزيد إلا بمليون دونم على الأرض التي كانوا يملكونها عام 1948 ومن المدهش حقا أن أكثر من نصف قرن من الاستيطان الإسرائيلي بعد إعلان الدولة، لم تفلح فر زحزحة الغالبية العظمي من اليهود من السكن في المدن فسها التي كانوا يعيشون فيها.

وقال: إن طباع اليهود لاحضرية لا تزال تفضل معيشة "الغيتو"، حيث يتوافر الوجود الاجتماعي العضوي لهم وهذا الأسلوب هو الوحيد الذي يشعرون فيه بالأمان، وما حدودهم المزودة بالأسلحة والأنوار الكاشفة الأسور "الغيتو" وبابه الموصد كما كان في مدن بولندا وروسيا قبل الهجرة، ومن المدهش أيضا، أنه بمراجعة اقتراح اللجنة الملكية بيل 9 عام 1937 بتقسيم فلسطين، واقتراح اللجنة الوزارية البريطانية عام 1944واقتراح موريسون غرادي عام 1946 ومشروع الأمم المتحدة للتقسيم عام 1947 ومشروع برنادوت عام 1948 نجد أن هذه المنطقة المشار إليها 2,005 كم 2هي الموضع المقصود للوطن القومي لليهود، كما اتفقت كل هذه الاقتراحات على أن النقب للعرب، عدا مشروع التقسيم الذي خصصه لليهود بعد أن باع ترومان قراره مقابل حفنه من أصوات اليهود، أما الجليل فقد خصصته غالبية الاقتراحات للعرب، وتركت القدس لتكون منطقة ذات طابع خاص، فهذه الحفنة من الإسرائيليين (300,000) تكاد بالكادد تفلح أرضا مساحتها

18,000,000دونم) بعد طرح الأرض القليلة الباقية بيد الفلسطينين في إسرائيل، عي الأرض المسلوب لـــ 4,616,000 فلسطيني أو يزيد في الخارج، أهل 526 بلدة طردوا منها عام . 1948 خذ مثلا كثافة السكان اليهود في اللواء الجنوبي لفلسطين، يعيش في هذه المنطقة 666.000شخص منهم 102,000 فلسطيني و 529,000 يهودي يعيشون في المدن، ويبقى 35,000 يهودي يسيطرون على مساحة شاسعة يحدها من الشمال خط القدس – أسدود، وجنوبا إيلات وتبلغ مساحتها 140,320,000 دونم ولو فرضنا نصفها فقط ماهول فتكون كثافة اليهود فيها 5 أشخاص / كم 2 وعلى الحدود الغربية لهذه المنطقة بقع قطاع غزة، الذي يؤوي أصحاب تلك الأرض المسلوبة ينظرون عبر الأسلاك الشائكة ويرون حقولهم يمرح فيها عشرات المستعمرين، بينما هم يتكسدون بكثافة تصل إلى 2200شخص / كم. 2

لكن تيار التاريخ وفق سليمان أبو ستة لابد أن يعمل لصالح الحق يوما ما، خاصة أن عدد الفلسطينين في إسرائيل تجاوز المليون وتبلغ زيادتهم الطبيعية 3,7 في المئة مقابل 2 في المئة لليهود، بما في ذلك الهجرة، وعندما يصل عدد الفلسطينين إلى 30 في المائة من مجموع السكان حوالي 2025 ، لا يمكن لإسرائيل الادعاء أنها دولة يهودية وديمقراطية في آن واحد، الأمر الذي استطاعت ادعائة عندما كان الفلسطينيون أقلية صغيرة مضطهدة ليس لها حقوق، وإذا لم تتغلب "الديمقراطية" على اليهودية فإن حربا أهلية قد تنشأ داخل إسرائيل ولو تغلبت الديمقراطية لأصبح للفلسطينين صوت قوي في الكنيست، وفي كتابه "فلسطين

وإسرائيل" بين ماكدوال أهمية التركية السكانية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل على الوجه الآتي:

وأوضح أن نسبة الأطفال الفلسطيين تبلغ حتى 14سنة 40 في المائة، بينما تبلغ النسبة لليهود 29 في المائة، وعلى رغم أن نسبة الأطفال الفلسطينين قلت بسبب تقليص حجم الأسرة، إذا كانت 45 في المائة في عام1985 ، إلا أنه من المتوقع أن تصل نسبة الفلسطينين لعمر أقل من 20سنة عام 2020 إلى 35 في المائة من مجموع الفلسطينين في نفس الذي تسقط فيه النسبة المماثلة إلى 25 في المائة لليهود، وهذا يعني أن أصوات الناخبين الفلسطينين، لو لم يتمزق جغرافيا بإعادة تقسيم المناطق الانتخابية أو سياسيا بإسقاط حق الانتخاب عنهم، تستطيع أن يكون لها تمثيل في الكنيست أكثر من نسبتهم العامة للسكان، وفي نهاية هذا القرن يستطيعون أنتخاب أكثر من 16 عضوا في الكنيست، وهو رقم له أهميته القصوى، نظرا لتشرذم أصوات الأحزاب اليهودية، وهنا يمكن للحقوق الفلسطينية أن تسترد، بالتصويت وليس بالطلقات.

وأكد أن هذا ما توقعته إسرائيل فموضوع القنبلة السكانية، هو الكابوس الإسرائيلي الذي لا يبارح "أذهان" قادتهم لذلك أصدرت إسرائيل تعديلا لقانون الانتخاب في 1985/ 7/ 31 يقضي بأنه لا يجوز انتخاب مرشح بنكر وجود إسرائيل كدولة يهودية أو ينكر الطبيعية الديمقرطية الديمقراطية للدولة، وهذا تناقض واضح أو يدعو إلى العنصرية، وهذا سيف ذو حدين، لكن القوانين بعضها الناس ويقتضيها

الناس أيضا، لذلك فإن الوجود الفلسطيني القوي في إسرائيل هو بشارة المستقبل للحق الفلسطيني، مشيرا إلى أنه عندما تتوافر الظروف المناسبة فإن الكثافة الفلسطينية في غزة تتصل مع مثليتها في الضفة الغربية عبر قضاء غزة بئر سبع، والضفة الغربية بدورها تتصل بلبنان عبر الجليل، وإذا أمكن إعادة الاتصال التاريخي بين القدس وعكا، بإسكان اللاجئين الذين عانوا عذاب التشرد 47 عاما في المناطق الخالية أو شبه الخالية من اليهود أو التي يسكنها فلسطينو إسرائيل تصبح هذه المنطقة وطنا لـــ 5,616,000فلسطيني 1 مليون في الداخل 4,6 مليون من الخارج، وبمساحة تصل إلى 18 مليون دونم تكون الكثافة السكانية في تلك المنطقة 312 شخص / كم 2لكن أقل سبعة مرات من كثافة القطاع البائس في غزة.

وتساءل أو ستة: الثمن الذي يدفعه اليهود الإسرائيليون مقابل تطبيق حق العودة هذا؟ بالكاد لا شيء فهم لا يزالون يعيشون في مدنهم ويعلمون في المال والصناعة والتجارة، هذا ديدنهم دائما، أما الزراعة التي فشلوا فيها، على رغم الدعايات البراقة فيجب أن تعود إلى أصحابها أصحاب الأرض والفلاحين الذين عاشوا من خيرها على مدى القرون إلى أن طردهم الإسرائيليون من 526 بلدة عام 1948 ، وأنه لم يقبل الإسرائيليون بذلك، واعتمدوا على السلاح والإرهاب، لن تحميهم قنابلهم الذرية فهم يعملون تماما أن من الحمق استعمالها، إذا كان 2 مليون يهودي يسكنون في مربع 20 في 20 كم – حول تل أبيب، ويبقى الدفع الفلسطيني داخل إسرائيل يسعى لمزيد من الحرية والحقوق،

ويبقى السخط الفلسطيني في الخارج يسعى لاستعادة الحقوق والعودة إلى الوطن وعندما يجتمعان، يكون هذا هو السلام الحقيقي، إلا أن إسرائيل تعمل دائما ضد تيار التاريخ، حيث أدركت خطورة اتصال الداخل والخارج على مفهوهم البالي للأمن وليس أوضح صورة لذلك من دراسة المقترحات التي قدمها معهد "دافيز" في القدس، ومركز "جافي" في تل أبيب للدراسات الاستراتيجية لما يسمى بالحل السلمي بعد المفاوضات تتفق الدراستان على شيء واحد، هو بناء سور صين عظيم من المستوطنات على حدود الهدنة عام 1949 لمنع اتصال فلسطيني الداخل والخارج، أي منع القدر التاريخي لجمع شمل شعب فلسطين، وزيادة في الاحتياط تقترح الدراستان بناء سور صين عظيم آخر لفلسطيني الشتات من العودة حتى إلى المناطق المحتلة، وهذا تفسير لوجود مستوطناتهم على نهر الأدرن وشاطئ غزة، مشيرا إلى أن هذه المحاولات اليائسة لإقامة سد على مجرى التاريخ ستفشل حتما لكن بعد دفع الثمن: مزيد من الضحايا، الفلسطينيون واليهود.

واختتم أبو ستة شهادته بقصة عن موشى دايان البطل الأسطوري الذي صنع الهولوكوست التكبة، حيث حضر دايان جنازة صديق له، قتله الفدائيون في مستعمرة ناحال عوز على طرق غزة – بئر السبع في إبريل 1956 وقف دايان على قبر صديقه، ورى كيف أنه وقف على الحدود، عبر الأسلاك الشائكة، ينظر إلى قطاع غزة بالمنظار، ويرى كيف أن كل شبر تلك البقعة الصغيرة مزروع بعناية، قال: "كيف يمكن لنا أن تشكو من كراهيتم لنا؟ لقد ازدحموا في هذه المخيمات منذ 8 سنوات،

وهم يرون بأعينهم كيف استولينا على حقوقهم وقراهم نحن جيل المستوطنين، ومن دون مدفع أو خوذة، لن نتمكن من زرع شجرة أو بناء بيت على أراضيهم لقد ذهب دايان، وأدرك خلفه أن مدفعه وخوذته لن تصنع حقا أو أمنا، وبقيت الأرض وصاحبها على بعد يتوقان إلى اللقاء، وهو لا شك آت.

انتاكسة حقيقية

الخبير السياسي د .عمرو الشوبكي:

إذا كان من الصعب فصل موقف حزب الليكود والعمل من مسألة بناء المستوطنات عن اطارها الفكري والسياسي، فإنه بنفس الدرجة هناك صعوبة للتنبؤ بمستقبل هذه المستوطنات دون النظر إلى التطور الذي يمكن أن يلحق بالإطار الفكري والسياسي لكل حزب، فلقد اختلفت بدون أدنى شك مواقف حزب العمل عن تجميع الليكود في مسألة "الاستيطان المعماري" داخل الأراضي العربية المحتلة تبعا للطار المرجعي وللرؤية السياسية لكل طرف، خاصة أن عودة الليكود إلى حكم إسرائيل لتشكل انتكاسة حقيقة لمسيرة التسوية العادلة، ولتكرس ليس فقط وجود السمتوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي العربية المحتلة، إنما أيضا تبدأ – وعلى عمل مواقف حزب العمل السابقة – في بناء مزيد من المستوطنات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة لتطرح على بساط البحث مجموعه جديدة من التساؤلات السياسية المتعلقة بمستقبل مشاريع التسوية السلمية نفسها.

وأكد أن قضية المستوطنات مثلت واحدة من قضايا الخلاف الرئيسية بين حزب العمل والليكود حيث من الصعب أرجاعها فقط أو أساسا لهذا الحديث عن الخلاف في الرؤية المتشددة، التي يعبر عنها حزب الليكود، وتلك المرونة التي يعبر عنها حزب العمل، في نفس الوقت فإننا من

الصعب تجاهل هذا الخلاف بين الحزبين، لكي تتفق مع تلك الشعارات غير الواقعية وغير العملية، التي لا تعتبر أن هناك فروقا بين الحزبين نتيجة لولائهما للمرجعية الصهيونية، وبلا شك جاءت قضية "الاستيطان" اليهودي في الأراضي العربية المحتلة كنتيجة لموقف كل من حزبي لعمل والليكود من المحيط العربي بشكل عام والوجود الفلسطيني بشكل خاص، حيث تبنى حزب العمل إطارا فكريا وسياسيا يسعي إلى دمج إسرائيل اقتصاديا ويساسيا مع دول المنطقة واعتبر السلام ووقف الاستيطان مدخلا مشروعا لبناء هذا الشرق الأوسط الجديد – كما عبر بيريز في كتابه الأخير– ومن هنا سنجد أن حزب العمل لم يبد معارضة جوهرية من فكرة بناء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية والقطع، وإن كان رفض وبشكل قاطع – مثله مثل حزب الليكود – فكرة أن تكون القدس عاصمة لها.

وقال أما حزب الليكود فهو يدعو إلى فك ارتباط إسرائيل بالدول العربية والشرق الأوسط القديم والجديد على السواء، حيث لا تمثل فكرة "دمج" إسرائيل بدول المنطقة أى إغراء أيدلوجي أو سياسي للمرجعية العنصرية والاستعلائية التي يتبناها الليكود، وانعكس الإطار الفكري على موقف الليكود الرافض لا فقط لمسألة الانسحاب من المستوطنات إنما أيضا وكما عبر مسؤولون في حزب الليكود لتعزيز الاستيطان في مختلف أنحاء البلاد وتوسيعه وتطويره والبلاد هنا تعني بالطبع عند الليكود والضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد بدأت حكومة الليكود الجديدة بالفعل في بناء مجموعة جديدة من المستوطنات في الضف الغربية ضاربة عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، حيث صارت قضية المستوطنات هذه بمثابة شوكة حقيقة أمام تقدم مفاوضات التسوية في المنطقة، وإذا كان الخلاف حول قضية الاستيطان بين حزبي العمل والليكود قد عمس خلافا أعمق في الرؤى والتصورات الأيديلوجية لكل حزب، فإن هذا لا يعني أن استمرار هذه السياسة الجديدة من جانب حزب اليكود ستؤدي بالحتم واليقينن إلى مضاعفات جديدة يمكن أن تطرح على السطح مجموعة جديدة من المتغيرات لم تكن منظورة في الواقع الحالي على الأقل، فقد عبر التباين بين موقف كل من حزب العمل والليكود من مسألة الاستيطان عن تباين آخر تعلق بالموقف من بناء دولة فلسطينية مستقلة، فإذا كان حزب العمل لم يعلن صراحة موافقته على بناء تلك الدولة إلا أنه أعلنها ضمنا ولم يعارضها صراحة، أما بالنسبة لحزب الليكود فقد عارضها ضمنا وصراحة معا.

وأضاف من هنا يصبح الموقف من عملية الاستيطان ورصد نتائجه ومستقبله وتأثيره يعكس بدرجة أو بأخرى الموقف من بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ولعل المعضلة الحقيقية التي يثيرها الآن "التوجة الاستيطاني" الليكود أنه سيؤدي إلى خلق صعوبات عملية تعيق من فرص بناء الدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل المنظور في حالة إذا نجحت الضغوط الدولية على حكومة الليكود من أن تزحزحها عن موقفها الحالي، أى بمعنى آخر فإن استمرار سياسة "الاستيطان لليكودية" في

الضفة الغربية والقطاع من شأنه أن يصعب من فرص إزالة مثل هذه المستوطنات وترحيل سكانها إلى خارج الحدود الفلسطينية في حال إذا نجحت مفاوضات المرحلة النهائية في فرض حق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على الدولة العربية.

وقال الشوبكي: لعل الجدل الذي دار بين "جميل الطريفي" ممثل الشؤون المدنية في السلطة الوطنية الفلسطينية والجنرال "أرون شاحور" منسق النشاطات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، أكد حجم التوتر بين الجانبين حول قضية الاستيطان، بسبب رفض الجانب الفلسطيني "الاستيطان الإسرائيلي وهدم منازل الفلسطينين" باعتبارها يتنافيان مع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي يعبران ليس فقط وكما أكد المسئول الفلسطيني عن "عودة الاحتلالية وإهانة لكرامة الفلسطينين"، إنما أيضا وبالإضافة إلى ذلك يعيق من الفرص العملية لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن هنا ربما تكمن خطورة المشروع "الاستيطاني الإسرائيلي" في الأراضي الفلسطينية حاليا فهذا المشروع تجاوز رغبة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من أجل الوجود فقط على أرض فلسطين ليصل إلى محاولة "استئصالية" شاملة للآخر، فالاستعمار الاستيطاني الأبيض في جنوب أفريقيا فنفس الوجود الاستعماري هناك لم يؤد إلى استئصال كامل للآخر الأفريقي، إلا في مناطق تواجه وليس على امتداد البلاد وهذا على عكس الاستيطان الصهيوني في فلسطين، الذي سعى منذ الوهلة الأولى

عقب اغتصاب الأراضي الفلسطينية عام48 إلى نفي واستئصال الجانب العربي الفلسطيني من الوجود أصلا عن الأراضي التي احتلتها إسرائيل.

وأكد أن خطورة المشاريع الاستيطانية الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة تكمن في كونها وبلا شك تتجاوز في دلالتها وخطورتها حدود العمل "المعماري" لعملية البناء نفسها لتصل إلى التقاطع مع أهداف إسرائيلية أخرى معلنة وغير معلنة تعمل على خنق عملية أو بالأحرى رفض واقعي على الأرض لإمكانات بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

فإذا كان الاستيطان الصهيوني في أعقاب 48 قد أدى إلى عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، فإن الاستيطان الحالي والتوسع فيه سيؤدي حتما إلى اختزال النضال الفلسطيني من أجل بناء دولة مستقلة إلى داخل حدود فكرة "الحكم الذاتي" ولعل هذا ما عبر عنه "الليكود" بشكل واضح في برنامجه الانتخابي وأيضا في ممارساته العملية، حين اعتبر أن "الحكم الذاتي" هو نهاية المطاف بالنسبة للعشب الفلسطيني وربط التوسع في عملية الاستيطان بمجموعة أخرى من اللاءات الصهيونية، التي تؤدي إلى تكريس الاستيطان بالمعنى السياسي والأيديولوجي أيضا، فرئيس الوزراء الحالي لا يريد أن يعطي العرب والفلسطيني أكثر مما حصلوا عليه على اعتبار أنهم سيقبلون مع الوقت بالأمر الواقع الذي ستفرضه إسرائيل عليهم، فهو يضع "لا" أمام الانسحاب من الجولان و"لا" أمام الانسحاب من مدينة الخليل أو غيرها من المدن التي يشملها اتفاق أوسلو و"لا" أمام

مراجعة وضع مدينة القدس، و"لا" لإطلاق سراح المساجين الفلسطينين أو عودة اللاجئين، و لا" خامسة أمام إيقاف بناء المستوطنات.

وأضاف: قرر نتانياهو من قبل كل ذلك بعبارة واحدة مفادها "أن اتفاق أوسلو الذي تم على أساسه السلام مع الفلسطينين لم يكن نتيجة مفاوضات مدريد – الذي دخلها رفيقة الليكودي إسحاق شامير – وإنما هو ابن غير شرعي وقعه حزب العمل ومن حق إسرائيل عدم الاعتراف بأبوته، وهكذا سنجد أن مشاريع الاستيطان الصهيوني تأتي أولا في إطار استراتيجية عامة للرفض والتشدد تجاه المفاوض العربي والفلسطيني في الآونه الأخيرة، وتؤدي – ثانيا – وكما ذكرنا من قبل إلى إحداث إعاقة عملية في أرض الواقع أمام بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن هنا تأتي أهمية السعي نحو توحيد المواقف العربية والتنسيق بينها برفض سياسة الأمر الواقع، والتأكيد على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، بالإضاقة إلى ضرورة أن يمتلك كل من الجانب العربي – الفلسطيني الوعي بأن أهداف إسرائيل من وراء الاستيطان أكبر بكثير من الأهداف المعلنة، وبالتالي فإن مواجهة هذه السياسة عربيا سيعني لا فقط مواجهة أعمال استيطانية غير مشروعة، إنما أيضا سيعني رخانا ونصالا فلسطينيا وعربيا على تعظيم فرص بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

الباب الثالث

الاستيطان ومستقبل عملية السلام

الفصل الأول

المنظمات اليهودية العالمية وقضية الاستيطان

الكاتب الصحفي عرفان نظام الدين:

في الوقت الذي يعيش فيه مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينين في مخيمات البؤس والمعاناة والقلق والخوق من المستقبل المظلم تواصل إسرائيل ممارسة ما سماه كاتبنا الراحل الأستاذ أحمد بهاء الدين، جريمة العصر من خلال استقبال ألوف المهاجرين الروس وغيرهم من الغرباء عن المنطقة والأرض وترتيب أمر أسكانهم وعملهم على حساب السكان الأصليين أصحاب الشرعية والحق والأرض،

فإن جريمة الاستيطان كانت تمارس في العلن وعلي مرأى العالم كله وسمعه وتشجعيه، إلا أنها بعد مسيرة السلام ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد أخذت "تستر" وترتكب جريمتها بالسرية في سط تعتيم إعلامي شامل وغض طرف فاضح من الرأي العام العالمي الذي يعيش حالة ازدواجية أخلاقية بغيضة وانفصام شخصية كامل بين الحق العربي والباطل الصهيوني!

وتعجب قائلا: أى سلام هذا الذي يتحدثون عنه، وأهم عنصره مغيب، وأبطاله الذين عاشوا المأساة الدرامية لأكثر من نصف قرن يعانون من الظلم المزدوج الذي بدأ عند إخراجهم من منازلهم وديارهم وأرضهم

ووطنهم واستمر مع مسيرة السلام والإنفاقات، التي عقدت وتجاهلت وجودهم وحقوقهم، ولم تتطرق إلى بحث الحد الأدنى من مطالبهم المحقة بزعم أن "السيد الإسرائيلي" يجب ألا يغضب ولا تجرح مشاعره، بل يجب أن تلبي كل طلباته وبينها طلب تأجيل بحث هذه القضية إلى نهاية المفاوضات في إطار سياسة المناورة والمماطلة والتسويف التي تتبعها الإدارة الإسرائيلية على اختلاف عهودها وصقورها وحمائمها المزعومين، وأية شرعية هذه التي يتشدقون بها، والقوانين الدولية لا تنفذ إلا على العرب أصحاب الحق، ويستثنى منها اللصوص، وأية عدالة تلك التي يطرد فيها شعب بكامله من أراضيه ووطنه يعيش حياة البؤس والشقاء ويعاني من المرض والجوع والبرد فيما ينعم شذاذ الآفاق بخيرات الوطن ويعيشون في بحبوحة وتنهال عليهم الهبات والمساعدات والهدايا من الشرق والغرب، ومن كل حدب وصوب !!

وأوضح أنه بعد القدس واللاجئين، تأتي قضية المستوطنات الإسرائيلية كواحدة من أخطر القنابل الموقوتة التي تهدد السلان، وتبقى خطر التفجير وآثاره القلاقل وهز الاستقرار، لأن أصحاب الحق لابد وأن ينتفضوا في وجه هذا الجسم الغريب المروع في قلب أوطانهم ولمواجهة هؤلاء المتعصبين الذين ترعرعوا على زرعه الحقد والكراهية ضد كل ما هو عربي، بل إنهم لم يخفوا يوما أن تعاليمهم تبيح قتل أي عربي وتحل دم أي إنسان ليس منهم، وما الصهيوني غولدشتاين الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل سوى واحد من مئات الآلوف من المتعصبين الذين يدفعون المنطقة إلى حافة حرب أهيلة طاحنة، لابد أن

تنشب إذا استمرت سياسة الاستيطان الصهيوني على ما هو علي، وقد نشرت الصحف الإسرائيلية وبينها "معاريف" مؤخرا عدة تحقيقات ومقالات مشفت فيها عن تنظيمات سرية أرهابية تنتني لجنسيات روسية وفرنسية وأميركية من بينها تنظيم كريات أربع، ونقلت "معاريف" عن سكان "كريات أربع" أن مجموعة من القادمين من فرنسا إلى "كريات رابع" تقدس الدكتور باروخ غولدشتاين، بل ورفعوا صورته بعد المجزرة التي ارتكبها وكتبوا عليها عبارة "الصديق" ومقابلها علم إسرائيلي كبير، وقال أحد أنصاره: إن المجزرة كانت عملا طيبا كما تحتوي ملفات التنظيم السري الذي اكتشف أخيرا وتبين أن بعض الضباط ينتمون إليه قضايا ممارسة العنف التي تضمنت قتل العرب، وتعطيل المواصلات العربية في الخليل والحاق الأضرار بالممتلكات العربية وإطلاق النار على منازل العرب.

وأشار إلى أن إسرائيل تلجأ باستمرار إلى مصادر الأراضي العربية بشكل غير قانوني، وبممارسة شتى أنواع الإرهاب ضد صحاب الحق والأرض، حيث تؤكد الإحصائيات المعلنة أن إسرائيل صادرت منذ الخامس من يونيو **1967** حتى نهاية **1995** أكثر من أربعة ملايين دونم، أي أكثر من **60** بالمائة من إجمالي مساحة الأراضي العربية المحتلة، وتلجأ بهذا إلى وسائل متعددة من بينها تطبيق ما يسمى بقانون أملاك الغائبين (**1950**) الذي مدت سلطات الاحتلال نطاقه من فلسطين المحتلة عام **1948** إلى الأراضي العربية المحتلة عام **1967** م، إضافة إلى إحياء قانون الأراضي العثماني أو الزعم باستخدام أراض حكومية معروفة باسم

"أراضي الدولة"، وأقيمت المستوطنات بشكل دوري فوق الأراضي العربية، ولا سيما في القدس التي حوصرت بتلال من القلاع الاستيطانية بحيث بلغت أكثر من 200 مستوطنة مدنية و 40 مستوطنة عسكرية في القدس ورام الله وأريحا والأغوار ونابلس وطولكرم وجنين وحول مدينة الخليل، وأخيرا في وسطها وأكثر من 40 مستوطنة في غزة ما زالت إسرائيل ترفض سحب المستوطنين منها مثيرة بذلك عاصفة من الغضب وحالة مستمرة من القلق واللااستقرار، وفي كتاب المستوطنات الإسرائيلية الصادر عن منظمة العمل العربية، مكتب العمل، عام 1987 الذي يستشهد به نظام الدين تحديد واضح للأسس والأبعاد السياسية التي تنطلق منها السلطات الإسرائيلية في استعمارها الاستيطاني للضفة وغزة وحتى في الجولا، وهي إقامة المستوطنات في المراكز الحيوية ذات الموقع الاستراتيجي ، المرتفعات وسفوح الجبال، أو الأراضي ذات الأهمية الزراعية، عالية الخصوبة، وفرة المياه، وكذلك مناطق الكثافة السكانية العربية، ومحاولة إيجاد شبكة من الخصوبة، وفرة المياه، وكذلك مناطق الكثافة السكانية العربية، ومحاولة إيجاد شبكة من الطرق الرئيسية في الأراضي المحتلة لتسيهل التحكم بها والسيطرة عليها، وتطويق المدن والقرى الفلسطينية وتفتيت الوحدة الدميوغرافية للضف وخلق تجمعات غربية ومتناقضه بين المناطق السكانية، وكذلك تقسيم الضفة إلى مناطق جغرافية صغيرة وعزلها بعضها عن بعض وباء أكبر عدد ممكن من المستوطنات وتوزيعها في مختلف المناطق، توفر فرص عمل للمستوطنين اليهود داخل المستوطنات أو في أماكن قريبة منها، وذلك بإقامة مراكز

صناعية ومشاريع زراعية، وأخيرا السعي وراء تنمية الروح العدائية ضد السكان العرب واستفزازهم وتشجيع نزعة الاستعلاء والغطرسة لدى المواطنين بحيث يؤدي ذلك إلى وضع دائم التوتر والقلق.

خطوط عريضة

وذكر أنه وفق هذه الخطوط العريضة تقوم استراتيجية إسرائيل الاستيطانية التي تستهدف في النهاية تهويد الأراضي العربية المحتلة رغم كل ما تزعمه حاليا وتدعيه من غيره على السلام ورغبة في التوصل إلى اتفاقات سلاك حقيقة مع جميع الطراف العربية، وعلى جميع المسارات وهي تعطي بيد أو تزعم العطاء، وتأخذ باليد الأخرى أضعافا مضاعفة، كما أنه تصر على تأجيل جميع القضايا الجوهرية والحساسة إلى ما بعد انتهاء المفاوضات، ورغم "استراتيجية التعتيم" التي انتهجتها إسرائيل منذ بدء مسيرة السلام لذر الرماد في العيون والضحك على ذقون الأمريكي الذين يعرفون ولكنهك يغضون الطرف، فقد تبين من خلال المعلومات القليلة المتوافرة أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل هذا العام قفز بنسبة 21 في المائة قياسا لما كان عليه في الشهر نفسه من العام 1993وبذلك يصبح مجموع المهاجرين خلال العشرة أشهر الأولى من العام الحالي 65 ألفا و 200 مهاجر.

وأكد أنه كما تبين من المعلومات النادرة المتاحة أن الخدعة الكبري التي تمارسها إسرائيل تحمل عنوان "توسيع المستوطنات القائمة" حتى لا تحرج الحليف الأمريكي الذي دعا إلى وقف إقامة المستوطنات الجديدة،

وكشف شلومر كاتان رئيس بلدية مستوطنة "ألف مناش" التي بنيت عام 1983أن لديه مشاريع لبناء "آلاف المساكن في الكيلومترات الثلاثة من الأراضي التي تفصل مديني عن الحدود القديمة".

وأضاف: وصل هذا الزخم من الأرقام يتواصل التصعيد الإسرائيلي، وتتسارع الخطوات لفرض أمر واقع جديد يكدسه المحتلون ويزايد عليه اليمينيون، الذين أنشأوا أخيرا صندوقا خاصا في أوروبا لدعم سياس الاستيطان والعمل بشكل متواز مع صندوق إجباي اليهودي الموحد، التابع للوكالة اليهودية العالمية، وهكذا يبدو واضحا أيضا أن استحقاقات مواجهة "قنبلة" المستوطنات الموقوتة ستحل آجلا أم عاجلا، وهي مواجهة قد تتسبب بنشوب حرب أهلية دامية وربما تفجر حربا أكبر في ظل تنامي تيارات التطرف في المنطقة، نتيجة للتعنت الإسرائيلي والتعصب المتزايد وروح الحقد والانتقام التي تبثها النوازع الصهيونية، التي ترفض استغلال فرصة السلام، وترد اليد العربية الممدودة بصدق هذه المرة لتقابلها بالكراهية والعنف والتهديد والوعيد ورفض التخلي عن أحلام إقامة "دولة إسرائيل من الفرات إلى النيل" حتى لو تأجل اشتعال فتيل القنبلة الموقوتة بسبب الفتن العربية الداخلية والمخاوف من حرب أهلية بين الفلسطينين في قطاع غزة، فإن إسرائيل التي تصب الزيت على النار تأمل بالعثور على فرصة ذهبية للآفلات من استحقاقات السلام وتكريس الأمر الواقع وتهويد الضفة الغربية بكاملها التي مازالت حتى الآن تطلق عليها اسما غريبا عليها وهو "يهودا والسامرة ، مشيرة إلى أن من يعمل للسلام يجب أن يتسامح ويعترف بالحق ويرده لأصحابة،

ولكن ما يجرى حاليا هو أن العرب وحدهم هم الذين يتسامحون ويقبلون على السلام ثم يدفعون الثمن غاليا رغم مطالبهم المحقة، فيما يقبض المحتل والمعتدي على الأرض والممتلكات الثمن أضعافا مضاعفة ويحصد المكسب تلو المسكب، ولكن إلى حين، فسياسة الاستيطان لن تنجح على المدى البعيد بل وستؤدي إلى تفجير صراع على مستوي القاعدة لا يمكن لأحد أن يوقف مدة مهما بلغت قوته، لهذا فإن أى سلام لا يأخذ بالاعتبار مثل هذه الأخطار لن يكون سلاما أبدا، وإلى المقال التالي.. والقنبلة الموقوته الرابعة!!

مستوطنات جديدة

اللواء شوقي محمد بدران، زميل أكاديمية ناصر العسكرية:

لقد جبل اليهود منذ نشأتهم على المكر والخداع وإظهار خلاف ما يبطنون، وحتى إذا قالوا قولا لينا أو أظهروا حسن الميل والرغبة في السلام – فإنهم يعلمون أعمالا تخالف أقوالهم – وهذا ما يظهر الآن ويلمسه الفلسطينيون كل يوم، ذلك أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام إسرائيل عام – 1948 وعلى مدى ما يقرب من (40) عاما –تقوم كل هذه الحكومات ببناء مستوطنات إسرائيلية جديدة على أرض فلسطين من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، حيث كان من المفروض بعد الاتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة – أن توقف إسرائيل بناء أى

مستوطنات جديدة في هذه المناطق، تمهيد لانسحابها منها وتسليمها للسلطة الفلسطينية – ولكن بدلا من أن تترك إسرائيل هذه المستوطنات القديمة في تلك المناطق – إذا بها تبني مستوطنات جديدة.

وأكد أن أصوات للفلسطينين ترتفع اليوم – مطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف توسيع هذه المستوطنان أو زيادة عدد المستوطنين بها، لأن ذلك يعني هدم اتفاقية السلام، مما يذكر أنه يوجد حاليا بالضفة الغربية وغزة – حوالي (140) مستوطنة تضم (145) ألف مستوطن يهودي، وهناك خطورة ولا شك تنتج عن اتجاه إسرائيل نحو إقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة أو توسيع المستوطنات القائمة، ومما يزيد الطين بلة – أن الحكومة استيطان مهمة الدولة، وحيوية لأمنها، وأنه في حالة الوصول إلى تسوية سلمية مع سوريا، ستصر الحكومة على بقاء السيادة الإسرائيلية على الجولان مع تعزيز وترسيخ المشروع الاستيطاني بها!!

وأشار إلى أنه نتج عن هذه السياسة الإسرائيلية العدوانية – حدوث اشتباكات عنيفة العام الماضي اندلعت بين الجانبين – إثر قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة بعض الأراضي العربية في جنوب إسرائيل؟ أصيب خلالها (14) فلسطينيا، و (39)م رجال الشرطة الإسرائيلية وقامت مظاهرات احتجاج فلسطينية على مصادرة أراضيهم، وتطورت إلى اشتباكات استخدمت خلالها القبضان الحديدية والحجارة والأسلحة البيضاء، وتم أعتقال (40) فلسطينيا، وكذلك حذرت السلطة الوطنية

الفلسطينية مرارا من انهيار عملية السلام إذا نفذت إسرائيل سياستها بشأن توسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وكان وزير العدل الفلسطينين منذ عدة سنوات قد صرح بأن تكثيف الاستيطان الإسرائيلي سوف ينهي عملية السلام، لأن مصادرة الأراضي والمياه الفلسطينية يعتبر بمثابة إعلان للحرب، كذلك صرح وزير الحكم المحلي الفلسطيني بأنه على إسرائيل أن تختار بين السلام أو الاستيطان – لأنه لا يمكن أن تجمع بين الأمرين، وقال إن الفلسطينين سيحكمون على الوزراء الجديدة بأفعالها وليس بأقوالها.

وأوضح أنه لا يفوتنا أن نذكر أن بناء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة – تحتاج إلى سكان جدد لهذه المستوطنات، ولذلك تنشط إسرائيل في استقدام المهاجريم الجدد، وقد توسعت في جلب المهاجرين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفتح الباب أمام آلاف المهاجرين السوفييت للرحيل إلى إسرائيل، وكانت عملية استقدام المهاجرين اليهود من مختلف دول العالم في السنوات الماضية تخضع لرقابة شديدة من الدول العربية، ولكنها تتم الآن دون أن يلتفت إليها أحد رغم أن هذه العملية من أخطر ما يمكن على الشعب الفلسطيني – حيث تعمد إسرائيل إلى تغيير التركيبة السكانية في المدن الفلسطيينة والقدس، حتى توفر أغلبية للسكان اليهود، وهي في نفس الوقت تطرد وتشرد السكان الفلسطينين وتفرض الأمر الواقع طبقا لخطتها المرسومة.

وأضاف: أن ما يحدث على أرض فلسطين اليوم – في الضفة الغربية وقطاع غزة – يخالف تماما ما يردده حكام إسرائيل عن السلام والتطبيع مع الدول العربية والتعاون الاقتصادي معها، لذلك تنطبق عليهم الآية الكريمة في قوله تعالى: "ويقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم" سورة آل عمران، لذلك تعلن الشعوب العربية أمام العالم أجمع – أن ما يحدث من توسيع للمستوطنات الإسرائيلية وإنشاء مستوطنات جديدة في فلسطين أو الجولان أو لبنان – سوف يعيد مشاعر العداء لدى الدول والشعوب العربية تجاه إسرائيل، خاصة الدول التي قع عليها ضرر مباشر وتشمل فلسطين وسوريا ولبنان، وسوف يؤدي ذلك إلى عزلة إسرائيل مرة أخرى والقطيعة عن العالم العربي والإسلامي وعود الحاجز النفسي بين الجانبين، إذا كانت إسرائيل تعتمد على وسائل الإعلام اليهودية في مختلف بلدان العالم – لإخفاء هذا المخطط الذي تنفذه باصرار، فيجب على الدول العربية ووسائل الإعلام العربية – فضح هذه المؤامرة وإبراز حقيقة ما تعمله إسرائيل، مع تضليل العالم بمقولة السلام، ولا ننسى هنا كذلك – قرار المحكمة العليا الإسرائيلية مؤخرا بالسماح للمتطرفين اليهود بالصلاة في ساحة المسجد الأقصى المبارك، لأنه قرار خطير وغير حكيم، وفيه إساءة وتحد لشعور المسلمين بصفة عامة وفي فلسطين والقدس بصفة خاصة، ويؤدي إلى زيادة حدة التوتر داخل مدينة القدس.

الفصل الثاني

الموقف الدولي من يساسات الاستيطان الإسرائيلية

د .أحمد ثابت أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة:

عندما أعرب المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة عن ارتياحه إلى أن عدم اتخاذ مجلس الأمن أي قرار بعد مناقشة مسألة المتسوطنات الإسرائيلية في آخر فبراير1995 ،

كان، في الواقع قد تخلص كما تخلص المجلس نفسه من إحراج كبير ومرتقب لولا التدخل الضاغط من الولايات المتحدة، فمسألى الاستيطان ليست جديدة في ممارستها السياسية ولا في محاذيرها القانونية، وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي قد صرحا منذ عام 1967وإذا أدناه صريحة للسياسية الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .. فإنهما اليوم مضطران، بحكم الضغوط الأمريكية المطبقة، إلى التخلي القرى عن مهامها أو إلى الانسحاب من التزامها السابق، وعندما عارضت الإدارة الأمريكية إحالة مسألة الاستيطان إلى مجلس الأمن بحجة أنه ليس المكان المناسب وأن الحكومة الأمريكية تعتقد أن من غير المفيد لمجلس لأمن أن يتورط الآن في مسألة وافقت الأطراف لمعنية على معالجتها أثناء البحث في الوضع النهائي في مفاوضاتها الجارية، كان لهذه المعارضة وجهان : الأول أتى بمثابة دعوة للالصتاق بطاولة المفاوضات

الثنائية بعيدا عن أى مرجعية دولية، والثاني أني بمثابة دعوة أخرى إلى الانطلاق في سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

وأكد أنه كان لابد، بإزاء التجاوزات الفاشية والنازية التي سبقت الحرب العالمية الثانية أو رافقتها، من أن يعزز القانون الدولي موقعه بعدد من الاتفاقات القانونية الملزمة، وعدد آخر من الآليات التنفيذية والقضائية المناسبة، وفي هذا السياق وردت في منتصف الأربعينات محاكمات" نورنبرغ" و "طوكيو" مستندة إلى بعض المبادئ العامة في القنون الدولي وأخصها معاقبة مجرمي الحرب، وإصدار الأحكام التي تمنع التصرف الكيفي للقوة القائمة بالاحتلال، ثم كان ميثاق الأمم المتحدة في الفترة ذاتها وأورد أحكاما ضابطه جديدة في هذا الأطار، مشيرا إلى أنه لعل المادتين الأولى والثانية، من هذا الميثاق تعبران عن التصور القانوني الجديد الذي أراده المجتمع الدولي بعد ويلات الحروب وتكباتها . وكانت المادة الثانية من هذا الميثاق حريصة على توكيد عدد من المبادئ التي ألزمت المجتمع الدولي بكامله بالتنفيذ بها، فهذه المادة الثانية في فقرتها السادسة تعتبر أن الدول غير الأعضاء في المنظمة ستتصرف أيضا بالتجانس مع المبادئ التي أوردتها، ومن المبادي هذه المساواة في السيادة، وتأمين الموجبات الدولية التي تفترضها المنظمة الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية بحيث لا تتعارض مع السلام والأمن الدوليين، والامتناع عن استخدام القوة وعن التهديد بها ضد استقلال الدول ووحدتها الإقليمية وضد المبادئ والأهداف التي رسمتها الأمم المتحدة بما في ذلك حقوق الإنسان وتقرير المصير والتعاضد الدولي.

وأشار إلى أن المادتين الأولى والثانية تبقى في أولى الحيثيات التي تتصدر أي قرار دولي سواء الذي يصدر عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو المحكمة الدولية، وخير دليل على ذلك أن القرار رقم 242 اعتبر هاتين المادتين من حيثياته خصوصا لجهة عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب، وفي السياق ذاته وردت اتفاقات جنيف للعام1949 ، التي تشكل اليوم السند الأساسي للقانون الإنساني الدولي، ويعنينا من هذه الاتفاقات الآن اتفاقية جنيف الرابعة التي عقدت في12/8/1949 ، وهي التي تتعلق بحماية المدنين في حالة الحرب أو الاحتلال، وكانت اتفاقية جنيف الرابعة أوردت عددا من الأحكام الضامنة التي تلزم بجد ذاتها بالنسبة للدول الموقعه عليها) وقد وقعت إسرائيل على هذه الاتفاقية في 6 يوليو 1951من دون تحفظ ولا تزال عضوا ملتزما أحكامها وأضاف: أن هذه لأحكام تتمحور حول ضرورة حماية المدنين الواقعين تحت الاحتلال، ومن هذه الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف التي تتخلص في منع القوة "الدولة" القائمة بالاحتلال من نقل المدنين الذين لم يشتركوا في الأعمال العسكرية وترحيلهم من الأراضي المحتلة إلى إقليم القوة القائمة بالاحتلال، ولا إلى إقليم أي دولة أخرى، وضرورة جمع شمل العائلات والحفاظ على سلامتهم وتوفير كافة الظروف الصحية والاجتماعية الضروروية لهم، وعلى القوة "الدولة" القائمة بالاحتلال ألا ترحل أو تنقل أيا من مواطنيها إلى الأراضي التي تحتلها، وهذه الفقرة الأساسية من المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعه، تحظر على الدولة أن تقوم بأى سياسة استيطانية مهما كانت مؤقتة أو محدودة، مشيرا إلى أنه من أجل

تحصين هذه الاتفاقية الدولية وتقديمها على ما عداها حرصت على ألا تؤثر فيها أى اتفاقية خاصة في وضع الأشخاص المحمين، ولا أن تقيد الحقوق الممنوحة لهم، كما لا يتعد بمثل هذه الاتفاقات الخاصة، فحقوق المدنين الملحوظة في اتفاقية جنيف لا تؤثر بها أى اتفاقات أخرى، حتى أن السكان المحمين أنفسهم لا يجوز أن يتخلوا، جزئيا أو كليا، عن هذه الحقوق الدولية المقررة لهم إلا إذا ثبت أنهم قد يحصلون على أفضل منها.

وقال: إن هيئات الأمم المتحدة بدأت التأكيد على اتفاقيات جنيف والتشبث بها في معرض وصفها للأراضي المحتلة وذكر موجبات القوة القائمة بالاحتلال لحماية السكان المدنيين، وبما أن الأراضي التي كسبتها إسرائيل في العام 1967 كانت نتيجة العدوان الإسرائيلي المعروف، فإن الأمم المتحدة إعمالا للمادة الثانية من الميثاق عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب، والاتفاقية جنيف الرابعة للعام) 1949 حماية السكان المدنين الواقعين تحت الاحتلال، أصدرت عددا غير قليل من القرارات الدولية الصادرة عن عدة جهات، ومن هذه القرارات القرار رقم 2252 الصادر في يوليو67 ، والقرار 32/5 بتاريخ 10/1977/ 28 ، والقرار رقم 36/46 بتاريخ 16/12/1981 ، والقرار 36/150 بتاريخ 16/2/1981، والقرار 40/ 48 الصادر بتاريخ 10/12/1993 .

كذلك اعتبر مجلس الأمن كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967 تنطبق عليها أحكاما تفاقية جنيف الرابعة التي ترعي

شؤون السكان المدنين الواقعين تحت الاحتلال، وصدر عن مجلس الأمن عدد كبير من هذه القرارات، نذكر منها على سبيل المثال: القرار الرقم 237تاريخ 14/6/1967 الذي أكد أنه يجب الامتثال لكل الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الصادرة في 12/8/1949 وأنه يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية وتسهيل عودتهم إلى أماكنهم، والقرار الرقم 242 الشهير الذي استند في حيثياته إلى المادة الثانية من الميثاق عدم جاوز اكتساب الأرض بالحرب. ثم طالب بالانسحاب وفقا لقاعدة الأرض في والقرار الرقم 252 الصادر في 5/1968/ 21 الذي يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تعيب في وضع القدس ويدعو القرار إسرائيل بإلحاح، لأن تبطل هذه الإجراءات وتمنع فورا من القيام بأى عمل مماثل : ثم صدر القرار الرقم 267 تاريخ 3/7/1969توكيدا للقرار الرقم252 ، والقرار الرقم 452 تاريخ 20/7/1979الذي طالب إسرائيل بوقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

والقرار الرقم 465 تاريخ 1/3/1980 الذي طالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها، والقرار الرقم 467 اريخ 30/6/1980 القاضي بإعلان بطلان الإجراءات التي اتخذها إسرائيل لتغيير طابع القدس، والقرار الرقم 799

الصادر في نهاية العام 1992 والمستند إلى عدد كبير من القرارات المماثلة التي تشجب سياسة الترحيل الإسرائيلية وتدعو إلى الالتزام اتفاقية جنيف الرابعة.

إن إسرائيل كانت ولا تزال واعية تمام الوعي لثقل المحاذير القانونية التي تحول دون تحقيق مشاريعها الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وكانت تسعى منذ عهد بعيد يعود إلى العام 1967 ذاته إلى تحييد هذه الأحكام القانونية ومن ثم تهميشها، ولهذا أصر، منذ العام1969 ، على أن مفهومها للسلام يتمثل في اتفاقيات ثنائية مع كل دولة عربية على حدة بعيدا عن أى إشارة مباشرة أو غير مباشرة للمرجيعة الدولية ولا حتى للأمم المتحدة ذاتها، ومن هنا كان رفضها اشراك الأمم المتحدة في إطار من الأطر المقترحة للتسوية الشرق الأوسطية، كذلك كان رفضها لإشراك فعلي للأمم المتحدة في صيغة مدريد للعام1991 ، ومنا هنا أيضا جاء قبولها القرار الرقم 904 الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ1994/8/ 18 ، على أثر مجزرة الحرم الابراهيمي، لأنه لم يلحظ أى تدخل للأمم المتحدة ولا حتى للأمين العام في سياق تنفيذه، ومن هنا أيضا جاء الارتياح الإسرائيلي لمناقشات مجلس الأمن الأخيرة بصدد الاستيطان والتي لم تسفر عن صدور أى قرار، موضحا أن الموقف الأمريكي الذي اعتبر من جهته، أن موضوع الاستيطان أمر عائد للفريقين المعنين اللذين يناقشانه عل طاولة مفاوضاتهما الثنائية فقد فرض على مجلس الأمن كله فقدانا متعمدا للذاكرة في ضوء ما أوردنا من قرارات مستندة إلى أحكام ثابتة في القانون الدولي.

ولعل هذا المعيار الأول في سياسة إسرائيل هو المنطق التفاوضي الأساسي بالنسبة إليها، وهو الذي فرضته على المفاوضين الأردني والفلسطينيي، وتسعى إلى فرضه على المفاوضين السوري مرحلة الانسحاب في مقابل التطبيع الكامل واللبناني التكر الكامل للقرار الرقم 425، وعليه كان النهج الإسرائيلي المتبع في الاتفاقات الثلاثة التي عقدها مع المنظمة "أوسلو وباريس والقاهرة" وتضمنت عددا من الألغام المقصودة وأخصها، إبقاء المسائل التي سبق أن تناولتها الأمم المتحدة وهي :القدس واللاجئين والمستوطنات إلى مرحلة المفاوضات النهائية، والقصد من ذلك واضح في الأساس: لتغيب الأحكام الدولية الصادرة بصدد هذه المسائل ولفرض أمر واقع جديد يغير معالمها بشكل جذري ويحول، تاليا دون التفاوض حولها، وفرض مرحلة تجريبية للحكم الذاتي الفلسطيني بحيث تستيطع إسرائيل أن تسوق هذا الحكم في الاتجاه الذي تريد وتستطيع تاليا أن تعدل في المناطق المحتلة الأخرى بالطريقة التي تراها مناسبة.

وبالفعل فإن هذه المرحلية الآن تتكيف وفقا للاتجاه الإسرائيلي وحده، ومن الألغام أيضا فرض تسوية المنازعات التي قد تنشأ عن تفسير هذه الاتفاقيات بشكل بعيد هو الآخر عن أي مرجعية دولية، إذ فرضت المادة 15من إعلان المبادئ، أي اتفاق أوسلو، أان هذه التسوية تتم من خلال لجنة الارتباط الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة أو من خلال آلية توفيق يوافق عليها الطرفان أو من خلال تحكيم تقوم به لجنة مشتركة بينهما.

وأضاف: ومن خلال المعايير السياسية التي فرضتها إسرائيل لتمرير مشاريعها الاستيطانية، ومن ثم الشرق الأوسطية الموعودة فإن الجانب الفلسطيني الذي أضاع فرص المراجعة القانونية الدولية والمراجعة التعاقدية الثنائية والمراجعة المالية – الدولية المساهمة المراجعة الساسية الداخلية، مضطر إلى الركض إلى الأمام، وفي هذا الركض ذاته تتيسر لإسرائيل سبل فرض سياستها الاستيطانية المطلوبة، فالجانب الفلسطيني المتمثل الآن بمنظمة التحرير الفلسطينية لا يستطيع وقف المفاوضات لأن استمرارها يبقي الباب مفتوحا أمام المساعدات المالية المرتقبة، ولا يسطيتع فرض البنود الثنائية من جانب واحد، لأن جميل هذه البنود تقتضي المشاركة الإسرائيلية، ومع كل ذلك تبقى الأحكام الدولية هي الضامن الأساسي لوقف الاستيطان وضبط المسيرة السلمية، على أن يكون التوجه الفلسطيني العام باتجاه هذه الشرعية الدولية بكافة مبادرتها وآلياتها . فهل يستطيع الجانب الفلسطيني المقبل أن يسلك السبيل الصحيح؟

المحلل السياسي اللبناني باسم الجسر:

يوما بعد يوم، تتساقط الأقنعة والستائر عن الوجه الحقيقي والأهداف الحقيقة الإسرائيلية، ويكتشف العالم ابتداء بالفلسطينين، أصحاب العلاقة المباشرين، وانتهاء بالولايات المتحدة الأمريكية، الشريك في عملية السلام، ومرورا بالدول العربية التي راهنت على السلام، قال إن آخر ما

كانت تنويه الحكومة السابقة تحقيق السلام مكا قبلت الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطيية، بشروطة أى السلام مقابل الأرض إعطاء الفلسطينين الحق في وطن ودولة، وذلك رغم كل التصريحات المعاكسة والتفاؤل الذي يبديه بعض المسؤلين العرب ولعل أبلغ ما يتم عن السياسة الإسرائيلية المتواصلة، موقفها وقرارتها بالنسبة للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والجولان وغزة وحول القدس.

وأضاف كان دخول شارون، بولدوزر النقب و"بطل صبرا وشاتيلا الحكومة السابقة" كسوبر وزير مكلف بالإشراف على "البنيات التحتية" التأكيد الأول على أن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والاعتراف بحق الفلسطينين في العودة أو إقامة دولة عليها، قد طويت صفحته بوصول الليكود ونتانياهو وشارون إلى السلطة في إسرائيل وقتها، فشارون صاحب مشروع معروف بالنسبة للضفة يقضي بزيادة عدد المستوطنات فيها وربطها بطرق واسعة استراتيجية تجعل منها "مراكز دفاعية" متقدمة لإسرائيل بوجه أي هجوم عسكري من الشمال أو الشرق أو الجنوب، واقامة جسرين في هضبة الجولان، ولم ينتظر سكان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة والجولان، طويلا كي يطالبوا الحكومة الإسرائيلية الجديدة بإلغاء بغض القيود، التي كانت حكومة رابين قد وضعتها في وجه توسع المستوطنات وإقامة مستوطنات جديدة، بل استطاعوا الحصول على تصريح من رئيس الحكومة بتشجيع بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، وإلغاء كل القوانين أو القيود الإدارية التي تحول دون ذلك.

وأكد أن شارون رد على الذين اتهموه بتعطيل عملية السلام من جراء مشاريع الطرق والجسور الجديدة التي أمر بتنفيذها، بقوله: إنها بالعكس طرق مواصلات غايتها "تسهيل مهمة حماية المستوطنين والفلسطينين" ، بل "وتسهيل التعاون بين الفلسطينين والمستوطنين اليهود وتنمية تعاونهم ، أما بشأن الجسرين على مداخل الجولان فقال شارون: "إن الغاية منهما زيادة عدد سكان الجولان" من المستوطنين اليهود، بالطبع، وبين هذه المشاريع الشارونية، وتخفيف القيود التي كانت حكومة رابين – بيريز قد وضعتها على توسيع المستوطنات أو بناء مستوطنات جديدة في الضفة وغزة والجولان وعلي مشارف القدس، لا يمكن الشك لحظة بحقيقة نيات الحكومة الإسرائيلية الجديدة في البقاء عسكريا في الضفة العربية والجولان ولا في السماح لأكبر عدد ممكن من اليهود في إقامة مستوطنات سكنية في الأراضي المحتلة بعد عام. **1967** ، ولكن الحقيقة تقضي بالاعتراف بأن رابين وبيريز وربما بطلب من واشنطن، كانا قد اقتنعا بأن الاستمرار في إقامة مستوطنات في الضفة والجولان، يعطل إمكانية السلام، وكانا قد تخليا عن المنطق السياسي – القومي – الصهيوني – الديني، الذي يتحكم بالأحزاب الحاكمة، اليوم، في إسرائيل، فبالإضافة إلى نظرية الحق "الإلهي" في "كل أرض فلسطين" الذي تعطيه التوراة لليهود و"نظرية الدفاع العسكري عن إسرائيل" التي تحتاج إلى عمق استراتيجي ومراكز إنذار مسبق ودفاع، مكانها الطبيعي في الضفة والجولان "هناك ظرية" القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل" ، التي تقضي بإغراق ما تبقى من عرب أو قدس قديمة إسلامية – مسيحية في بحر من الضواحي السكنية اليهودية

تمهيدا لابتلاعها، بل هناك النظرية التي عبر عنها شارون وغيره، بكل بروده وصفاقة في قولهم: لماذا يكون للعرب والفلسطينين لحق في الإقامة في إسرائيل ولا يحق لليهود الإقامة في الضفة الغربية، أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تضم وزراء يقنتع بعضهم بإحدى هذه النظريات معا، وهذا يعني أن مبدأ السلام مقابل الأرض وإقامة دولة فلسطينية مستبعدين في ظل الحكومة الاسرائيلية الحالية، وأن مسألة تجميد بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، أو إزالة المستوطنات القائمة حاليا كما تم في سيناء بعد توقيع معاهدة الصلح بين إسرائيل ومصر، غير وارد، مطلقا، بل العكس، فإن هناك تفكيرا جديا بزيادة المستوطنات وتوسيع القائمة، حاليا، بحيث يرتفع عدد المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة.

إن رئيس الحكومة الإسرائيلية لم يكف، منذ توليه الحكم، عن تأكيد رغبته في إكمال مسيرة السلام والتفاوض مع السطلة الفلسكينية والدول العربية، في هذا السبيل، ولكن هل يمكن له التنكر لما جاء في كتابة "مكان تحت الشمس" هذا إذا استطاع التحرر من قناعات وزرائه كقوله: "على إسرائيل أن تحتفظ بالعمق الاستراتيجي الحالي الذي تمثله الضفة الغربية والجولان، لأن ذلك ضروري لأمن إسرائيل "... أو" أن دولة فلسطينية ستكون كاليد الممدودة لخنق شريان الحياة لإسرائيل الممتد من حيفا إلى أشكول" و"جبال يهودا والسامرة تشكل جدرانا دفاعية للجيش الإسرائيلي فرصة زمنية أغلى من الذهب". أو" .. إننا ننتوي جلب ملايين من اليهود إلى إسرائيل وبهذه الطريقة فقط نستطيع أن نحقق الحلم الصهيوني"، "والمشكلة لا تقتصر على نسبة عدد السكان بل تمتد إلى

شرعية مصادرة الأراضي العربية من قبل الدولة الإسرائيلية، وإلي تداخل المستوطنات بين المدى والقرى العربية وإلى المياه والمنتوجات، واتفاق أوسلو الذي من المفروض به أن يمهد الحل القضية الفلسطينية وإقامة منطقة حكم ذاتي، تميهدا لقيام وطن ودولة، قسم الضفة إلى عدة مناطق، وأبقى السلطة العسكرية الإسرائيلية قائمة على قسم كبير منها، والآن، بعد عودة الليكود إلى الحكم وتصميمهم على توسيع الاستيطان في الضفة وتشجيع السكن اليهودي فيها، هل بقي لتنفيذ اتفاق أوسلو كما أمل فيه الفلسطينيون من حظ ؟

وأكد أنه بطبيعة الحال لم يشك المسؤولون الفلسطينون والعرب، لحظة، بعد عودة الليكود مذ سنوات، بأن تنفيذ اتفاق أوسلو ومتابعة محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا، سوف تتوقف أو تتجمد وأن احتمال تجميد إقامة مستوطنات جديدة، تمهيدا ربما لإزالتها في المستقبل بعد قيام دولة فلسطينية، وهو احتمال وارد عند الحكومة الأمريكية والحكومات الأوروبية، وإن لم تعلن عنه، قد طوي لأربع سنوات على الأقل.

ولكن المسؤولين الفلسطينين والعرب، آثروا التروي الإيجابية وسلوك الطرق الدبلوماسية، ولا سيما مع واشنطن والعواصم الغربية أملا في أن تضغط هذه على الحكومة الإسرائيلية وحملها على "تلين" أو "تغيير" مواقفها من مستقبل الضفة والجولان الذي كان العمود الفقري للبرنامج الانتخابي الذي فازت به في الانتخابات، ولكن، حتى الآن لم تحظ

الأطراف العربية والفلسطينية في عملية السلام، سوى بالوعود الجميلة من قبل هذه العواصم، أو بتفهم لمواقفها الحكيمة والمنطقية، والتأكيد على مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، وليس أكيد أن تضغط الحكومة والمنطقية، والتأكيد على مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، وليس أكيد أن تضغط الحكومة الأمريكية، في هذه الفترة ألما قبل الانتخابية على الحكومة الإسرائيلية لحملها على تجميد توسيع المستوطنات، ولا أن تفعل الحكومات الغربية الأخرى، أكثر من إبداء التفهم والأسف والتأكيد على اعتقادها بضرورة استمرار عملية السلام، أن المشاورات واللقاءات التي قامت وقتها بين القادرة الفلسطينين والعرب، ولا سيما، بين رؤساء الدول العربية المتاخمة لإسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية، لتنسيق أو توحيد المواقف من السياسة الإسرائيلية الجديدة كانت تعتبر خطوة إيجابية وضرورية، لا سيما بعد سنوات الخلافات والجمود والانقسامات والتفرد في المواقف، ولكن من يستطيع الانتظار أكثر من الآخر، وهل سيكتفي الفلسطينيون والسوريون والأردنيون بمشاهدة المستوطنات توسع والقدس العربية تغرق في الضواحي الاستيطانية اليهودية الجديدة؟ وماذا بالنسبة لاتفاق أوسلو، والانفتاح بين إسرائيل وأكثر من دولة عربية؟

وأضاف: أدركت واشنطن وعواصم غربية عدة، أن استمرار إقامة مستوطنات في الضفة الغربية وبلع الأراضي المحتلة بعد**1967** ، يشكلان عمليا الحائل الأول دون قيام الصلح بين العرب وإسرائيل، لولا هذه القناعة لما كان مؤتمر مدريد ولا اتفاق أوسلو ولا المشاركة الأمريكية في عملية السلام، وعندما انحازت الإدارة الأمريكية لجانب حكومة رابين قم

بيريز بهذا الشكل السافر وقتها، قبل الانتخابات، فإنها كانت تعرف جيدا أن ايديولوجية الليكود والجنرالات والحاخامات والأحزاب الدينية المتطرفة، ترفض الانسحاب من الجولان والتخلي عن الضف الغربية، ولقد كان تخوفها في محله، ولكن ماذا نستطيع واشنطن والعواصم الكبرى القيام به لاقناع الحكومات الإسرائيلية بتغيير موقفها المبدئي وسياستها؟ لسوء الحظ، لا شيء يزعم إسرائيل، فلقد بلغ النفوذ الإسرائيلي في واشنطن والغرب، عموما، حدا يتساءل الإنسان عنده، عمن يمكنه الضغط على الآخر : إسرائيل أم واشنطن ؟ أن كل شيء يشير إلى أن الحكومات الإسرائيلية تدفع الفلسطينين والعرب دفعا إلى استبدال خطاب السلام الذي أصبح الخطاب العربي الرسمي، منذ سبع سنوات، بخطاب العنف مقاومة سميث أم انتفاضه أم إرهابا وغني عن القول أن الحكومة الإسرائيلية تعرف ذلك، وما تركيزها على الأمن وضد الأرهاب، إلا نوع من الأعداد السيكولوجي للرأي العام العالمي، لتبرير عدم الاستمرار في تنفيذ اتفاق أوسلو، والانسحاب من الأراضي المحتلة.

الفصل الثالث

التوسع الاستعماري الصهيوني والمفاوض الفلسطيني

د .عماد جاد الخبير في الشئون الإسرائيلية:

من وقت لآخر تتعالى الأصوات التي تطلب وقف التفاوض بين السلطة الوطنية الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية إلى أن تجمد سلطات تل أبيت أنشطتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة خلال الفترة الانتقالية، باعتبار أن موضوع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة خلال الفترة الانتقالية، باعتبار أن موضوع المستوطنات من بين القضايا التي تشملها مفاوضات الترتيبات النهائية، التي تجري بعد عامين، ذلك أنه رغم توقيع اتفاقي أوسلو والقاهرة، ورغم ما تتضمنه الرسائل المتعلقة بالمفاوضات، التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلالام في الشرق الأوسط فإن الأنشطة الاستيطانية مستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء أمان ذلك على طريق توسيع المستوطانت القائمة أم ضق الطرق فيما بينها، أم اقامة مشروعات صناعية فيها، وتستدعي هذه العمليات– على نحو ما هو معروف – مصادرة الأراضي وإزالة زراعات في بعضها وهدم قرى تعترض مسار المشروعات، الأمر الذي يغير من الأوضاع الديمغرافية في المناطق المحتلة ويفرض واقعا يستهدف تحديد صيغة الحل في المفاوضات النهائية بما يتفق مع الأهواء الإسرائيلية.

وأضاف: تبين – للأسف – أن ما ذكرته حكومة رابين عن وقف للاستيطان وتجميد لتطوير المتسوطنات خلال الفترة لانتقالية لم يكن سوى وعود جوفاء وأن وزارة حزب العمل تنهج يطريقتها الخاصة سياسة الليكود التي طبقها إسحاق شامير، وإن كانت تختلف عنها في بعض تفصيلاتها . وليس أدل على ذلك – في رأي المتابعين للنشاط الاستيطاني –من أن وزارة الإسكان كانت وقتها تستعد لبناء 17 ألف وحدة سكنية حتى عام1997 ، منها 8 آلاف في القدس والباقي يلتف حولها، وذلك بالإضافة إلى مشروعات أخرى تؤكد أن الاستيطان لم يجمد، وأنه لا يزال كما كان جوهر بنية الاحتلال، وأنه طبقا لما ذكرته لجنة أبحاث الأراضي في جميعة الدراسات الفلسطينية، فإن حكومة اسحق رابين صادرت منذ توقيع اتفاق أوسلو نحو 67 ألف دونم 22 ألف فدان من الأراضي الفلسطينية لأغراض التوسع في الأنشطة الاستيطانية، كما أكدت مصلحة الخرائط العربية في القدس أن إسرائيل صادرت خلال عام اتفاق أوسلو قرابة 670 كيلو مترا من الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان، وقامت باقتلاع 14700 شجرة مثمرة وأصبحت تسيطر على 74%من مساحة الضفة الغربية البالغة 5700 كيلو متر مربع.

وأشار إلى أن هذه الأرقام توضح مدى تنكر الحكومة الإسرائيلية لم تم الاتفاق عليه من عدم إقدام أى طرف على أفعال من جانب واحد بهدف البت المسبق في قضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات بشأنها في المرحلة الثانية التي تعني بالحل النهائي، ومعنى ذلك أنه لا يجوز على

الإطلاق زيادة تعقيد هذه القضايا خلال المرحلة الانتقالية مهما كان تفسير السلطات الإسرائيلية للاتفاقات التي تمت حتى الآن.

كما توضح الحقائق التي لا تستطيع السلطات الاسرائيلية انكارها أن حكومة تل أبيب مازالت تأمل في تغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي للأراضي التي تحتلها بقص إيجاد واقع جديد عليها يجعل من الصعب معالجتها ف يمفاوضات متكافئة تحتم إزالة المستوطنات لصالح التسوية السلمية الشاملة، والمحير في الأمر أن إسرائيل تدرك تماما مدى الظلم الواقع على الفلسطيميم من جراء هذه السياسة القائمة على مصادرة أراضي بغير قوانين، وممارسة أهم واثقل القوانين مثل قانون الحاضر الغائب – الوحيد من نوعه في العالم – وهو يسمح للسلطات بمصادرة أملاك أولئك الذين تركوا منازلهم خوفا من الحرب ولو لساعات قليلة، كما أن السياسة الاستيطانية من أهدافها تضييق الرقعة الزراعية بمراسيم استيلاء وأوامر عسكرية بإغلاقها، مثلما تهدف إلى تقليص أراضي البناء بما أحدثته من تقليص لمساحة القرى والحد من امتدادها.

وأكد أن إسرائيل أيضا تدرك أن ما يحدث يثير الفلسطينين الذين يرون أن المفاوضات التي تستهدف تسوية سلمية قائمة على تنفيذ أحكام الشرعية الدولية لم تغير، رغم التحولات الدولية والإقليمية ملك سلطات إسرائيل القائم منذ احتلال الأراضي العربية.

في عام**1967** حتى اليوم، ومهما قيل عن رغبة الحكومة الإسرائيلية في تحقيق السلان، وإنهاء الصارع العربي الإسرائيلي، فإن انتفاضة الشعب

الفلسطيني ومقاومته المشروعه لعمليات الاستيطان، وهي ظاهرة ربما لم يشهد لها العالم مثيلا، تجع مطالبته بتصحيح مسار المفاوضات أمرا منطقيا ومطلوبا على وجه السرعة لإنقاذ عملية السلام نفسها، مشيرا إلى ذلك أنه لا يمكن أن تستمر المفاوضات بينما يستمر الاستيطات الذي هو جوهر الصراع العربي اليهودي منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت الحركة الصهيونية جمع أكبر عدد ممكن من يهو العالم لتركيزهم في إسرائيل من خلال عملية انقلاب ديمغرافي يستبدل بها اليهود بمواطني العرب، وتتضح مدى معارضة الاستيطان للقوانين والأعراف الدولية من واقع أن إسرائيل أقامت مباني سكنية دائمة للإسرائيليين جبلتهم بالمغريات إلى الأراضي المحتلة للعيش داخل أسلاك شائكة وبوابات للجيش وبمساعدات حكومية كبيرة لتأيل وإثبات موقف محددة.

وأضاف كان الهدف الأساسي لاستيطان – تحت داعاوى باطلة – هو "الأرض" باعتبارها أهم أساس للدولة اليهودية، واليوم لا يزال على ماهو عليه، فالأرض تشكل أساسا لتخطيط الحدود بين إسرائيل والدول المحيطة بها رغم الظروف المتغيرة التي أطاحت بحلم إسرائيل الكبرى، كما أن التوسع الاستيطاني يدعم من موقف إسرائيل التفاوضي وهو موقف لا يزال يستند إلى حيل المرواغة، على نحو ما يجرى في المحادثات، كما ظهر هذا الموقف في محادصات توسيع إطار الحكم الذاتي الانتقالي على أسس سلمية متوافقة مع روح المحادثات السلمية وأهدافها، وأنه إزاء خطورة الأوضاع الناجمة عن استمرار السياسة الاستيطانية وتهديدها للمسيرة السلمية، بالتوقف، فإن القوى المؤثرة عالميا وعربيا مطالبة بالتدخل لوقف

هذه السياسة والالتزام بحلها دون تعقيدات في مرحلة المفاوضات النهائية، وهي مرحلة تنتهي في الوقت نفسه مع المرحلة الانتقالية، وأكثر الأطراف مطالبة بالتدخل هي الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق لها أن تدخلت بوضوح في عهد إدارة جورج بوش الأب – الرئيس السابق لأمريكا – عندما رفض إعطاء ضمانات القروض التي طلبتها حكومة شامير السابقة "عشر مليارات من الدولارات" لإيواء المهاجرين الجدد إلا إذا وافقت إسرائيل على تجميد المستوطنات وقد أدى تحديد سامير لهذا الموقف، ضمن تحولات أخرى – إلى سقوط الليكود في انتخابات عام **1992** التي أنت بحزب العمل.

وأوضح أن السياسة الاستيطانية مستمرة رغم اختلاف سياسات المعراخ والليكود والعمل وتتحدث الأنباء يوميا يوميا عن المشكلات الناجمة عن ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تهدد بتوقف العملية التفاوضية السلمية، ويتطلب هذا الأمر "توفير ضمانات دولية" بأن يلتزم الطرف الإسرائيلي بما نصت عليه الاتفاقات التي بدأت المفاوضات على أساسها وبالالتزام بميثاق جنيف لعام**1949** ، وتقضي المادة **47** من الميثاق بأنه لا يمكن حرمان الأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة من فوائد الميثاق من خلال إدخال أى تغيير نتيجة احتلال الاراضي على مؤسسات وحكومات تلم الاراضي المحتلة "حكومة عملية مثلا" وبين القوة المحتلة، وتمنع المواثيق الدولية مصادرة الأراضي الخاصة تماما، وفي الحالة الأمنية تحيز فقط السيطرة المؤقتة عليها.

وأضاف: كانت القيادة الفلسطينية مدركة لأهمية الحصول على هذه الضمانات، ففي الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني الصاردة في 28سبتمبر 1991 طالبت بأمرين مهمين: وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك العسي لتوفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القامئة باعتبارها غير شرعية، وفقا لقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار رقم 465 ، والتقاء مع المطلب الفلسطيني قبيل افتتاح مؤتمر مدريد، أنها ما اتفكت تعتقد منذ زمن طويل أنه لا ينبغي لأي طرف أن يقوم بإفعال من جانب واحد بهدف البت المسبق في قضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات، وفي هذا الصدد عارضت الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة في عام 1967 الذي يظل يمثل عقبة أمام السلام.

ظاهرة قبيحة

الخبير السياسي والأكاديمي د .أحمد يوسف أحمد:

تحت حراسة جنود الاحتلال وعلى مرأى ومسمع من العالم كله تقوم الجرافات الإسرائيلية بتهيئة الأرض لتوسيع مستوطنة "افرات" بالقرب من قرية الخضر بالضفة الغربية المحتلة، وهو ما يتناقض كليا مع اتفاق أوسلو بين الفلسطينين والإسرائيلين الذي نص على وقف وتجميد كافة أشكال الاستيطان خلال الفترة الانتقالية، وأن إسرائيل في حالة كهذه تريد أن تفرض مفهومها للسلام من خلال الانقلاب على الاتفاقات السابقة والاستيلاء على الأرض من أصحابها الشرعيين، وهذا الأسلوب الذي تستخدمه سلطات الاحتلال يضع مصداقية إسرائيل بتجاه التسوية في دائرة الشك والاتهام إذ إن الاستيطان وقضم الأرض قرار سياسي هدفه تصفية القضية الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني للأبد، دفع قيادة الحكم لذاتي إلى تقديم التنازلات تلو التنازلات للوصول إلى اتفاق مع إسرائيل، طالما أن قطار التسوية انطلق ولابد من أن يصل إلى المحطة النهائية دون أن يتمكن من العودة إلى الوراء.

إن ما يثير السخرية أن اسرائيل في هذا السلوك العدواني تحمل مسئولية النشاط الاستيطاني لجهة واحدة هي المستوطنين فيما الحكومة برئية الذئب من دم يوسف.

وأنها تسعى جاهدة لمعالجة هذا الموضوع الذي لم يشكل حسب رأي الحكومة الإسرائيلية أى عائق في طريق السلام، بل والأكثر من ذلك أن الحكومة الإسرائيلية نفسها انقسمت في توصيف هذه الظاهرة الاستيطانية القبيحة، ففي حين رفض شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت الربط بين عملية توسيع مستوطنة افرات وعملية السلام وتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي، مدعيا أن أسرائيل تسعي لحل هذه المشكلة من خلال البحث عن مخرج قانوني اعتبر وزير البيئة الإسرائيلي السابق يوسي ساريد توسيع المستوطنة بأنه عقبة كبيرة على طريق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ودعا إلى إزالتها، أما على صعيد الطرف الفلسطيني فيبدو أنه لم يتبق في يديه أيه أدوات ضاغطة سوى أن يلجا إلى شيئين، فإما أن يعمل على تجميد العملية الدبلوماسية برمتها أو الإذعان لمطالب إسرائيل، وهو ما يؤكده جميع القادة الفلسطينين في الحكم الذاتي، وعلى رأسهم ياسر عرفات نفسه الذي اعتبر توسيع المستوطنة بمثابة لغم يهدد المسيرة السلمية بالانفجار.

وأشار إلى أن الاستيطان هو بمثابة الشرارة الت تشعل النار في الهشيم خاصة في مرحلة تعتبر من أخطر المراحل إذ لا يجوز في ظل السعي من أجل السلام ومحاولت تعزيز الثقة بين الأطراف المشاركة فيه بدءا من اللقاءات السرية والعلنية، ثم توقيع الاتفاقات والتجول في أقطار العالم لحثها على تقديم المساعدات الاقتصادية لبناء سلطات الحكم الذاتي وانتهاء بالحصول على جائزة نوبل للسلام، لا يجوز أن تدبر إسرائيل ظهرها لسلطة الحكم الذاتي وتمارس عليها كل أشكال الضغط والابتزاز

السياسي، لأن هذا الأسلوب سيؤدي في النهاية إلى قهر الشعوب وإذلالها بدلا من رفع نير الاحتلال عنها وحصولها على الحرية والاستقلال، مؤكدا أن إسرائيل عدو شرس لذلك فإن التعامل معه ليس هينا وسيكون هذا التعامل أكثر فاعلية لو ارتكز على قاعدة مادية صلبة أساسها التضامن العربي ومن الأمور الإيجابية أيضا تعرية الموقف الإسرائيلي أمام العالم الخارجي، وهو ما يحاول الفلسطينيون عمله من خلال عمليات الاحتجاج، التي قدمتها لمجلس الأمن الدولي وهي عملية سياسية تكتيكية ذكية تهدف إلى تذكير إسرائيل والولايات المتحدة والعالم أيضا بأن إقامة المستوطنات أمر غير شرعي وغير مقبول، إضافة إلى ذلك فاما أن يتم اتخاذ قرار جديد من قبل المجلس يدين الاستيطان الإسرائيلي أو التذكير بالقرار الأول، وكل هذا بحد ذاته يؤدي إلى زعزعة النشاط والاستقرار الاستيطاني برمته، لكن منذ متى والإسرائيليون يلقون بالا لمجلس الأمن والقرارات الدولية؟ !فهذه المسألة ليست فرضية، لكنها ترسم صورة بشعة لممارسات وتعزز من عمليات العزل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، الذي تجلبه إسرائيل لنفسها في وقت تتحدث فيه عن محاولات انفتاحية باتجاه العالمين العربي والإسلامي وبناء نظام إقليمي شرق أوسطي جديد.

محاولات مستميتة

وأوضح أن إسرائيل تريد أن تحتكر لنفسها السلام وتحجبه عن الآخرين تريد السيطرة على الأرض وحرمان أصحابها الشرعيون منها

تغالط الحقائق التاريخية للحياة بإنكارها على الشعب الفلسطيني الحدود الدنيا من حقوقه على أرض وطنه وكل هذا لا يساعد على الاطمئنان ويجعل من إمكانية انفجار الوضع وانهيار مسيرة السلام برمتها أمرا واردا، مؤكدا أن الفلسطينين من بناء سكان قرية الخضر الذين تقام مستوطنة افرات على أرضهم لجأوا إلى المحكمة العسكرية العليا الإسرائيلية لوقف توسيع المستوطنة على حساب أراضيهم التي امتلكوها عن آبائهم وأجدادهم وهي وسيلة يستخدمها الفلسطينيون في الأرض المحتلة كظاهرة إعلامية وشكل من أشكال النضال الجاهيري، بل والأكثر صوابا القول إنها نوع من التعلق بخيط لأمل بكل المحكمة العسكرية الإسرائيلية كانت ردودها وقراراتها منذ عام**1967** حتى اللحظة مخيبة للآمال، وثبت بشكل واضح أن هذه المحكمة أكذوبة كبرى وخاضعة لقرار سياسي وأن القضاء الإسرائيلي ليس نزيها ولا منفصلا عن السياسة أو مستقلا بحد ذته حين ينظر في موضوع يخص الفلسطينين.

وأشار إلى أن الفلسطينيون قد نجحوا مرة واحدة فقط في موقف أعمال التوسع الاستيطاني وأجبروا ما يسمي المحكمة العسكرية الاسرائيلية العليا على استصدار قرار بوقف انشاء مستوطنة قرب مدينة نابلس في أواخر السبعينيات.

لكن هذا القرار كان خاضعا لاعتبارات وقتية أهمها الموجة الوطنية العارمة التي كانت تعم الأرض المحتلة، وبروز القيادات الجديدة التي تمثل منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك كان القرار يهدف إلى امتصاص غضب

الشارع الذي كانت تجري محاولات مستميته لترويضه، ودفعه للتعاطي مع مشاريع التسوية في ذلك الوقت، كذلك فإن المناخ الدولي كان مرشحا لبلورة اتفاقات وصيغ سلام جديدة في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن وقع اتفاق بين الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر والرئيس السوفيتي بريجنيف، وتم فيه الاعتراف بضرورة إيجاد كيان للفلسطينيين.

ثم إن إسرائيل كانت وقتها تمهد التربة لعقد اتفاقية كامب ديفيد، ولابد في هذه الحالة من التنازل الشكلي على الأراضي التي استولت عليها في الجهة الجنوبية من حدود مدينة نابلس لتنقل المستوطنة إلى الجهة الغربية منها في وقت لاحق، أما اليوم فإن الاستيطان ورقة ضاغطة في يد إسرائيل حتى تبقى الكرة في يدها وتتحكم هي بمسيرة السلام، بعد أن توغلت في شئون الفلسطينين عبر حرصها الوهمي والكاذب أنها تريد مساعدتهم على بناء مؤسساتهم وهو أكبر دعاية إعلامية لإسرئيل أمام العالم في الوقت الذي تطيح فيه بهم من خلال السيطرة على أراضيهم، تشعر العالم الخارجي أنها تفتح لهم الآفاق لكنها في الواقع تضيق الطوق حولهم لصنع السلام الإسرائيلي.

وذكر أن حل المشكلة وفق سلام عادل وفي أمد قريب بات حلما يستحيل تحقيقة بين إسرائيل والفلسطينين، فمازال العدو يتصرف وفق عقلية فاشية احتلالية، وسوف تمتد المفاوضات إلى قوت طويل لأن طرفيها ليس أندادا، بل هناك طرف قوي والآخر ضعيف، ولابد للطرف الضعيف أن يرضخ رضوخا تاما ويسلم جميع ما يمتلكه من أوراق حتى

يخرج الحل في النهاية ويرى النور وهو حل إسرائيلي، موضحا أن حق تقرير المثير للشعوب على أراضها هو حق ديمقرطي كفلته كل القوانين والشرائع الدولية فكيف تدعي دولة بأنها واحة الديمقراطية وتنكر على الشعب الفسطيني حقه في ممارسة سيادته على أرضه كل ذلك تحت شعار الهاجس الأمني ؟!

إذا كان الأمن هو الذي يحول بين إسرائيل والسلام، فلابد من أن توضح إسرائيل بجلاء بأي شيء يهدد الفسطينيون أمنها وهم لا يمكلون في مناطق الحكم الذاتي طائرة ولا مدفعا، ثم هل الاستيطان بجانب القري العربية وفي أرض الضفة الغربية وقطاع غزة يحقق الأمن الإسرائيلي ؟؟ فإنه لا شرعية مطلقا للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ولا يمكن للواقع أن يضفي عليه الشرعية لقد اغتصبت الأرض اغتصابا ولا يوجد بين الفلسطيين من باع أرضه لسلطات الاحتلال، كما تدعي أبواق الدعاية الإسرائيلية ومثل هذا الأسلوب سيدفع الشعل إلى التمرد وإلى الانتفاضة من جديد، فالشعوب أطول باعا وهي التي تصنع حقائق الحياة، أما إسرائيل التي تسعى إلى فرض السلام القهري المزين بعبارات النفاق والتجميل فإنها خارج إطار التاريخ وأي تجاهل للتاريخ، سيؤدس إلى الهزيمة في النهاية ومهما طال الزمن.

الفصل الرابع

المقاومة حق مشروع في وجه الاستيطان

مها عبد الهادي كاتبة وصحافية لبنانية :

:أثارت المستوطنات الإسرئيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة محور جدل واسع في الأوساط الفلسطينية، إثر عدة حوادث كان آخرها قيام السلطات الإسرائيلية بالسماح بتوسيع مستوطنات "أفرات" القريبة من بيت لحم ولا يزال الإسرائيليون يعتقدون بأهمية وجود المستوطنات وتوسيعها بهدف تكريس السيطرة على الأرض وحصار المناطق السكانية الفلسطينية وتمزيقها،

في حين يرى الفلسطينيون أن مسألة المستوطنات يجب أن تحسم باسرع وقت، لأن المستوطنين الذين يواصلون استفزازاتهم المتكررة ضد الممتلكات واالأراضي الفلسطينية ويوسعون دائرة مستوطناتهم، يشكلون السبب الأساسي في تهديد عملية السلام وانتساب أمن المنطقة بأسرها واستمرار التوتر بين الفلسطينين والإسرائيلين . وتبرز بشكل أكبر مستوطنة "نتساريم" التي تقع في وسط قطاع غزة بشكل شاذ، إذا يطالب الفلسطينيون بتفكيك المستوطنة على اعتبار أنها بؤرة للتوتر في القطاع، الذي يخضع حاليا للسلطة الفلسطينية، وأبرزت حادثة نتساريم التي فجر فيها انتحاري فلسطيني دراجة هوائية كان يستلقها، على السطح مسألة

بقاء المستوطنات داخل مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية، الأمر الذي دفع قادة فلسطينين بارزين إلى التشديد عل خطورة ذلك على رغم اتفاق منظمة التحرير مع إسرائيل على إرجاء التفاوض في مسألة المستوطنات إلى المرحة النهائية.

وأكدت أنه منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى عام **1996** استولت الحكومة الإسرائيلية على ما يزيد على **72**ألف دونم من الأراضي المحتلة لأغراض الاستيطان، حسب مصادر فلسطينية مختصة بالدفاع عن الأراضي، وهو أمر يثير استغراب قطاع واسع من الشعب الفسطيني حول جدوي السلام في الوقت الذي تستمر فيه عمليات الاستيطان، وفي الوقت ذاته ترى مصادر إسرائيلية أنه على أثر فشل اتفاقية أوسلو في مجال الأمن، فلابد من الفصل التام بين الفلسطينين واليهود وإخلاء المستوطنات، وهذا يتفق في بعض الجوانب مع ما دعا إليه إسحق رابين فور وقوع عملية الباص وسط تل أبيب في شهر تشرين الأول "أكتوبر" **1994**حين شدد على ضرورة الوصول إلى ما سماه "الفصل الاستراتيجي" ، وحسب بيانات إحصائية نشرها المكتب الوطني للإحصاء الإسرائيلي عام **1996** زاد عدد المستوطنين الاسرائيلين في الضفى الغربية المحتلة وقطاع غزو بنسبة **10%** في العام **1993** وبلغ **166** ألفا في نهاية عام **1994** وأستمر العدد في الزيادة، وأعلنت مصادر أمنية إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي لن يقوم بتنفيذ الانتشار الجديد لقوات الجيش في الضفة الغربية قبل الانتهاء من شق الطرق البديلة، وضمان الأمن للمستوطنات وإثبات قوات الشرطة الفلسطينية قدرتها في المحافظة

على الأمن داخل مناطق الحكم الذاتي، وأشارت إلى أن المستوطنين أعلنوا بشكل صريح وعلني، أنهم على استعداد للقتال ضد الشرطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي والجيش الإسرائيلي معا إذا ما حاول أي طرف الشرطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي والجيش الإسرائيلي معا إذا ما حاول أي طرف إخراجهم، لأنهم يرفضون التخلي عن مستوطناتهم، إلا أن الفلسطينين يجمعون على ضرورة تفكيك المستوطنات كخطوة أساسية باتجاه إحلال السلام، موضحة أن قادة المستوطنات وغالبيتهم إن لم يكونوا كلهم من رجالات القبعات المحاكة لا يحبون الوزراء الذين يقولون لهم الحقيقة، كما أنهم لا يحبون سماع مواطنين عاديين يتحدثون عن ممارستهم ضد الفلسطينين من استفزاز وإهانة وشتم، التي تستهدف أحيانا الجنود اليهود من أجل تحقيق الهدف المقدس حسب اعتقادهم وهو إقامة "إسرائيل الكبرى" ، ولا يخفى الفلسطينيون قلقهم من إبقاء المستوطنات التي تهيمن على أراضٍ واسعة في الضفة والقطاع وتضم تجمعات سكانية من الصعب تجاوزها في أي مرحلة من مراحل العملية السلمية، وهذا يؤكد الفرضية القائلة أن منظمة التحرير أخطأت في عدم إدراج مسألة المستوطنات في إعلان المبادئ حتى وإن تأجل تنفيذها إلى المرحلة النهائية، وأنه عقب كل حادثة يبدأ رجال السياسية الإسرائيلية بالتداول حول قضية المستوطنات خصوصا التي مازالت في مناطق نفوذ الحكم الذاتي فيما بدأت وزارت إسرائيلية بدراسة مشاريع لإقامة شوارع بديلة تلتف حول المناطق السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية قبل شروع الجيش الإسرائيلي بإعادة الانتشار في هذه المناطق.

وأضافت : يمكن القول بأن الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة الذي بدأ منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام 1967 ارتكز على افتراض القيادة الإسرائيلية الاحتفاظ بهذه الأراضي أو بأجزاء كبيرة منها.

وكانت للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أدوار مختلفة في دعم الاستيطان وفتح مجال للشركات الإسرائيلية للسيطرة على مساحات من الأراضي العربية بهدف تهويدها وتشكيل غالبية يهودية فيها واستخدامها كنقاط ضعف في الموقف العربي وورقه رابحة في المفاوضات السلمية في حال اضطراء إسرائيل إلى إجراء تسوية مع العرب، مشيرة إلى أن قلق المستوطنين يبدو واضحا حول مصيرهم في ظل السلطة الفلسطينية على رغم تأكيدا رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين بالحفاظ على أمن المستوطنات وبقائها وعدم إجبار سكانها على إخلالها، في حين يتذكر المستوطنين بمرارة بالغة معاهدة كامب ديفيد عام 1977 بين مصر وإسرائيل التي نصت على إزالة كل المستوطنات اليهودية، التي كانت موجودة في شبه جزيرة سيناء غير أنه نص اتفاق الحكم الذاتي إخلاء أى مستوطنة في الأراضي المحتلة ويبقي الباب مفتوحا أمام أي احتمال لتفكيك المستوطنات، ولذلك تعد قضية الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة إحدى المعضلات الرئيسية التي عانى منها الشعب الفلسطيني الشيء الكثير منذ أيام الاحتلال الأولي حتى باتت هذه المسألة هي الأكثر تعقيدا في مباحثات السلام لكثرة عددها وانتشارها في طول البلاد وعرضها إذا بلغت أكثر من 140 مستوطنة في الضفة الغربية يقنطها

عشرات آلالاف من المستوطنين الذين يشكلون عامل احتكاك يومي مع أصحاب الأراضي الشرعيين الذين يطالبون باسترجاع أراضيهم المسلوبة.

سياسة الاستيطان ذاتها تشكل انتهاكا للقانون الدولي لكنها في الوقت ذاتع تعتبر خطا استراتيجيا ثابتا لحكومات إسرائيل المتعاقبة ويمكن اعتبارها سببا مباشرا لكل ما يجري من ممارسات واعتداءات وانتهاكات يومية لحقوق الإنسان من قبل المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عموما وفي منطقة الخليل خصوصا، وهذا يؤكد الازدواجية الواضحة للمعايير التي تعتمدها السلطات الفلسطينية والإسرائيلية في تعاملها مع المستوطنين اليهود والمواطنين العرب، وتركيز اهتمامها لحماية المستوطنين من دون إعطاء أدنى اهتمام لحماية أمن المواطنين العرب على رغم الاعتداءات المتواصلة عليهم من قبل المستوطين تحت سمع السلطات الإسرائيلية وبصرها، وباعتبار أن الضفة الغربية ومن ضمنها القدس وقطاع غزة هي مناطق محتلة وكون إسرائيل قوة احتلال عسكري فإن معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان هي التي تحكم أى عملية تقييم لأي إجراء يقدم عليه المحتل خصوصا ميثاق لاهاي عام 907 واتفاقية جنيف عام 1949، إلا أن إسرائيل ترفض الاعتراف بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على هذه المناطق، علما أن مختلف الأطراف ذات العلاقة بحرب 67 موقعة على هذه الاتفاقية.

وأشارت إلى أن إسرائيل تقف وحيدة في رفضها هذا، إذ إن المجتمع الدولي بأكمله يعتبر الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 67 أراضي محتلة،

وبالتالي تنطبق الاتفاقية عليها كذلك مطالبة إسرائيل الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذه المناطق خصوصا في مسألة مصادرة الأراضي وترحيل أصحابها عنها، وأنه منذ أن وضعت إسرائيل يدها على الضفة الغربية المحتلة بدأت بإجراء عمليات مسح شاملة للأراضي مستخدمة في ذلك الطائرات إلى الخبراء والمساحين الذين كان يظنهم المواطنون الفلسطينيون سائحين لابتلاع الأراضي الفلسطينية، سواء بإقامة مساكن عليها أو تحويلها إلى معسكرات أو تنفيذ مشاريع تخدم السياسة الاستيطانية ككل، وتم ترسيخ ذلك من خلال إقامة خطوط مواصلات ضخمة تربط المناطق الاستيطانية والمستعمرات العسكرية ببعضها وبالمدن الإسرائيلية.

وأشارت إلى أنه من المتوقع أن تبرز على الساحة الإسرائيلية مجموعات يهودية متطرفة تخطط لتنفيذ أعمال إرهابيةة ضد العرب كرد فعل على العمليات التي يشنها فلسطينيون معارضون للاحتلال الإسرائيلي ولاتفاق الحكم الذات، وهذا أمر من الصعوبة على الحكومة الإسرائيلية تفاديه بما قد يمهد لحدوث "انتفاضة يهودية" تمارس فيها كل أشكال "المقاومة" التي مارسها الفلسطينيون في انتفاضهم التي بدأت في العام **1987**، وهو الأمر الذي يعتبر أحد إفرازات الوجود الاستيطاني في الأراضي العربية، لكن يبقى السؤال: هل لدى هؤلاء القدرة على وقف العملية السياسية وإفشال جهود الاحتلال في احلال السلام في المنطقة التي تشهد صراعا مريرا منذ نصف قرن؟

وذكرت أن الأمر يزداد تعقيدا مع بروز مسألة الفوارق بين المستطونات السياسية والمستوطنات الأمنية أن هذا التعريف الجديد الذي خرج به رابين أخذ مفهوم المستوطنات السياسية من مواقعها الجغرافية، أي من كونها تقع في وسط منطقة آهلة بالسكان الفلسطينين، وربما يكون الأهم من ذلك كله أن إقامة المستوطنات السياسية استهدف منذ البداية الحيلولة دون التوصل لتسوية إقليمية بين إسرائيل، والفلسطينينن وليس فقط مع إقامة دولة فلسطينية وربما أيضا منع إقامة أي سلطة فلسطينية على المناطق كلها التي احتلتها إسرائيل، أما المتسوطنات الأمنية فهي التي يرى قادة إسرائيل ضرورة وجودها بناء على التقارير العسكرية الاستراتيجية لضمان أمن إسرائيل، وهي تشكل في نظرهم خطوط الدفاع الأمامية للدولة، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

وأكدت أن المستوطنين يحظون بدعم سياسي من أحزاب المعارضة في تلك الفترة التي ترى وجودهم فرصة للعودة إلى السلطة وإحباط عملية السلام وتكريس سيطرتهم على المناطق المحتلة وسكانها وتمتاز المستوطنات بامتلاكها كميات وافرة من الأسلحة والذخيرة وأجهزة اتصال واستخبارات، لهذا لن يحول دون تحكمها بالمناطق الفلسطينية أي شيء إذا وجدت حكومة إسرائيلية يمنية تلتقى أهدافها مع أهداف للمستوطنين، ومن الواضح أن وجود المستوطنات في الضفة والقطاع بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة بشكل أكبر مما تراه الآن من هياج محموم للمستوطنين واعتداءات متكررة على المواطنين العرب

وممتلكاتهم، وتطلق على ممارساتهم تمردا على الحزب الحاكم بعد شعورهم بأن الحكومة تخلت عنهم وباعتهم للعرب .

وأوضحت أنه ثبت بالتجربة خصوصا الانسحاب من سيناء أنه لا يمكن إبقاء المستوطنات إذا أريد حقا الحفاظ على الهدوء في تلك المناطق وضمان السلام، واتضح في مفاوضات طابا والقاهرة أن المستوطنات وما يتعلق بأمنها تشكل العقبة الأساسية في الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والوفد الفلسطيني المفاوض، فبقاء المستوطنات يستلزم وجود الجيش الإسرائيلي لحمايتها ولحماية تحرك المستوطنين، ومن هنا تحول مفهوم الانسحاب إلى إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية، وتعتبر مشكلة مستوطنة "نيتساريم" قضية مثيرة للجدل والتأمل، فهي عبارة عن ميبتز يقطنه بصورة كبيرة حوالي 30 عائلة من المتطرفين الذين ينتمون لحركة "غوش ايمونيم" ولا يقومون بأي عمل سوى دراسة التلمود، وتدفع لهم الحكومة الإسرائيلية مقابل ذلك، علما بأن الهدف الأساسي من إقامة "نيتساريم" كان زرع مستوطنة بين غزة ومخيمات اللاجئين الكبيرة التي تقع إلى الجنوب منها، وتسمى بموجب لغة الجيش الإسرائيلي "المخيمات الوسطى" .

وشدد على أنه من المؤكد أن المستوطنات اليهودية الصغيرة المتناثرة في الضفة الغربية تعرقل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، فالأوضاع في يغزة سهلة الحل مقارنة مع الضفة الغربيةالتي يوجد فيها 465 مركزا سكانيا للمستوطنين، فإذا كان قطاع غزة يضم "نيتساريم" ومستطونين أو ثلاثا

ذات أوضاع معقدة فإنه تنتشر في الضفة الغربية عشرات المستوطنات الصغيرة المتباعدة والمعزولة في وسط تجمعات سكانية عربية "معادية" .

ويعترف الإسرائيليون حاليا بأن العديد من المستطونات التي أقيمت سابقا لأسباب أمنية أصبحت تشكل حاليا عبئا لا حاجة له رغم الأهمية الأمنية التي كانت موجودة لها حتى وقت قريب، فيما يرى متطرفون آخرون أن الوجود في هذه التجمعات الاستيطانيىة يعتبر صمام الأمان لقطاع غزة والضفة الغربية .

وأضافت،أن الولايات المتحدة تتحمل جزءا من المسئولية في دعم سياسة الاستيطان من خلال حجم المساعدات التي تقدم إلى المستوطنين تحت إطار تحويل أموال لشراء ما تحتاج إليه المجالس المحلية للمستوطنين وغيرها من المؤسسات العامة، التي تدرج أيضا في الموازنة العامة للحكومة مع استمرار إغداق الأموال للمستوطنين طوال الفترات السابقة عن طريق "التبرعات" التي تأتي من الخارج خصوصا من اللوبي اليهودي في أمريكا، ومن هنا أيقن المستوطنين في الأعوام الأخيرة أن سكوتهم حول التهكنات بمستقبلهم ومصيرهم لا يكفي، فشنوا حملة محمومة لتشجيع اليهود على الانتقال إلى المستوطنات لدوافع أيدلوجية، وهو أمر أوجد وضعا مزدوجا وفي الوقت الذي تقدم فيه عشرات الإغراءات الاقتصادية لدفع آلالاف للسكن خلف الخط الأخضر أو في مناطق قريبة منها نجد أنها حققت في ذلك نجاحا ملحوظا .

وقالت: لقد أخطأ العرب بتنازلهم عن مطالبة إسرائيل بالإعلان عن وقف حركة الاستيطان قبيل اجتماع ممثليهم في مؤتمر مدريد، إلا أن هذا التنازل لا يعفي الأطراف العربية من مناقشة موضوع الخلاف على المستوطانت، فالعرب خصوصا الفلسطينين سيبدأون عبثا بالمطالبة بتجميد الاستيطان فورا وإلى الأبد، لكن إذا اكتفوا بتجميد الاستيطان خلال المدة الأخيرة فقد فسيقدمون ذريعة لإسرائيل للتباطؤ في تنفيذ بنود الاتفاق في المراحل المقبلة.

يظهر أن مستقبل المستوطنات ووضعها النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يشكل أكبر العقبات وأعقدها وهي ستواجه المفاوضين فالمستوطنات التي أقيمت أصبحت تشكل أمرا واقعا ومن الصعب الاتفاق على إزالتها أو إزالة جزء كبير منها بسرعة، ومن المستبعد أن تغير إسرائيل من استراتيجيتها الاستيطانية تحت الضغوط العربية والدولية، لكن هناك أكثر من احتمال لمستقبلها حسب المفهوم الفلسطيني، وبيقى الخلاف على النظرة الإسرائيلية لوضعية المستوطنات في إطار الحل النهائي، ذلك لأن إسرائيل تعتقد أن إزالة المستوطنات ليس حقا مطلقا للفلسطينين، وإنما هي مسألة مختلف عليها، لذلك أصرت على إبقائها قيد المفاوضات في المرحلة النهائية، كما أنها لا تزال تحتفظ بأوراق كثيرة للتفاوض حول المتسوطانت كحقيقة واقعة، وهذا يعني أن الطرف الفلسطينين لا يملك من إزالة هذه المستوطنات، إلا موافقة الطرف الإسرائيلي على ذلك، وهي موافقة مرهونة بمعادلات إسرائيلية داخلية وخاريجة معقدة، وربما يكون أحد عناصر هذه المعادلة الإجماع الفلسطيني

على إزالة هذه المستوطنات واستمرار المقاومة الفلسطينية الهادفة ليس فقط إلى إخراج القوات الإسرائيلية وإنما أيضا إجبار المتسوطنين على مغادرة الأراضي المحتلة كلها .

عقد السلام

د. عبد العزيز شادي ، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية:

الكيان الصهيوني اتخذ في فلسطين عام **1948**، شكلة السياسي المعترف به دوليا بقيام "دولة إسرائيل"، ولا شك أن ما تحقق يمثل نصرا حاسما للصهيونية، سببه الأساسي استهانة العرب بحقيقة الخطر الصهيوني، وبالتالي عدم مواجهته بما يستحقه من حشد، ويتطلبة من جدية تتناسب مع حجم الخطر، الذي يهدد المصير العربي في المنطقة، يضاف إلى ذلك سياسات الدعم الكامل التي اتبعتها الدول الكبرى مع الصهيونية، فهل كان ما يحقق – وهو كثير – هو نهاية المطاف الصهيوني؟ الواقع أنه كان البداية لأهم مراحل المخطط الصهيوني وأكثرها حسما، فقد ولدت اسرائيل الصغيرة وبقي أن ينمو الوليد ويتحول إلى كيان كبير متكامل، وكان موشى ديان قد عبر عن هذا المفهوم في حديث له مع طلبة الجامعه العبرية عام **1968**، بقوله: " في عام **1948** حققنا الاستقلال السياسي وحصلنا على الدولة، كان هذا بمثابة الروح أما الجسد الذي يكسو هذه الروح، فقد تحقق بعد حرب الأيام الستة" (حرب **1967**) حيث

وصلنا إلى مرحلة" العودة إلى صهيون"..."مرحلة وضع خريطة اسرائيل الكبرى" .

وأشار إلى أنه رغم النصر الكبير الذي حققته إسرائيل عام 167، إلا أن هذا النصر لم يحقق أي نجاح سياسي، فقد فشلت إسرائيل في أن تفرض "السلام الإسرائيلي" على العرب، ذلك لأن الحرب يمكن فرضها من جانب واحد على الجانب الآخر، أما السلام فلا يمكن تحقيقه دون اتفاق بين الجانبين، أو رضوخ أحدهما للجانب الآخر إذا نجح الأخير في تحطيم ارادة خصمة، موضحا أنه لما كانت الإرداة هي التعبير اللفظي عن القدرات المعنوية والإمكانيات المادية، لذلك لم تحقق إسرائيل النصر السياسي الذي أشعلت الحرب من أجله، بعد أن اختلف موقف العرب وأداؤهم بعد حرب 1967 عنه بعد حرب 1948، فقد أصروا على الصمود والدفاع عن حقوقهم، بينما انكشفت حقيقة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، واختفت صورة إسرائيل الضعيفة الماحطة بالأعداء من كل جانب!

إسرائيل كانت قد أخطأت في تقديرها للنتائج السياسية للحرب، فقد ظلت متمسكة بنفس الخطأ بعد النصر، ذلك "لأن صدمة النصر لم تكن أقل تأثيرا وعنفا في اسرائيل .. من صدمة الهزيمة في البلدان العربية لقد أخطأ قادة إسرائيل في حسابهم، إذ كانوا يتصورون أنه لا مفر أمام العرب من الرضوخ والاستسلام لمطالب إسرائيل بعد هزيمتهم.. غير أن ذلك لم يحدث.. وأن أخطر ما تحقق لإسرائيل عام 1967 كان في الجانب

الاستراتيجي والأمني، فقد حققت على هذا الجانب، مكاسب كبيرة لا يمكن أن تزول بزوال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، الذي حقق لإسرائيل أهم جوانب الأمن الاستراتيجي المتمثلة في: "الحدود الطبيعية، والشكل الجغرافي السليم، والعمق الاستراتيجي المناسب"، غير أن ذلك كله جاء نتيجة لأوضاع غير منطقية فهي لا تتفق مع منطق التاريخ، وقد احتلت إسرائيل ما يبلغ ثلاثة أمثال مساحتها الأصلية، وتبلغ حوالي **68** ألف كيلو مترا مربعا من الأراض العربية، غير أن إسرائيل قد أصرت ومازالت تصر على الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة أو بعضها لما تحققة لها من مزايا استراتيجية، فهي تخلصها من الاختناقات الجغرافية التي كانت تهدد أكثر مناطقها حيوية وهي المنطقة الوسطى إذ يبلغ عرض الدولة على الساحل قرب بلدة ماتانيا **15** كيلو مترا وكذا في الطرف الجنوبي عند إيلات، حيث يبلغ العرض على الساحل **11** كيلو مترا .

وأوضح أنه من هنا جاء تمسكها بمنطقة طابا المصرية، لكي تضيف بضعة كيلو مترات لهذا الشريط الساحلي المحدود، وهي تعقيد أن الضفة الغربية توفر لها عمقا استراتيجيا يؤمن قلب الدولة في مثلث حيفا – تل أبيب – القدس، وكانت هذه الطفرة الضخمة تتطلب فترة طويلة، لكي تتمكن إسرائيل من هضمها واستيعابها بجوانبها الاستراتيجية ومكاسبها السياسية المنتظرة من خلال أهداف مرحلية مرسومة، ومن هنا يمكننا القول إن التمسك الذي أبدته إسرائيل تجاه الأراضي العربية التي احتلتها عام **167** هو بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من وجودها في هذه الأراضي، بمعنى الحصول على الهدف الأقصى الممكن تحقيقه بمحاولة ضم

كل أو معظم الأراضي المحتلة مجزء من مخطط "إسرائيل الكبرى"، وقد تزعم هذا الاتجاه حزب "جحل" (المكون الأساسي لتجمع ليكود) خاصة في المراحل الأولى بعد الحرب حين سادت شعارات "الأراضي المحررة" و"إسرائيل الكبري" غير أن المتطرفين ظلوا ينادون بأنه ليس من حق أى يهودي التنازل عن الوطن التاريخي الذي تم تحريره ولو كان ذلك مقابل السلام، وكان مناحم بيجين زعيم حزب "جحل" هو صاحب القول: "إن الأراضي العربية المحتلة هي أراض إسرائيلية حررتها إسرائيل من الحكم الأجنبي غير الشرعي!!".

وقال: ومن ناحية أخرى، فإن تطورت الموقف العربي والدولي ومرحلة حرب الاستنزاف (68 – 1970) دفعت بعض قادة إسرائيل إلى البحث عن الحلول الوسط والوصول إلى صيغ تقترب بها من الحد الأدنى من المكاسب.. وبتحديد بعض التنازلات الممكنة التي لا تتجاوز الهدف الأدنى المطلوب تحققيه، الذي يتضمن أساسا: إقرار حدود أفضل من وجهة النظر الاستراتيجية الإسرائيلية، بضم أجزاء كبيرة أو صغيرة من الأراضي العربية، بما يوفر لإسرائيل القدر المناسب من التأمين الاستراتيجي ضمن إطار مفهوم "الحدود الآمنة"، وقال الآن، قد جاء ذكر " الحدود الأمنية المصلطح الذي حكم نظرية الأمن الإسرائيلية ربما تحتاج إلى تفسير يوضح وجهة نظر إسرائيل كما عرضها ايجال ألوف، نائب رئيسة وزراء إسرائيل عام 1968 – إذ قال في مقال حول الموضوع: "إن الحدود الآمنة هي تلك الحدود السياسية التي ترتكز على عمق إقليمي وموانع طبيعية، مثل المياه والجبال والصحراء والممرات الضيقة، التي تحول دون

تقم جيوش برية مزودة بالمدرعات، وهي الحدود التي تمكن من اتخاذ وسائل الإنذار الفعالة ضد اقتراب الطائرات المعادية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها الحدود الآمنة، وهو مفهوم لا يقوم على التوسع فحسب، بل وعلى توفير الظروف المناسبة لمهاجمة الدول المجاورة، ولذلك تسعى إسرائيل بكل الوسائل للاحتفاظ بأجزاء من الأراضي المحتلة من خلال تغيير واقع هذه الأراضي وتهويدها كلما كان ذلك ممكنا.

وأضاف: أن إسرائيل قد حاولت تغطية هذه المخططات والأهداف بعدم الإعلان رسميا عن الخطوات التي تتخذها لخق حقائق معينة في الأراضي المحتلة، وكذا الحديث عن الإشراف العسكري وليس الضم، وهو الإشراف الذي يخلق حقائق ثابتة للوجود الإسرائيلي في هذه المناطق، بحيث تتحول هذه الحقائق بعد سنوات إلى "وضع راهن" من الصعي تغيير، شأن ما حدث بالنسبة للأراضي العربية التي استولت عليها إسرائيل خارج قرار التقسيم عام **1947**، التي قامت بتهويدها وبإزالة المعالم العربية. فيها بما في ذلك سكانها، ولما كانت الأراضي العربية الداخلة في المخطط الإسرائيلي تحتوي على ما يزيد على مليون عربي، لذلك اهتمت الساسية الإسرائيلية والفكر الإسرائيلي اهتماما كبيرا بمصير هؤلاء السكان العرب، ورغم أن وجود السكان العرب ضمن نطاق الدولة اليهودية يتعارض مع المبدأ الصهيوني الخاص بـــ"النقاء اليهودي للدولة العبرية" إلا أن الظروف السياسية والعسكرية وضخامة عدد الفلسطينين يجعل أمر تفريغ المناطق العربية سكانها العرب بالأسلوب الذي أطلقوا عليه اسم ترانسفير أمرا غير قابل للتطبيق العملي، كما أنه

يكشف حقيقة السياسية الإسرائيلية العنصرية التي يصعب تبريرها دوليا وأخلاقيا.

لذلك اضطرت إسرائيل إلى القبول بالوجود العربي موجود مشترك، وفي مقابل ذلك حاولت خلق نوع من التوازن البشري العربي الإسرائيليـــ مع العمل على تفتيت الوجود العربي داخل الأراضي المحتلة بزرع المستوطنات وإغراقها بالمهاجرين اليهود.

وتابع: لما كان الغرض الأساسي لاهتمام إسرائيل بوضع السكان العرب، هو إيجاد أفضل السبل للسيطرة عليهم حتى لا يصبحوا قوة سياسية أو عسكرية معادية لإسرائيل، فقد لجأت لفكرة أساسية يتم تحقيقها الآن.. هي فكرة "الحكم الذاتي" التي طرحها ألوان في مشروعه عام **1968**بقوله: ... بالنسبة للجانب السياسي للمشكلة السكانية، تبقى إمكانية مساعدة العرب على إقامة حكم ذاتي خاص بهم، مع عقد اتفاق بين إسرائيل وهذا الكيان العربي على إقامة حكم ذاتي خاص بهم، مع عقد اتفاق بين إسرائيل، وهذا الكيان العربي للتعاون الاقتصادي والثقافي، مع إبقاء شئون الأمن الخارجي في يد إسرائيل.

وذكر أن اسرائيل ترى أن مثل هذا الكيان يحد من المشكلات التي قد تحدث من السكان العرب بالنسبة بـــ"التلاحم الاجتماعي" للدولة اليهودية، كما أنه يكرس قضية "النقاء اليهودي"، كما نرى أن مثل هذا الكيان بالشروط الإسرئيلية لن يشل خطرا على أمن إسرائيل، حيث سيظل الإشراف العسكري على الأراضي في أيدي السطات اليهودية،

كذلك حاولت إسرائيل كثيرا تطويع العقلية العربية في الأرض المحتلة، لقبول تحقيق مثل هذا الوجود المشترك "العربي الإسرائيلي – تكون اليد العليا فيه للإسرائيلين – رغم ما في ذلك من تناقض مع الأيدلوجية الصهيونية، فقد حاولت إسرائيل التدليل على قبولها لمثل هذا الوجود العربي داخلها إلى "جيتو عربي".. ولتأكيد ذلك اتخذت الإجراءات التي تجعل من نهر الأردن ممرا مفتوحا لعبور المدنيين العرب، وهي السياسية التي تبناها موشى يان، وأطلق عليها سياسة "الجسور المفتوحة"، وفي نفس الوقت حولت إسرائيل الشاطي الغربي لنهر الأدرن إلى خط دفاعي منيع ضد أي هجوم عربي قد يحدث عبر النهر.

وقال: رغم كل هذه الأقوال، اتخذت إسرائيل إجراءات أخرى كثيرة لقطع المواصلات الاقتصادية والشرعية للمناطق العربية المحتلة مع العالم العربي، فاتبعت سياسة إضعاف اعتماد السكان العرب بالضفة الغربية المحتلة وقاطع غزة على الدول العربية، وذلك بزيادة السيطرة الاقتصادية عليهم – بدعوى تمكينهم من "تحقيق – الكفاية الذاتية لحاجات وجودهم بوسائلهم الخاصة"، الأمر الذي يصعب تحقيقه عمليا في الظروف الاقتصادية التي يعيشها العرب في الأراضي المحتلة، وتطلق إسرائيل على هذا الاتجاه اسم "الاندماج الاقتصادي"، حيث يخضع لمفاهيم الأيديولوجية الصهيونية في هذا المجال، وحتي لا يكون هناك تناقض مع الهدف الأساسي للصهيونية التي تنادي بأن يقوم اليهود في أراضيهم بكل الأعمال التي يتطلبها "المجتمع اليهودي"، على حد قول شيمون بيريز في كتابه "مقلاع داود".

وأضافت بأن.. إسرائيل اتبعت دائما سياسة رفض الانسحاب وربطتها بحجة المفاوضات المباشرة، ورغم بدء هذه المفاوضات منذ مؤتمر مدريد 1991، إلا أنها لم تسفر حتى الآن عن نتائج جوهرية، تؤكد استعداد إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة، ذلك لأن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض العربية، هو العنصر الوحيد الذي يشكل ضغطا إسرائيليا مستمرا على العرب في النهاية على الرضوخ لشروط السلام الإسرائيلي، وهو السلام الذي يوفر لإسرئيل الميزات الجغرافية والاستراتيجية، الذي يحقق لها "الحدود الآمنة" ضمن اتفاق سلام مصنوع يرعى مصالح وأمن إسرائيل ولا يعطي العرب إلا الفتات.

الفصل الخامس

الاستيطان قلاع عسكرية بحكم القانون

د.ناجي صادق شراب من المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية والسياسية :

العلاقة بين المستوطنات وقيام الدولة الفلسطينية علاقة كردية عكسية، فالدولة الفلسطينية والمستوطنات تلتقيان في عامل الأرض وتتعارضان في الهدف والغاية.. الدولة تعني الأرض أو الحيز المكاني الذي تمارس في إطاره الدولة سيادتها وصلاحياتها على مواطنيها، وبقدر امتداد هذا الحيز المكاني اتساع مجال نطاق السيادة، وأن المستطنات في أبسط مفاهميها تعني اقتطاع الأرض، وهذا معناه تقليص حدود السيادة، وتقطيع أصال التكامل الإقليمي للدلة الفلسطينية، ومن ثم تفكيك حدتها وتواصلها الجغرافي، حيث إن الأرض لا تعني فقط المكان أو الإطار الجغرافي، بل تشير إلى الثروات والقدرات والموارد الطبيعية، فهذا معناه تقليص في إمكانات القوة المتاحة أمام قيام الدولة الفلسطينية، لا يمكن تصور دولة بدون أرض، فالظاهرة الدولية هي قبل كل شيء ظاهرة إقليمية مكانية، وينحصر الإقليم داخل حدود تتوقف عندها الصلاحيات الحكومية التي تلاقي فيما وراء

هذه الحدود سيادة دولة أخرى، وكذلك فإن الظاهرة الدولية هي أيضا ظاهرة إنسانية اجتماعية ديموغرافية وهي كذلك ظاهرة سياسة إدارية، ولا يكتمل تكامل لعنصرين الأخيرين إلا بتوافر عنصر الإقليم، ومن هذا المنظور يبدو المغزى الحقيقي لبناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وخطورتها على مسيرة بناء الدولة الفلسطينية، وسياسة إسرائيل تجاه قضية المستوطنات ظلت ثابتة وتشكل هدفا استراتيجيا سواء بالنسبة لحزب العمل أو حزب الليكود، فالهدف واحد وهو الاستيلاء على الأراضي المحتلة وتغيير التوازن الديموغرافي فيها لصالح اليهود بهدف خلق أمر واقع يصعب تغييره في المستقبل.

امتداد المستوطنات

وأضاف: أنه وقبل التطرق إلى المحددات المختلفة التي تتعلق بماظهرة امتداد المستوطنات يجدر أن أشير إلى الخيارات للدولة الفلسطينية وهي: خيار بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعصمتها القدس الشريف، والخيار الأردني أو ما يسمى بالكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، موضحا أن خيار عدم إقامة الدولة الفلسطينية خيار مستبعد تماما، ولا يمكن للطرف الإسرائيلي أن يحول دون ذلك، لأن قيام الدولة الفلسطينية هو جوهر العملية السلمية الشاملة والعادلة، بوالتالي فإن إسرائيل لا تتعامل مع هذا الخيار إلا من خلال الرفض العلني والتصريحات السياسية المتشددة، أما

الخيار الثالث، أي خيار الكونفدرالية فهذا مرتبط بدوره بتحقيق الخيار الأول أي استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

وأشار إلى أنه، هكذا يتبقى خيار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي قطعت خطوات من مرحلة البناء، سواء من خلال رموز هذه الدولة بالعلم والنشيد الوطني، وجواز السفر، والمناهج التعليمية الفلسطينية، أو من خلال بناء المؤسسات السياسية، والجيش الفلسطيني، وانتخابات رئيس الدولة والهيئة التشريعية، واستقبال الرئيس الفلسطيني في كل زياراته الخارجية كرئيس دولة، إضافة إلى البعثات الدبلو ماسي الفلسطينية المتعددة في مختلف أنحاء العالم، وإلى جانب هذه الحقائق هناك حقيقة الارتباط والتكامل بين السلطة والشعب والإقليم، على الرغم من عدم اكتمال السيادة الفلسطينية على كامل الإقليم، وتدرك إسرائيل هذه الحقائق، وتدرك الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، لكنها في الوقت ذاته تدرك ما الذي يعنيه قيام هذه الدولة؟، ومن هنا يأتي زرع المستوطنات الإسرائيلية وفرضها كحقائق لا تقبل التغيير، أي أن إسرائيل تحاول أن تسبق قيام الدولة الفلسطينية بخلق حقائق على الأرض تسلب الأرض قيمتها السيادية وقوتها الفعلية، حيث إذا ما قامت هذه الدولة تكون غير ذات خطر على وجودها.

وأكد أن سياسة إسرائيل تجاه قضية المستوطنات ظلت ثابتة وتشكل هدفا استراتجيا سواء بالنسبة لحزب الليكود أو حزب العمل، فالهدف واحد وهؤلاء الاستيلاء على الأراضي المحتلة وتغيير التوازن الديمغرافي

فيها لصالح اليهود بهدف خلق أمر واقع بصعب تغييره في المستقبل، وإضفاء الشرعية على المستوطنات، ومحاولة استخدامها كورقة ضغط هامة في المفاوضات النهائية، موضحا أن المحددات التي تتمسك بها إسرائيل إزاء قضية المستوطنات تتمثل بالمحددات السياسية الأمنية، فهي من وجهة النظر الإسرائيلية لا ترتبط فقط بمسألة السيادة بل بمسألة البقاء المادي، ولذلك تجد في المستوطنات مبررا قويا.

للاحتفاظ بالأرض. ومن الناحية الاقتصادية ترى إسرائيل في المستوطنات فرصة لنحاربة البطالة وزيادة القدرات الاقتصادية، فالمستوطنات تعني الأرض والأرض تعني المياه والموارد الطبيعية، أما عن المبررات الأيديولوجية فجوهر استراتيجية الاستيطان الصهيوني تقوم على إيجاد الشروط الضرورية لفرض السيطرة السياسية بالاستيلاء على الأرض، فهي تشكل أحد أعمدة الصهيونية السياسية لتحقيق حلم أرض الميعاد وإسرائيل الكبرى والأساس الأيديولوجي للصهيونية يقوم على الاستيطان.

وذكر أنه من هنا تشكل قضية المستوطنات عاملا أو هدفا مشتركا بين كافة الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وتستند الحكومة الإسرائيلية في سياستها الاستيطانية على عدة مبادئ وأسس، أهمها إقامة المستوطنات في المراكز الاستراتيجية وذات الأهمية الاقتصادية، وهذا يعني السيطرة على الموارد الطبيعية والتحكم في المنافذ الاستراتيجية، وإقامة شبكة من الطرق الالتفافية والحيوية لتسهيل حركة الدخول والخروج لهذه المستوطنات،

وهذا يعني تطويق المن والقرى الفلسطينية وتفتت الوحدة الإقليمية للأرض، وكذلك الوحدة السكانية، السعي الجاد لتقسيم مناطق الضفة الغربية إلى وحدات منعزلة أشبه بالكانتونات محاطة بسلسلة من المستوطنات، والترتيب إقامة المراكز الصناعية والمنشاريع الاقتصادية داخل المستوطنات أو بالقرب منها، وأخيرا تعزيز الروح العدائية لدى المستوطنين تجاه السكان العرب ودعم نزعة الاستعلاء والغطرسة مما يعني بقاء حالة التوتر الدائم، الأمر الذي يبقي مبرر الأمن قائما، ومن ثم بقاء كافة الاحتمالات مفتوحة.. وأخيرا هناك السياسة الإسرائيلية الخاصة بالتركيز على القدس وتكثيف الاستيطان بداخلها لتؤكد اعتبارها العاصمة الموحدة والأبدية.

وأضاف: أن هذه السياسة تتعارض تماما من مستقبل العملية السلمية، فعلى الرغم من أن اتفاقيات التسوية السياسية تنص على أرجاء قضية المستوطنات والقدس إلى مفاوضات المرحلة النهائية، إلا أن سياسة الاستيطان تحتل أولوية كبيرة في سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بينيامين نتانياهو، وكأنها تريد أن تسبق الزمن وتفرض حقائق جديدة على الأرض تسبق بها خيار قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.. وهكذا تبدو لنا العلاقة الطردية والعكسية بين إقامة المستوطنات وخيار الدولة الفلسطينية.

قلاع عسكرية

محمد عطوة الباحث الفلسطيني في الشئون الاستراتيجية:

إن خطورة المستوطنات اليهودية تكمن في أنها قلاع عسكرية محصنة تلعب دور خط الدفاع الأول، بالإضافة إلى أنها تهدم إمكانية التوصل إلى سلام حقيقي في المستقبل لأنها تخلق وقائع جديدة، وقد قال ديفيد بن غوريون في أهمية الدور الأمني والاستراتيجي للمستوطنات اليهودية: "إن الأمن الاستراتيجي يعني مستوطنات زراعية.. إن الجليل الأعلى ومناطق النقب الخالية في الجنوب هي نقاط ضعف في البلاد. ولا تستطيع أية قوة عسكرية أن تضمن لنا ملكيتها والسيطرة الدائمة عليها، ما لم نقم باستيطانها بالسرعة والكثافة اللازمين"، وفي هذا الصدد، ونظرا للدور الأمني والاستراتيجي الذي تلعبه المستوطنات، وأصبحت المستوطنات قطاعا عسكريا ينظمه القانون الإسرائيلي وجاء في قانون الدفاع لعام **1949** ما يلي: "أن يعمل الجيش على خلق روح الريادة القتالية في الشبان الممتلئين بالقدرة على المبادرة الشجاعة والطاقة الكبيرة ولتحقيق ذلك يفرض التدريب الزراعي داخل القوات المسلحة بغرض إنشاء المستوطنات الحدودية التي دونها لا يتحقق أمن الدولة."

وتابع: كما يقول ميشال آرامز في مجلة الدراسات الفلسطينية في عددها الصادر صيف عام **1996**: "إن هذه المستوطنات أنشئت لتقوم بمهمات اقتصادية وعسكرية ولتؤدي عملا زراعيا وآخر أمنيا، وهو أن

تكون بمثابة المخافر الأمامية، وجرس إنذار، وتشكل بمجموعها نسق التغطية الأولى تدعمها القوات العسكرية القريبة منها وتناط بالمستوطنات مهمة الإنذار التعطيلي للقوات المعادية وكسر حدة الهجوم وتعيين محاوره الأساسية واتجاه ضربته الأساسية، حتى تتمكن القوات الإسرائيلية من تجميع قواتها وتوجيه الضربة المعاكسة في الزمان والمكان المناسبين كما يقول العميد الركن محمد الشاعر في كتابه "الحرب الفدائية في فلسطين المحتلة"، وقد تبنى الصهاينة نظرية "فون ثونين" في عملية استيطانهم المدني، وذلك بتقسيم المستوطنة إلى حلقتين أساسيتين: الحلقة الداخلية: وهي تحتوي على البيوت الجماعية لخدمة الأهدف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المستوطنة.

إن الملاحظ في سياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية تركيزها على أسس تتمثل في ضرورة أن يتمتع الموقع بميزة استراتيجية، كأن يكون في منطقة محصنة طبيعيا، أو عاليا يشرف على مساحات واسعة، وأن تتحكم المستوطنة بمحاور الطرق الأساسية في المنطقة، وإمكانية استغلال الموقع للقيام ببعض النشاطات الاقتصادية، أو أن يكون قريبا من مستوطنات أخرى يتوافر فيها العمل للمستوطنين، وكذلك الاهتمام بضرورة قرب الموقع من التجمعات العربية، ذلك لأن المستوطنات لها وظيفة وهي أن تكون بمثابة الوتد المدفون بين التجمعات العربية الذي يتيح فصلها أو تطويقها، وأيخرا أن تخدم المستوطنة الأغراض الأمنية الإسرائيلية أكان موضع المستوطنة قرب الحدود أم في الداخل، هذا وأكد أنه يراعى عند إنشاء المستوطنات الإسرائيلية عدة عناصر من أهمها أن تشغل المستوطنة

أكبر مساحة ممكنة من الأرض لإعطاء المستوطنين الثبات والاستمرارية، والتأكيد على الوسائل التي تمنح المستوطنين الشعور بالاستقلالية وتوفير منزل خاص لكل منهم إذا أمكن، وإضفاء مسحة جمالية على المستوطنة تشمل البيوت والمنظر العام للمستوطنة وضرورة إيجاد أكبر قدر ممكن من التجانس السكاني لمساعدة المستوطنين على التأقلم بسرعة، وهذا ممكن من خلال توجيه موجات المهاجرين إلى مراكز استيعاب اعتمادا على البلد الذي جاءوا منه.

وقال عن دور المستوطنات في العمليات الحربية: تلعب المستوطنات دجورا جوهريا في وقت الحرب، لأنه في حالة الهجوم تعتبر المستوطنات قواعد للقوات المسلحة ومركزا لوثوبها للخارج لتحقيق التوسع الإقليمي، وهي أيضا تعمل بمثابة مستودعات للقوة البشرية المدربة عسكريا واللازمة للقوات الإسرائيلية، كما أنها تعمل كقواعد إدارية أو مناطق تجمع للقوات الإسرائيلية المهاجمة، وفي الوقت نفسه تعتبر المستوطنات نقاطا ميدانية لإخلاء الجرحى والمصابين في العمليات العسكرية، وإذا استطاعت القوات الإسرائيلية الاستيلاء على أية أراض جديدة تكون مستوطنات الحدود بمثابة رأس جسر للوثوب إلى هذه المناطق وشغلها لملء الفراغ بها وخلق الوجود السكاني اليهودي، وفي حالة الدقاع تعد وسيلة تدبير مؤقت في الاستراتيجية الإسرائلية العسكرية تقوم به الوحدات لكسب الوقت وخلق الظروف الملائمة لشن الهجوم المعاكس، ولكي تقوم المستوطنات مهماها الدفاعية يجرى عادة تقسيمها إلى حزام دفاعي أول وحزام دفاعي ثان، هذا وتضم منظومة

"الدفاع الإقليمي" عدة مستوطنات منتسبوها مسلحون بأسلحة خفيفة ومتوسطة وأسلحة مضادة للدروع وبعض أسلحة الدعم، وتكون قوات الدفاع الإقليمي على شكل ألوية، ويقع على عاتقها عبء حراسة الحدود والدفاع عنها.

وأوضح أن سلطات الاستيعاب الصهيونية تسعى دائما إلى توجيه الشبان والعائلات لفتية من المهاجرين إلى مستوطنات الحدود، فيما يرسل الكبار في السن إلى مراكز استيطان حي أشبه بدور العجزة ويسكن المستوطنة، عادة عدد من أفراد قوة "الناحال" بعد انتهاء خدمتهم الإجبارية، كما سكنها عدد من الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية أثناء فترة الخدمة الزراعية والتي حددها القانون الإسرائيلي بمدة 12 شهرا، وتأتي مباشرة بعد انتهاء المجند من تدريباته العسكرية الأساسية وفي أثناء السلم، يتولى سكرتير المستوطنة إدارة أعمالها وتنسيق نشاطاتها وعلاقاتها بالمستوطنات القريبة التي ترتبط معها من خلال مجلس إقليمي للمستوطنات في المنطقة إذا وجد، وأما في فترات الحرب، فيشكل لجنة قيادة عسكرية تتولى مهمة قيادية العمليات العسكرية في المستوطنة وتنسيقها مع المستوطنات الأخرى والوحدات العسكرية النظامية الموجودة في المنطقة، وهناك في كل مستوطنة ضابط مسرح من الخدمة متقاعد أو احتياط، يكون مسئولا عن الدفاع عن المستوطنة، وتحت إمرته صف ضابط أسلحة يكون مسئولا عن تسليم وتسلم الأسلحة التي تتوافر بكميات كافية لقتال يستمر أسبوعين، ويتم تسليم السلاح للمستوطنين مقابل توقيعهم على سندات خاصة، وتجرى تمارين مستمرة على تسليم

السلاح حتى يصير كل مستوطن قادرا على حمل السلاح ويعرف رقم سلاحه ومكانه في المشجب، ويخرج كل فرد من أفراد المستوطنة للقيام بمهمة المناوبة في الحراسة الليلية وفق جدول ينظم الحراسة يصدره ضابط المستوطنة بين وقت وآخر، وتخضع المستوطنات القريبة من الحدود لنظام صارم. إذ يحظر مغادرة المستوطنة أو الدخول إليها بعد غروب الشمس هذا وبالإضافة إلى حركات الاستيطان التابعة للأحزاب الإسرائيلية، هناك تنظيمات شبه عسكرية، من أبرزها "الناحال" وهي منظمة عسكرية زراعية، و"الجدناع" وهي كتائب الشباب.

الفهرس

- **مقدمة** 5
- **الباب الأول .. الاستيطان نظرة تاريخية** 7
  - الفصل الأول: كيان استيطاني وأركان هشة 9
  - الفصل الثاني: نابليون المؤسس الأول لدولة اليهود 23
  - الفصل الثالث: أحلام استيطانية قديمة لم تمت 41
- **الباب الثاني .. الاستيطان والأيديولوجية الصهيونية** 67
  - الفصل الأول: نصف قرن من الممارسات العنصرية الاستيطانية..... 69
  - الفصل الثاني: دولة اغتصاب الحقوق 87
  - الفصل الثالث : الاستيطان الإسرائيلي الجديد 101
  - الفصل الرابع : الهروب الفلسطيني الكبير 117
- **الباب الثالث: الاستيطان ومستقبل عملية السلام** 135
  - الفصل الأول: المنظمات اليهودية العالمية وقضية الاستيطان 137
  - الفصل الثاني: الموقف الدولي من يساسات الاستيطان الإسرائيلية 147
  - الفصل الثالث: التوسع الاستعماري الصهيوني والمفاوض الفلسطيني ... 161
  - الفصل الرابع: المقاومة حق مشروع في وجه الاستيطان 173
  - الفصل الخامس: الاستيطان قلاع عسكرية بحكم القانون 191
- **الفهرس** 201